عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس باراك اوباما 2012-2008

طارق محمود محمد عساف

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1436هـ/ 2015م

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس باراك اوباما 2008-2012

إعداد

طارق محمود محمد عساف

بكالوريوس علم اجتماع جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين

المشرف: د. سمير عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من كلية الدراسات العليا بجامعة القدس، فلسطين

1436هـ/ 2015م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس باراك اوباما 2012-2008

طارق محمود محمد عساف

الرقم الجامعي:

المشرف: د. سمير عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. سمير عوض التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د. [illegible] التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. [illegible] التوقيع: .....

القدس- فلسطين

1436هـ/ 2015م

الإهداء

إلى من احمل إسمه بكل فخر .... والدي العزيز

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل والحب.... أمي العزيزة

إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزيمتي وإصراري.... إخوتي

إلى الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي.... زملائي وزميلاتي

إلى الأخواة الذين لم تلدهم أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم وبرفقتهم سعدت في دروب الحياة الحلوة والحزينة إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ..... أصدقائي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾

(النساء 113)

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـــة باستثناء ما تمت عليه الإشارة حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لأي معهد أو جامعة.

التوقيع.....

طارق محمود محمد عساف

التاريخ:.....

الشكر والتقدير

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود فيها إلى أعوام قضيتها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، وأخص بالذكر الدكتور سمير عوض الذي تفضل في الاشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

وكذلك أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

طارق محمود محمد عساف

الفهرس:

إقرار 1

الشكر والتقدير 2

الملخص 6

Abstract: 7

الفصل الأول 8

"الفصل التمهيدي" 8

1.1 المقدمة 8

2.1 مبررات الدراسة: 9

3.1 أهمية الدراسة: 9

4.1 اهداف الدراسة 10

5.1 مشكلة الدراسة 10

6.1 الأسئلة البحثية 10

7.1 فرضية الدراسة 11

8.1 منهجية الدراسة 11

9.1 الإطار الزمني 12

10.1 مراجعة الأدبيات السابقة 12

الفصل الثاني 18

السياسة الخارجية، المفهوم والتعريف 18

الإطار النظري 18

1.2 المبحث الأول: السياسة الخارجية، المفهوم والتعريف: 19

2.1.2 تعريف السياسة الخارجية 19

2.2 المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية 22

1.3.2 المؤسسات المشاركة في صناعة السياسة الخارجية 35

2.3.2 دور الرئيس في إتخاذ القرار في السياسة الخارجية: 37

الفصل الثالث: 39

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية قبل أوباما 39

1.1.3 سياسة الرئيس جورج بوش الأب تجاه القضية الفلسطينية: 1989-1993 50

1.2.3 سياسة الرئيس بيل كلينتون تجاه القضية الفلسطينية 1993-2001 55

3.1.3 سياسة الرئيس جورج بوش الابن من 2001-2009 64

الفصل الرابع: 75

السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما 75

1.4 المبحث الأول: أوباما ورئاسة النظام السياسي الامريكي: 76

1.1.4 محددات شخصية أوباما: 76

2.1.4 الاجندة السياسية للرئيس باراك أوباما: 79

3.1.4 التوجهات الاستراتيجية في عهد الرئيس باراك اوباما: 83

2.4 المبحث الثاني: تصوير إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 85

1.2.4 الالتزام بأمن إسرائيل: 86

2.2.4 إقامة الدولة الفلسطينية وحل الدولتين 91

3.4 المبحث الثالث: مساعي إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتحريك عملية السلام 97

1.3.4 دور ميتشل ومفاوضات التقريب: 97

2.3.4 إشكالية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة 105

3.3.4 إدارة أوباما والاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة 113

الفصل الخامس 115

خلاصة واستنتاجات 115

1.5 خلاصة واستنتاجات 115

المصادر والمراجع 121

الملخص

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس الأمريكي بـــاراك اوباما، حيث وأنه وبعد انتهاء فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تبلـــورت سياســـة خارجيـــة جديدة تجاه العالم بشكل عام وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك بعد استلام باراك اوباما الرئاســـة الامريكية، وقد سعت الولايات المتحدة في العقد الأخير إلى استعادة شيء من التوازن على الساحة الدولية، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر حزما وتصميما على إعادة إحياء ماضيها، وإعادة هيبتها والحفـــاظ علـــى أمنها وسيادتها عن طريق تبني سياسة خارجية جديدة.

إن صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكي يتراوح بين مجموعة من المؤسسات النافذة داخل النظام السياسي الأمريكي التي تحكمها علاقات التعاون والصراع في سبيل صنع القرار السياسي من أجـــل الوصول لأهدافها، حيث يعتبر الصراع بين السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الامريكيـــة ممثلـــة فـــي الرئيس ووزير الخارجية والسلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس نموذجـــاً لتضـــارب المصـــالح بينهمـــا، بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية تلعب دوراً مهما في صـــناعة القـــرار السياسي الامريكي نظراً لكثرة الالتزامات العسكرية الامريكية في العالم.

هذه المؤسسات ترتبط بمجموعة من القوى المؤثرة التي تضغط على صناعة القرار في الولايات المتحـــدة من أجل اتخاذ القرارات التي تخدم طموحاتها وتوجهاتها فيرتبط سلوك هذه المؤسسات بمنظومـــة فكريـــة تشكل قاعدة التفكير الاستراتيجي الامريكي قوامها مجموعة من العوامل أهمها التجارة والربح والقوة.

أن المناورة السياسية للرئيس الامريكي باراك أوباما محدود جداً في مركـــز صـــناعة القـــرار السياســـي الامريكي بحكم ارتباطها برؤية الدولة، مما أدى الى عجز إدارة أوباما عن إيجاد حـــل نهـــائي للصـــراع الفلسطيني الاسرائيلي.

US president Barak Obama started his presidential term emphasizing

President Barack Obama
2008-2012

Prepared by: Tareq Mahmoud Mohammad Assaf

Supervised by: Dr. Samir awad

Abstract:

This study dealt with the United States foreign policy towards the Palestinian cause in the period of President Barack Obama. Where, and after President George W. Bush term, a new foreign policy emerged towards the world in general, and towards the Palestinian issue in particular. In the last decade, the United States tried to restore some balance in the international arena, it became more assertive and determined to revive its past, reclaim its role and prestige, and maintain its security and sovereignty by adopting a new foreign policy.

The political decision-making in the United States is processed within a set of powerful institutions that comprise the American political system, and they are governed by relations of cooperation and conflict for the sake of political decision-making and to achieve its objectives, the conflict between the executive authority, represented by the President and the Minister of Foreign Affairs and the legislative authority represented by the Congress, is considered a model for conflict of interest between these institutions and powers, in addition to the fact that the military establishment play an important role in the political decision-making in the United States because of the many military commitments the United States has in different places of the world.

These institutions are connected to a number of influential forces that pressure the decision-making process in the United States, pushing to make decisions that serve the ambitions and interests of such forces. Therefore the institutions find themselves linked to an intellectual system that form the bases of the US strategic thinking that revolves around a number of factors, most importantly trade, profitability and power factors.

Having that said, the possibility of political maneuver in the decision-making process the US President Barack Obama has is very limited as it is associated with the state overall vision, this led the Obama administration's to be unable to find or help in finding a final solution to the Israeli-Palestinian conflict.

الفصل الأول

"الفصل التمهيدي"

1.1 المقدمة

على الرغم من أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بدأ عهده الرئاسي بالتأكيد على نيته السير قدماً في العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن ذلك الوعد لم يتحقق طوال حقبته الرئاسية الأولى، ولم يحدث أي تقدم في العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، وتصاعدت حدة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد توجه الفلسطينيين إلى الجمعية العامة لانتزاع اعتراف دولي بدولة فلسطينية غير عضو في المنظمة الدولية.

سيقوم الباحث في هذه الدراسة بدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية واستراتيجيتها في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأولى.

وسيحاول الباحث من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن سؤال ما مدى التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما بالمقارنة مع عهدي الرئيس كلنتون وجورج دبليو بوش؟؟.

كما سيتم خلال هذا البحث معرفة مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة تجاه قضايا الحل النهائي في العملية السلمية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين.

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها الأولى في رسائل الماجستير التي تتعرض بشكل مباشر إلى هذا الموضوع وخصوصاً في ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

2.1 مبررات الدراسة:

تزامن الفترة الرئاسية الاولى للرئيس باراك أوباما مع مجموعة من المتغيرات الاقليمية الجديدة، والامال المعلقة عليه كشخصية قادرة على التغيير وإحداث تغييرات جذرية على مستوى صناعة القرار الامريكي، مما يستدعي نظرة تحليلية لهذه المتغيرات، إضافة الى التأثير الكبير للسياسة الخارجية الامريكية على المستوى العالمي عموماً والعربي خصوصاً يستدعي تمعناً في الاسس التي تسيرها وتحديداً للمبادئ التي تقوم عليها والدوائر النافذة في صناعتها وصياغتها.

3.1 أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى أن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا زال عالقاً، ولم يطرأ أي تغيير بالرغم من مرور أكثر من 20 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، وتوالي ثلاث رؤساء أمريكيين خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة و لم يطرأ أي تغيير، و تعود أهمية هذه الدراسة إلى تركيزها في أسباب عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية على حل هذه القضية، والبحث في آفاق ومستقبل الصراع في العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل استمرار تبني الولايات المتحدة لسياساتها القائمة تجاه هذه القضية، بغض النظر عن الخلفية الحزبية للرئيس الأمريكي.

4.1 اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما، لتستكمل جهود أبحاث سابقة ركزت على نفس موضوع هذه الدراسة، خلال عهود الإدارات الأمريكية السابقة، مما يتيح للباحث فرصة مقارنة ما وصلت إليه تلك الدراسات السابقة مع ما سيتوصل إليه الباحث من خلال دراسته، بالإضافة إلى أن البحث سيتناول بالدراسة والمقارنة حقيقة الموقف الأمريكي تجاه قضايا الحل النهائي في العملية السلمية الاسرائيلية الفلسطينية والبحث في طبيعة الدور الأمريكي في هذه العملية، ومدى جدوى استمراره للفلسطينيين في ظل توجه السياسة الخارجية الأمريكية القائمة.

5.1 مشكلة الدراسة

بناءاً على ما سبق وبقصد الوصول الى تحليل كل هذه النقاط البالغة الاهمية فإن مشكلة الدراسة تتلخص حول:

مدى قدرة الوساطة الامريكية عبر إدارة أوباما على تحريك عملية السلام في الشرق الاوسط وإعطاء دفع حقيقي باتجاه حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

6.1 الأسئلة البحثية

- "هل إختلفت إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية أبان حكم باراك أوباما".

7.1 فرضية الدراسة

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ثابتة لم تتغير باتجاه دعم إسرائيل من حيث الجوهر، حتى وان اختلفت الوجوه والانتماءات الحزبية وحتى الوعود، يعتبر ذلك المتغير الثابت في الدراسة، مع وجود عدد من المتغيرات التابعة لقياسه كالسياسة الإسرائيلية الاستيطانية وقضية الجدار والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

8.1 منهجية الدراسة

تستند الدراسة إلى المناهج التقليدية والمعاصرة للوصول إلى النتائج المرجوة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، استعان الدارس بمنهج النقد التاريخي: وهو الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويقوم بنقدها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى الحقائق ومعلومات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء نقد الماضي والتنبؤ بالمستقبل. والمنهج الوصفي التحليلي: وهو الذي يعتمد على الوصف المنظم للحقائق وعلى تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد العلاقات بين المتغيرات فهو يعتمد على جمع المعلومات ثم تحليلها فربطها وتفسيرها وصولا إلى استخراج النتائج. والمنهج المقارن وهو المنهج الذي يرصد الاختلافات والتشابهات في الظاهرة ، ويستعين الدارس به في محاولة لمقارنة الأوضاع والتغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في فترات الحكم المختلفة للساسة الأمريكيين.

ومن الاتجاهات الحديثة في دراسة علم السياسة، تستعين الدراسة بنظرية صنع القرار، ويقصد به طريقة اختيار وتنظيم الملاحظات طبقا لمجموعة أو نسق من الافتراضات تدور حول نظرية صنع

القرار، كأحد أساليب التفسير المبدئي للظاهرة أي تفاعلات النظام السياسي إلى أصبحت في تحليله إشكالية معقدة. إضافة إلى منهج النخبة، الذي يعد من أهم الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع السياسي، وذلك لما يتمتع ب أعضاء النخبة من مستوى أعلى في العلم والمعرفة والخبرة العملية من غالبية العامة، والنخبة تمثل القيادة الأساسية في المجتمع، لأنها هي التي تقوم باتخاذ القرارات اللازمة في الأمور التي تخص المجتمع أو جزء منه.

9.1 الإطار الزمني

ستتركز الدراسة زمنياً خلال عهد الرئيس أوباما في فترة ولايته الأولى (2008-2012)/ومكانياً الولايات المتحدة وفلسطين.

10.1 مراجعة الأدبيات السابقة

كتاب بعنوان الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)، للكاتب جمال عبد الله، الصادر في عمان، دار وائل للنشر،2002.

يتحدث الكتاب عن تطور الاستراتيجية الأمنية في المنطقة، وحرب الخليج الثانية (نموذج تطبيقي للخطط الاستراتيجية في المنطقة)، بالإضافة إلى تحدث المؤلف عن التسوية العربية الإسرائيلية، ومرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

كتاب بعنوان دور مؤسسة الرئاسة الأمريكية في وضع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

يلخص الكاتب عامر هاشم العلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مؤسسات النظام السياسي الأمريكية وآلية صنع القرار، كما ويتحدث عن الاستراتيجية الأمريكية والفكر الاستراتيجي ما بعد الحرب الباردة، والولايات المتحدة تاريخ حديث، باراك أوباما.

سيساعد هذا الكتاب الباحث في كتابة هذه الرسالة خصوصاً أنه يتطرق إلى القضية الرئيسية لموضوع الرسالة.

كتاب بعنوان باراك أوباما والعالم العربي للمؤلف علاء بيومي، مركز الجزيرة للدراسات،2010.

يتناول المؤلف سيرة باراك أوباما الرئيس الأميركي الـ 44 ومواقفه تجاه أهم قضايا العالم العربي، وعلى رأسها العراق وفلسطين وإيران وقضية الديمقراطية، وسياسة أمريكا تجاه الدول العربية الكبرى وتناول الباحث في دراسته الحزب الديمقراطي الأمريكي وأهم الجماعات المشكلة له والتيارات الأيدولوجية المسيطرة على سياساته الداخلية والخارجية وشخصية أوباما ونشأته ومسيرته السياسية، والتحديات التي ساهمت في تشكيل وعيه السياسي وأهم المستشارين المحيطين به.

ويتحدث عن مواقف أوباما المفصلة تجاه عدد من أهم قضايا العالم العربي، وذلك من خلال ما يتوافر عن تلك القضايا من وثائق وتقارير صحفية أمريكية ودولية، وتؤكد الدراسة في خاتمتها على عدة قضايا من أهمها صعوبة التنبؤ بسياسات أوباما المستقبلة بسبب حداثة عهده السياسي ونحافة سجله السياسي، مما يعلي من أهمية دراسة المستشارين المحيطين بالرئيس أوباما خاصة على صعيد السياسة الخارجية.

سيساعد هذا الكتاب الباحث في التعرف على صانع القرار الأمريكي ويعتبر الكتاب ذو فائدة مهمة في الدراسة.

كتاب بعنوان المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، للمؤلف رفيق عبد السلام، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2011 الطبعة الأولى.

يتحدث المؤلف في هذا الكتاب عن السياسة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى الشرق الأوسط والولايات المتحدة، المحافظون الجدد، الولايات المتحدة والديمقراطية، القوة الناعمة.

كتاب دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، للمؤلف الدكتور عامر هاشم، مركز دراسات الوحدة العربية، بناية النهضة، 2010.

يتحدث المؤلف في كتابه عن النظام السياسي الأمريكي دراسة تاريخية ونظرية، والنظام السياسي الأمريكي ومظاهره وسماته وتميز الرئاسة، بالإضافة إلى المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، وتوجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والاستراتيجية الأمريكية بين الصلاحيات الدستورية والأدوار العقلية لمؤسسة الرئاسة،2010.

كتاب بعنوان أوباما وسياسة أمريكيا الجدي،ـ تيسير أبو صياح وأحمد زهد، الناشر دار جليس الزمان، عمان، مركز الرواد للنسخ السريع، الطبعة الأولى، 2009.

يتحدث الكتاب عن السيرة الذاتية للرئيس أوباما وحياته السياسية، إضافة إلى السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط.

جميع هذه الكتب مهمة وذات فائدة علمية لهذه الدراسة والتحليل في موضوع البحث الرئيسي لهـذه الدراسة.

الرسائل الجامعية:

كتبت العديد من الدراسات والأبحاث حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى اليوم، ولكن هناك القليل من الدراسات التي تحدثت عن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما في ولايته الأولى التي هي محل دراسة الباحث ومن هذه الدراسات:-

الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضـية الفلسـطينية والمفاوضـات الفلسـطينية-الإسرائيلية، للكاتب إسماعيل محمد خضر، الصادر في كانون الثاني جامعة بيرزيت 2005.

تحدث الكاتب في هذه الرسالة فيما إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسـطينية تقوم على ثوابت لا تتغير، أم أن البيئة السياسة الدولية والإقليمية أدت إلى تغيرات فـي السياسـة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

توصل الكاتب في دراسته إلى الكشف عن حقيقة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام، والتركيز على دورها في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد 1991.

العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع م ت ف وحتى إصدار خارطة الطريق، للباحثة آمنة معبد نوقشت في جامعة بيرزيت وصدرت عام 2005 .

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، ذلك الموضوع الذي طالما شغل بال الدارسين والباحثين. فالولايات المتحدة تعتبر اللاعب الرئيسي في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. وقد ازدادت فاعليتها وقوتها في النظام الدولي خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1991، حيث أدت تلك الحرب إلى زيادة الوزن النسبي لها في منطقة الشرق الأوسط بصورة غير مسبوقة. فقد بدأت الولايات المتحدة في إعادة هندسة هذه المنطقة بما يتواءم مع مصالحها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفرادها بقيادة النظام العالمي الجديد الذي أعلن جورج بوش الأب عن تشكيله عام 1991.

وتبرز أهمية تناول موضوع العلاقات الأمريكية– الفلسطينية بالدرس والتحليل منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من خطوات سياسية أمريكية، لا سيما إصدار وثيقة خارطة الطريق، وذلك من أجل تبيان طبيعة هذه العلاقة وديناميكيتها ومساراتها وما ترتب عليها من نتائج.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين من نيكسون إلى كلينتون، للباحثة غادة موسى عرفات نوقشت هذه الرسالة في جامعة بيرزيت في عام 2005 .

تكمن أهمية هذه الرسالة في رصد المتغير والثابت في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، في الفترة الممتدة من عهد نيكسون وصولاً إلى عهد كلينتون، إذ أن الباحث حاول رصد الثوابت والمتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين.

إن نمو المعرفة وتشعبها أقنعني بأن بحثي هذا ما هو إلا عبارة عن حلقة متصلة بمحاولات ســـابقة فالادبيات السابقة تعددت بخصوص موضوع هذا البحث لكن مع مجموع فـــوارق جوهريـــة مـــن الناحية المنهجية وطبيعة الاشكالات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة، إلا أن هذا لاينفي وجود نقاط التقاء محورية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية، المفهوم والتعريف

الإطار النظري

قد لا يكون التعريف في العلوم السياسية ثابتاً ومحط إجماع العديد من المفكرين، فنجده يواجه تباينا بين منظري ومفكري العلوم السياسية.

ويعود تباين تعريف السياسة الخارجية إلى أهمية السياسة الخارجية في علم السياسة، ودورها الرئيسي في علم العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى التحديات التي واجهت المصطلح في إطار التطورات التي طرأت على مجرياته التاريخية، وتناول المفكرين قضية السياسة الخارجية من خلال أبعاد متعددة وزوايا مختلفة.

يحاول الباحث في هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى دور الرئيس في صياغة القرار في السياسية الخارجية.

1.2 المبحث الأول: السياسة الخارجية، المفهوم والتعريف:

2.1.2 تعريف السياسة الخارجية

تعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.[1]

والسياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.

وقد عرفها تشارلز هيرمان "بأن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[2] فالسياسة الخارجية هي "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية."[3] وتأتي السياسة الخارجية عبر برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية".[4]

وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للدولة رئيس هذا الدولة أو رئيس الوزراء.

ويبدو أن هناك عدد من الاتجاهات لتعريف السياسة الخارجية، إذ يركز الاتجاه الأول على نشاط وأفعال الدولة وردودها وكيفية ممارستها علاقاتها مع غيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها، سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها.

---

[1] بطرس غالي، ومحمود دعيس، المفضل في عالم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية، 1974، ص309.

[2] أحمد نور النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص26.

[3] المصدر السابق، ص22.

[4] محمد بدوي، وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2003، ص347.

وهناك من يعرفها على أنها "عبارة عن تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".[5] وآخرون عرفوا السياسة الخارجية على أنها " ليست تعبيراً محدداً عن مصالح الدولة، أو مفاهيم الحقيقة الدولية التي تتضمنها لفظة ((سياسة))، بل هي مزيج من مصالح وتصورات عدة قد تكون مترابطة أو لا تكون".[6]

ويركز الاتجاه الثاني من التعريفات على ربط السياسة الخارجية بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خارج الحدود الإقليمية.

فعرفت السياسة الخارجية على أنها: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وتعكس المصالح الوطنية".[7]

يرتبط هذا التعريف بالأنشطة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها، من أجل اختيار الأدوات والوسائل التي تكفل لها تحقيق هذه الأهداف بشكل كبير لما فيه من المصلحة العامة للدولة.

فالسياسة الخارجية وفقاً لهذا الاتجاه هي " نشاط سلوكي مرتبط بهدف، ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذه وحدة دولية منظمة في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي، وهي مجموعة أفعال وتحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من أشكال التفاعل النظامي المعبر عنه بسلوك سياسي".[8]

في حين يعرف الاتجاه الثالث السياسة الخارجية على أنها "مجموعة الأعمال يقوم بها جهاز مختص لدولة ما لتسير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة من العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل".[9]

---

[5] محمد بدوي، وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2003، ص1.

[6] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 9.

[7] نظام بركات، وآخران، مبادئ علم السياسة: الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2003، 347.

[8] محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص9.

[9] المصدر السابق، ص 9.

فعرف كورت السياسة الخارجية لدولة من الدول على إنها برنامج الغايـــة منهـــا تحقيـــق أفضـــل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب".[10]

بينما يرى محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية هي برنامج العمـــل الـــذى يختـــاره الممثلـــون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة فى المحيط الدولي.[11]

ويعد تعريف (مارسيل ميرل) للسياسة الخارجية تعريفاً جامعاً لجميع الاتجاهـــات ســـابقة الـــذكر، فيعرفها "بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج، أي الذي يعالج مشاكل تطـــرح مـــا وراء الحدود وهي أيضا مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة باتجاه الخـــارج تســـتهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة وسياسة الدولة الخارجية هي جزء من سياستها الوطنيـــة، وعلى كل دولة أن تختار ما ينبغي أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي إطار قوتها وواقع بيئتها وان السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس لعملية ترجمة الدولة لأهدافه أو مصالحها".[12]

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية هي الخطط والبرامج التي تتبعها الدولـــة فـــي إدارة شـــؤونها الخارجية، بالإضافة إلى أن صانعي القرار في السياسة الخارجية هم الممثلون الرســـميون للدولـــة والذين لهم صلاحيات باتخاذ القرارات الملزمة، إضافة إلى أن العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية هي علاقة تأثير متبادلة، وذلك لأن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف الخاصة بالدولة، إذ لابد من معرفة أن هناك مميزات للسياسة الخارجية عـــن الداخليـــة، فتصـــاغ السياسة الخارجية في إطار الوحدة الدولية.

---

[10] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مجلة السياسة الدولية:عدد 114، 2001 ، ص 9.

[11] محمد السيد سليم، مصدر سابق ص53.

[12] نظام بركات، مصدر سابق، ص347.

2.2 المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية

هناك مجموعة من الأهداف تسعى الدولة لتحقيقيها من خلال إتباع سياسة خارجية معينة.

1- حماية الأمن القومي:

مفهوم الأمن هو عبارة عن "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقـــاء،"[13] كما يراه كسنجر، فيما عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يـــد قوة أجنبية، لذا فإن الأمن القومي هو "القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجيـــة، الطبيعية منها والمفتعلة وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي".[14]

فيعتبر السيادة والأمن القومي من أهم الأهداف التي توليها الدولة كافة إمكانياتها للحفاظ عليها ضمن سياساتها الخارجية، وتعمل على توظيف كل إمكاناتها وإدارتها للحفاظ علـــى كيانهـــا مـــن أجـــل المحافظة على مواجهة التهديدات و المخاطر التي تحيط بها.

وتلجأ الدول لتحقيق هدف الأمن القومي إلى إقامة التحالفات والتكتلات والـــدخول فـــي معاهـــدات واتفاقات عسكرية واقتصادية واجتماعية مع غيرها من الدول لضمان حماية أمنها القومي[15].

2- التنمية والرخاء الاقتصادي:

إن جزءاً من حفاظ الدولة على كيانها السياسي هو تدعيم قوتها الاقتصادية والمعنوية، لـــذلك فهـــي مطالبة بالعمل على تحقيق قدر من القوة الاقتصادية واستغلال كافة إمكانياتها، وذلـــك لأن القـــوة الاقتصادية للدولة تحدد سياساتها الخارجية.

لا شك أنه كلما زادت قدرة الدولة وإمكاناتها زادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها، بالإضـــافة إلى زيادة طموحها نحو الخارج، وكلما امتلكت قوة أكبر وقدرات أكثر زاد طموحها للعب دور فعال

---

[13] أحمـــد عبـــدالرحمن حمتـــاي، مفهـــوم الأمـــن القـــومي ومـــدى تـــأثيره علـــى سياســـة الـــدول، موقـــع مكتـــوب، 12\3\2008. **https://maktoob.yahoo.com/21347**

[14] تامر الخزرجي، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2000، ص32.

[15]– Schelling ,Thomas. The Strategy of Conflict. New York: McGraw Hill, 1981; p45..

في السياسات الدولية، والذي يصبح هدفا من أهداف السياسة الخارجية وبالتالي قدرتها على أخذ موقع هام في النظام الإقليمي أو الدولي أو كلاهما معا.

فالدول لا تسعى إلى القوة كهدف بحد ذاته بل وسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى، كالسمعة أو الهيبة أو فرض السلام أو للتأثير في اتجاهات النظام السياسي الدولي".[16]

لذلك تسعى الدول إلى العمل على إيجاد السبل والأدوات للاعتماد على ذاتها ومواردها، من أجل عدم الاعتماد على غيرها من الدول، الأمر الذي يشكل استقلالية في سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي.

3- الحضور والنفوذ الإقليمي:

"يعتبر الحضور والنفوذ الإقليمي من الأهداف الهامة التي تسعى إليها الدول، ضمن المنظومة الإقليمية، ومد هذا النفوذ أحيانا بسيطرتها على الأقاليم التي تقع في إطارها، ويأتي ذلك من خلال سياستها الخارجية، والمرتبط بمدى قوتها على تحقيق هذا الهدف، إما بالسيطرة بالشكل المباشر وضم أقاليم بالقوة العسكرية، وإما بقوتها الاقتصادية بالتأثير على السياسة الخارجية للدول التي من حولها ذات الإقليم الواحد".[17]

يحدد الحضور والنفوذ الإقليمي السياسة الخارجية للدول، في حين أن الأخيرة تحددها قوة الدولة ونفوذها وثقلها في المجال الإقليمي، بينما تتأثر هذه السياسة سلبا إن لم تكن الدولة على مستوى يؤهلها لأن تلعب دوراً مركزياً ضمنا لمنظومة الإقليمية، بل يجعلها خاضعة لرغبات وسياسات وقرارات الدولة التي تحتل هذا المركز، مما يحد من استقلالية قرارها وعدم انسجامه مع أهدافها في بعض الأحيان.

---

[16] عامر أبو علاء، العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الاستراتيجية، غزة: مكتبة آفاق، 2002، ص70.

[17] المرجع السابق، ص 70.

3.2 المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ومناهجها وطرق تقييمها:

أ- العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية هي تلك العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل الدولة، وأهمها العامل العسكري، الاقتصادي، الديني، جماعات المصالح، الإعلام والرأي العام.. الخ، تلك العوامل تأثر على صانع القرار بالسياسة الخارجية وبالتالي على سياسة الدولة مع الدول الأخرى والعالم الخارجي.

سيقوم الباحث بالحديث عن العوامل الداخلية وتأثريها في السياسة الخارجية كما يلي:

1. العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي للدولة واحداً من أهم المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية، وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الاقتصادية في السياسة الخارجية في دعم هذه السياسة وتحقيق أهدافها.

قد يتقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة على السياسة الخارجية العسكري والأيديولوجي، ذلك انطلاقاً من أن السياسة الخارجية للدول ترتبط بالمصالح والاختيارات التي تنتهجها الدول في سياستها هذه، وكون أن القوة الاقتصادية التي تشكل هدفاً تسعى إليه الدول، وأساساً تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، وتعتبر معياراً هاماً لقياس قوة الدولة، فإن قوة العوامل الأخرى ترتبط بشكل مباشر بالقوة الاقتصادية.[18] ويعتبر الماركسيون أن العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي وأن كل الحروب تحركها أسباب ودوافع اقتصادية.[19]

---

[18] عامر أبو علاء، مرجع سابق، ص 71.

[19] الشرقاوي، منى. النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1، القاهرة، 2007، ص241.

ويعتبر الاقتصاد العامل الأقوى والأكثر نجاحاً في تحقيق الأهداف المنشودة بالسياسة الخارجية، لما له من أثر في ثني بعد الدول عن قراراتها أو إجبارها على الالتزام بقرارات أخرى، مثل تلك المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، والمقاطعة الاقتصادية أو الحظر التجاري، بينما نجد ما ساهم في تقوية تلك الدول اقتصاديا، مثل التعريفات الجمركية أو الحصص أو المعونات الاقتصادية، التي تعتبر واحدة من أهم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة في سياستها الخارجية تجاه الدول التي تتلقى تلك المعونات،[20] والتي بأغلبها ذات اقتصاديات ضعيفة ونامية.

لذا يرى الباحث أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ويتقدم على باقي العوامل نظراً لما يشكله من ركيزة أساسية في بناء قوة الدولة القومية، حيث يعتبر هذا العامل مقياس لقوة الدولة.

2. العامل العسكري:

يرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة ومدى إمكانية نظامها السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة كماً ونوعاً لضمان الأمن القومي وصيانته من التهديدات القائمة والمحتملة، وتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية[21].

لقد اختلفت المؤسسة العسكرية اختلافا كبيراً عما كانت عليه في المراحل الماضية، إذ أن للتقدم العلمي والتكنولوجي دور هام في وضع المؤسسة العسكرية كمؤثر على السياسة الخارجية للدولة ليبقى العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة في الدولة وسياساتها[22].

---

[20] أحمد نور النعيمي، مصدر سابق، ص277.

[21] Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, New York: Alfred A. Knopf, 1978.p56..

[22] تامر الخزرجي، مصدر سابق، ص220.

ويعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة في صنع السياسة الخارجية، لتنفيذ أهـدافها وحمايـة مصالحها الوطنية، لأن قوة الدولة العسكرية تعزز في استخدام صناع القـرار لـلأداة العسـكرية بقراراتهم، حيث أن هناك دور هام للمؤسسة العسكرية واضح في معظم قرارات بعض الدول فـي السياسة الخارجية.

أما عن التأثير العسكري أو المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية، فإن قوة الدولة العسـكرية تساهم أو تعزز في استخدام صانع القرار للأداة العسكرية بقراراته، وقد يشكل الجيش قيـداً علـى الاختيار من بين البدائل المتاحة وخيارات السياسية الخارجية. لذلك لا بد من المعرفة التامـة إلـى الدور الذي يتبناه الجيش في طبيعة السياسة الداخلية، فهناك دول كان للمؤسسة العسـكرية تـدخل واضح ومؤثر جدا على مجمل قرارات النظام، سواء الداخلية أو الخارجية منها.

3. جماعات الضغط:

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنها " تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهـو يمـارس عنـد الاقتضاء إلى السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات معينة تخدم مصالح هذه الجماعة".[23] وتعرف بأنها: " جماعة منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موجـودة، ويهتمـون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام و ممارسـة الضـغط علـى صـانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم دون محاولة الوصول إلى السلطة".[24]

" إن المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل فيه على الأحزاب السياسية، وإنما يشاركها في ذلـك ومن منطلقات غير حزبية تنظيمات المجتمع المدني كافة، بما فيها النقابات والاتحادات ومنظمـات

[23] محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص 195–198.

[24] أحمد نور النعيمي، مصدر سابق، ص 324.

حقوق الإنسان وتجمعات وأساتذة الجامعات، وهذا ما يطلق عليه اسم (جماعات المصـــالح)، التـــي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها وتلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية".[25]

وجماعات المصالح تتفاعل مع بعضها ومع صانع السياسة الخارجية ومع المجتمع بصفة عامة من أجل التأثير على القرار النهائي المتعلق بالقضايا التي تهمها. وتؤثر جماعات المصالح في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات:

1. المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار السياسي وصنع السياسة الخارجية من خلال عرض وجهة نظر الجماعة علناً بما يحافظ على نسق سياساتها.
2. توجيه مصادر القوة للتأثير بشكل غير مباشر على السياسة الخارجية، من خـــلال امتلاكهـــا مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية، التي تؤثر على السياسة الخارجية.
3. جماعات المصالح كجماعات وسطية، من خلال لعبهـــا دور الوســـيط بـــين صـــانع القـــرار والمواطنين مما يفتح المجال أمامها من أجل التأثير على السياسة الخارجية. [26]

وتختلف الأساليب التي تستخدمها جماعات المصالح للتأثير على سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فقد تستخدم وسائل الاتصال بصانعي القرارات الحكومية أو التأثير عليهم باستخدام وسائل ضـــغط لتنفيذ سياساتها، فهي تحاول أن تعزز علاقاتها مع السلطة التنفيذية من خلال تأييدها لقرارات معينة أو معارضتها، وهي تعمل على إمداد السلطة التشريعية بمعلومات كثيرة من أجل توجيه المشَـــرع نحو ما تصبوا إليه هذه الجماعات، كما وتلجأ إلى الرأي العام لكي تحقق أهدافها، "توجه جماعات المصالح مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسة في المجتمع، وتسعى تلك الجماعات عـــن طريق استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة".[27]

---

[25] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 330.

[26] المصدر السابق، ص 127.

[27] أبو عامر، مصدر سابق، ص 70.

4. الرأي العام:

تستهدف أية حكومة تعبئة اكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة الدولة وبرنـــامج معـــين تشكل قاسماً مشتركاً أعظم يعبر عنه بمبادئ وأفكار عامة.

يعرف مينار الرأي العام بأنه "مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية"[28].

ويعرفه كي بأنه الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص وتجد الحكومة أن من الحكمة إتباعهـــا، كمـــا ويعرفه جميس برايس على أنه "اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين الناس بها إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحها العامة والخاصة".[29]

"يتفاوت الرأي العام على السياسة الخارجية بين مجتمع وآخر، أو بين نظام سياسي وآخـــر، فـــلا يخفى الاختلاف للنظم الديمقراطية عن تلك الدكتاتورية السلطوية بتفاوت تجاوب كل منها إلى هـــذا الرأي والأخذ به، وكذلك باختلافه بالدول المتقدمة عنها بالنامية فكلما زادت " ديمقراطية النظام" زاد اهتمامها بالرأي العام، فهذه النظم تخشى من إثارته عليها، لذلك فهي تحرص عند صناعة قراراتها على وضع الضوابط في اختيارها للسياسة الخارجية، واختيار البدائل، كون الرأي العام يؤثر فـــي منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة، أكثر من دفعه إلى تبني سياسة بديلة، في حين يختلف هذا الأثر في تلك المجتمعات السلطوية".[30]

تأتي محدودية الأثر للرأي العام بسبب قلة المعلومات، وعدم وجودها بالدقة التامة، خاصة في وقت الأزمات، في حين أن التوجيه عادة ما يكون مؤثر على الرأي العام عبر وسائل الإعـــلام، التـــي

---

[28] أبو عامر، مصدر سابق، ص 70.

[29] أحمد نور النعيمي، مصدر سابق، ص 259.

[30] محمد سعيد السيد، مصير الأيدولوجية في السياسة، السياسة الدولية، ع161، 2005، ص5.

بأغلبيتها تكون موجهة من الحكومات، واستخدامها لخدمة مصالحها على الصعيد المحلي، حتى في أكثر المجتمعات الديمقراطية.

تتباين الآراء حول الأهمية المعطاة ضمناً أو صراحة للرأي العام من قبل صناع القرار ومدى ضرورة أخذه بالاعتبار عند اتخاذ القرار، فهناك اتجاه يدعو إلى عدم أخذ الرأي العام السائد على محمل الجد لعدم قدرته على الحكم الموضوعي للأحداث والمشاكل الدولية، أما الاتجاه الأخر فيذهب إلى العكس، إذ يدعو إلى توعية الفرد والمواطن وتزويده بالمعلومات الكافية لمساعدته على التقويم السليم بهدف تحقيق مشاركته في عملية صنع القرار.

لذلك يعد الرأي العام من أحد العوامل المهمة بل والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي. فمن ضمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وصانعي القرارات يؤدي إلى خلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العام وقراراته وقرارات السلطة السياسية، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وأحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سليمة من ناحية أخرى.

ومن هنا يرى الباحث أن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.

ومهما يكن الأمر، فان دور الرأي العام في عملية اتخاذ القرار الخارجي يبرز بشكل واضح في الأزمات والظروف غير العادية، التي يشعر فيها النظام السياسي بالتهديد الخارجي ففي هذه الحالة يبرز الرأي العام كقوة ضاغطة على جهاز اتخاذ القرار، الذي تصبح دائرة الخيارات لديه ضعيفة ومحدودة.

5. **الأيديولوجية والدين:** تعرف الأيديولوجية على أنها: "مجموعة من الأفكار أو نظام من الأفكار خاصة بجماعة معينة وبحقبه، زمنيه محددة".[31] فهي تعبر عن واقع تاريخي، "أما عن الأثر الذي يحدثه العامل الأيديولوجي، فقد يولد هذا العامل مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار ومحيطه على صعيد السياسة الخارجية، حيث يمثل العامل الأيديولوجي "تصورات منعزلة أو عابرة تتعلق بهذه الظواهر الراهنة".[32]

ويمكن إجمال ما يؤثر به المذاهب والأيديولوجيات في اتخاذ القرار الخارجي، والتي تؤثر بعمق في مواقف السياسة الخارجية، بما يلي:

1. "تساعد الأيديولوجية في بلورة الإطار الفكري والعقلي، الذي من خلاله يرى واضعي سياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار.
2. تضع الأيديولوجية متخذ القرار الخارجي في حالة تصوير للمستقبل، وتعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه بعيدة المدى، والوسائل المتحققة لتلك الأهداف، من دبلوماسية دعائية، واقتصادية، وعسكرية ووسائل أخرى.
3. تساعد الأيديولوجية على المفاضلة من بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي، ومن الطبيعي أن يذهب التفضيل لأكثر هذه الخيارات المطروحة التقاء مع مضمون تلك الأيديولوجية مع اتجاهاتها ومبادئها العامة.
4. توفر الأيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتعريفات، سواء ما يتعلق منها بالذات أو بالآخرين".

---

[31] النعيمي، مصدر سابق، ص89.

[32] قرني، بهجت وعلي هلال، التحليل العلمي للسياسة الخارجية، الفكر الاستراتيجي العربي، ع40، 1999، ص161.

"في الوقت الذي نجد أن بعض الآراء تنكر أو تقلل من أهمية دور الأيديولوجية كأحد عوامل نظرية الطابع القومي وأثرها في هذه السياسات الخارجية وفي عملية صنع القرار، بينما نجد البعض يرى أنها من أكثر العوامل أهمية، في تقرير السياسة الخارجية".[33]

حيث نجد أن بعض الدول أحيانا "تحاول أن تبرر سلوكية خارجية عامة أو معينة، أو صنع قـرار سياسي خارجي من خلال الاستناد إلى مجموعة من القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو أيديولوجية النظام السياسي للدولة، لإعطائها شرعية عقائدية على السياسة الخارجية تجاه المجتمع في الدول ذاتها أو تجاه الحلفاء في الخارج، فالأيديولوجية هي إحدى أدوات التصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين خصومها وأصدقائها، وفي إدارة حركة سياستها الخارجية مـن هـذا المنطلق".[34]

أما عن العامل الديني، والذي قد يندرج في نفس الإطار، فله الأثر الواضح والجلي على القرارات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، وقد لا نجد تعريفا للدين، وصياغة من شأنها إرضاء كل الآراء المتصارعة، حول الدين قد تكون أكثر التعريفات قرباً لدراستنا هو أنه" نظام متسق من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجرى عزلها عن الوسط الدنيوي ومحاط بشـتى أنواع التحريم، وهذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنويـة واحدة تدعى كنيسة"، كما عرفها أميل دور كهانيم.[35]

تنتشر العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي ترتكز عقيدتها السياسية على التعاليم الدينيـة للأديان الثلاثة، فنجد الأحزاب الإسلامية في الدول العربية و الإسلامية، كما نجد انتشار أحـزاب

---

[33] سليم، مصدر سابق، ص281.

[34] أحمد، محمد عبدالقادر، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر، القاهرة: مكتبة النهضـة المصـرية، ط1، 1992، ص196.

[35] أحمد، المصدر السابق ، 1992، ص197.

الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية، والأحزاب اليهودية الأصولية في إسرائيل، ولا يمكن إخفاء دورها كجماعة ضغط تسيطر أو تؤثر على القرار في أماكن تواجدها.

ب. العوامل الخارجية:

1. النظام الدولي: تتأثر السياسة الخارجية للدول في طبيعة وشكل النظام الدولي، وتختلف هذه التأثيرات حسب البيئة التي تقوم عليها كل دولة وإمكانياتها، فالدول الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها الجغرافي وأهميته ميزاتها الاقتصادية والعسكرية تتأثر بسياستها الخارجية أكثر من الدول العظمى التي لها العديد من المزايا، حيث تنصاع الدول محدودة الإمكانيات والقدرات إلى الدول العظمى ذات القدرات الاقتصادية والسياسية الكبيرة.

وتختلف البيئة الخارجية وتأثيرها على صانع القرار في السياسة الخارجية بين الدول باختلاف أماكنها وموقعها الجغرافي سواء على الدور الإقليمي أو الدولي، فكلما كانت الدولة غنية بمواردها وباقتصادها قل تأثير القوى العظمى على سياساتها الخارجية، بالمقارنة بتلك الدول قليلة الإمكانات والموارد، وربما يتجلى ذلك واضحاً مع الدول النامية التي تتأثر بالعوامل الخارجية المتمثلة برغبات الدول العظمى، رغم وجود بعض الدول لها مميزات وغنى من حيث الموارد لكنها لا تتمتع بقرار سيادي وتمثل أيضاً املاءات الدول العظمى."[36]

كما ويختلف أثر البيئة الدولية على السياسة الخارجية للدول باختلاف طبيعة النظام الدولي، فهناك سمات وأحداث ومتغيرات تحدد أو توجه هذا الأثر، فمثلا وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له أثر مختلف عنه في حال وجود تعددية قطبية، أو كالتي كانت في حالة الاستقطاب الدولي الثنائي، كما حدث في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.[37]

---

[36] حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتب العربي، 1985، ص 193.

[37] المصدر السابق ص193

2. النظام الإقليمي:

النظام الإقليمي يتكون من من الدول ذات روابط مشتركة، جغرافية، وثقافية، وتاريخية وحدودية أو لها علاقات اقتصادية ومالية تؤثر على بعضها البعض، سلباً أو إيجاباً.

إن مفهوم "النظام الإقليمي" "Regional System" في أبسط معانيه وأكثرهـــا وضـــوحًا وإجمـــالاً "يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد عادة على أساس جغرافي"[38]

ويعتبر مفهوم "النظام الإقليمي"، في نطاق تحليل العلاقات الدولية مفهوماً حديثاً نسبياً تم تداوله فـــي إطار الدراسات منذ الستينيات والسبعينيات، وترجع جذوره في الأدبيات المتعلقة بالدراسات الدولية إلى مفهوم "الإقليمية "Regionalism" حيث دار جـــدل بشـــأنها فـــي مقابـــل مفهـــوم "العالميـــة Universalism" وكان الخلاف يتعلق بأيهما أجدى وأكثر نفعًا لحفظ السلام وتنظيم المجتمع الدولي: هل هو نظام عالمي يضم في إطاره كل الدول، أم الأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف هو مجموعة من النظم الإقليمية.

وقد ظهر في إطار هذا الجدل رأي يعتبر أن عملية التفاضل بين وجهتي النظر السابقتين تنطـــوي على خطأ يتمثل في اعتبار أحداهما بديلاً عن الأخرى، فالواقع من وجهة النظر هذه، أن الإقليميـــة خطوة نحو تحقيق العالمية وليست بديلاً عنها.

و"تتنافس الدول فيما بينها بأن يكون لها دور فاعل ومركز هام في النظام الدولي و خصوصاً الدول التي تتمتع في المزايا التي تؤهلها لذلك، بينما الدول التي تقل قوتها ونفوذها على المستوى الـــدولي تسعى لأن تجد هذا الدور على المستوى الإقليمي وبأن تكون صاحبة الإقليم الأعظم والأكثر أهمية، حيث تتنافس دول الإقليم بينها لأخذ دور المركز لهذا الإقليم.[39]

---

[38] أحمد، مصدر سبق ذكره، 1992، ص198.

[39] احمد، المصدر السابق، 1992، ص200

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

تعتبر عملية صنع القرار عبارة عن عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذات طابع اجتماعي، من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار.

تبدأ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون بالدولة حدثاً ما يدخل في نطاق هذه السياسة، وهذا الحدث يتطلب موقفاً إزاءه أو سلوكاً لخصم يتحتم أو ينبغي رد فعل اتجاهه، أو الاستعداد لحدث دولي قد تم التنبؤ به أو أزمات مفاجئة.

يتطلب فهم صناعة السياسة الخارجية تحديد المؤسسات التي لها دور في صناعة السياسة الخارجية والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.[40]

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، لما لها من دور مركزي في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.

ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وهي الأجهزة الرئاسية في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات ومجلس الأمن القومي بمسمياته المختلفة.[41]

فتقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات مع العالم الخارجي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم.

---

[40] مقلد، العلاقات السياسية، ص 255.

[41] محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص456.

وتقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية للدولة، وبالتحديد فيما يتعلق في الأمن والدفاع عن السياسة الخارجية، لما لها من أهمية في الحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة وتنفيذ سياساتها، أما مجلس الأمن القومي فهو أيضا يشارك بتنفيذ ورسم السياسة الخارجية. وإن دور هذه الأجهزة يختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي المتبع للدولة.

إن عملية صنع السياسة الخارجية للدولة هي عملية مشتركة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يشمل جميع المؤسسات التابعة لها، مما يسهم في رسم سياسة خارجية متكاملة وبمشاركة جميع مؤسسات الدولة.

كذلك السلطتين التشريعية والقضائية، ونتيجة لهذه التفاعلات بين النظم الرئيسية أو الفرعية للنظام يتم إصدار القرار الفعلي، على الرغم أنها لا تمارس بالضرورة نفس القدر من تأثيرها على عملية صنع القرار."[42]

"بينما تترك البيئة الخارجية تأثيرات سلبية أو إيجابية على صنع القرار بالسياسة الخارجية، وما تمكنها البيئة من فتح إمكانات للتصرف أو وضع قيود عليها، وما يمكن اختياره من هذه الإمكانات وغيرها من إمكانات بديلة والتي تتأثر بزيادة أو قلة ضغط البيئة الخارجية، وكلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف وزادت حالات الاختيار، والعكس صحيح."[43]

1.3.2 المؤسسات المشاركة في صناعة السياسة الخارجية

تشير عملية صنع القرار إلى التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فأعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وهذه

[42] مقلد، مصدر سابق، ص 255.

[43] مقلد، مصدر سابق، ص255.

المؤسسات تختار إحدى التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منهـــا بمـــا يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة."[44]

وفيما يلي سنتحدث عن المؤسسات المشاركة في صناعة السياسة الخارجية بشكل موجز كما يلي:

- ❖ رئيس الحكومة: إن أول خطوة يبدأ فيها صنع القرار هي مشروع القرار حيث تتقدم الحكومـــة بمشروع قرار تبدأ بفكرة المشروع وتقديمه إلى البرلمان للمصادقة عليه.
- ❖ وزير الخارجية: تأتي أهمية وزير الخارجية من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية، وتعتبر وزارة الخارجية من أهم المصادر الرئيســـية للحصـــول علـــى المعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية.

فمن حيث المعلومات تقوم السفارات بإرسال تقارير مستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التـــي لها علاقة بها، ويتم تحليل هذه المعلومات عن طريق مختصين موزعين على أقسام رئيسية في وزارة الخارجية، ويقدم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها إلى وزير الخارجية مع نصيحة حول ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية.

وبالإضافة إلى كون وزارة الخارجية مصدراً أساسياً للمعلومات فهي إدارة هامة لتنفيذ سياســـة الحكومة الخارجية، وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجيـــة عـــن طريـــق بعثاتهـــا الدبلوماسية، وتعتبر مهمة تنفيذ السياسة الخارجية من أبرز مهام السلك الدبلوماسي.

- ❖ مجلس الأمن القومي: يوجد هذه المجلس في بعض الدول من أجل القيام بدور استشاري مـــع رئيس الحكومة فيما يتعلق بتنسيق السياسات الرئيسية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، ممـــا يساهم في بلورة واضحة للسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة وبمتابعة رئيس الدولة.

[44] تامر الخزرجي، مصدر سابق، ص 68.

2.3.2 دور الرئيس في إتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

يعد منصب الرئيس في ظل الواقع السياسي أعلى منصب في اتخـــاذ القـــرارات بشـــأن السياســـة الخارجية، حيث يستطيع أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات مع مراعـــاة لإمكانياته وصلاحياته.

إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتم من خلال برنامج محدد من قبل الرئيس لمواجهـــة التحديات الخارجية مع تحديد الوسائل التي يستخدمها، من بين عدة بدائل تكون متوفرة بمـــا يخـــدم مصالح الدولة القومية في إصدار سياساتها الخارجية.

وعملية صناعة القرار في السياسة الدولية تأتي في إطار القضايا الدولية أو موقف دولـــي معـــين، حيث تعتبر السياسة الدولية من أهم المواقف الدولية التي يواجهها صانع السياسة الخارجية.

ويلعب الزمن وما يرتبط به من عناصر هامة في إدارة الأزمات الدولية، وتتأثر السياسة الخارجية بطبيعة القرار، حيث أن صلاحيات صانع القرار تزيد من سلطته في تحديد السياسة الخارجية.[45]

وتلعب السياسة الخارجية دوراً مهماً في تدعيم سلطة صانع القرار وإضفاء دوراً حيويا في تأكيـــد مشروعية سلطة القائد السياسي، في أن يظهر مقدرته السياسية، وقدرتـــه علـــى إيجـــاد الحلـــول للمشكلات الدولية، ولكنه لا يستطيع أن يفعل الشيء نفسه في سياساته الداخلية.

لذا فهو يلجأ إلى تنشيط دور المؤسسات السياسية الداخلية في المجال السياسي الخارجي من أجـــل إعطاء الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانجاز السياسي الخارجي[46].

---

[45] محمد سليم السيد، مصدر سابق، ص 335–336.

[46]– MOLDESKI, George. Princeton Studies in World Politics: Number 2. Published for the Center of International Studies, Prince ton University. New York: Frederick A. Praeger, 1962.p17.

ويذهب الرئيس إلى المبادرات الدولية من أجل أن يدعم مركزه الداخلي إزاء المعارضين لسياساته، مما يعكس مدى مقدرته على اتخاذ القرار وصناعة السياسة الداخلية والخارجية بما يخدم مصـــالح الدولة.

إن معرفة الرئيس أو القائد بالسياسة الدولية أمر مهم في رسم وبلورة السياسة الخارجيـــة للدولـــة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات السياسية الدولية، حيث أن شخصية القيادة سواء أكان رئيس للدولة أو رئيس للوزراء، هو في وضع سلطة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة.[47]

"حيث أن القائد الناجح، أنما هو ذلك الذي يعرف إلى أي مدى يستطيع الدخول في الاتجـــاه الـــذي يرغبه، مع احتفاظه في الوقت نفسه بتأييد الرأي العام المحلي ومن هنا لابد من التأكيد على أن قوة القائد مرتبطة بطبيعة النظام السياسي للدولة الذي يعمل في إطاره."[48]

[47] أحمد نورالنعيمي، مصدر سابق، ص 289.

[48] كانتور روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، مكتبة المدينة ، ص 414–415.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية قبل أوباما

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دورا محوريا في السياسة الدولية وقد ازداد هذا الدور أهمية ومركزية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم في نسق أطلق عليه "العالم أحادي القطبية" فأصبح العالم محكوما بنتائج الانتخابات الأمريكية وما ينتج عنها من تغيرات في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإدارة الجديدة.[49]

فالسياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على مصالح عدة وأهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين والإبقاء على حالة التفوق العسكري تضمن لها السيطرة والعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم.

---

[49] عبد الشافي، عصام. مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية. بيروت: مجلة السياسة الدولية، عدد152 نيسان 2003. ص 97

مبحث تمهيدي: السياسة الخارجية الأمريكية:

تتضمن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في النظام الأمريكي عددا كبيرا من الأطراف المشاركة وعددا كبيرا أيضا من المحددات والعوامل التي تساهم في هذه العملية، فالأطراف المشاركة تتنوع في كل حالة: ففي حالات معينة تتكون من الكونجرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم، وفي حالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس بل والدول الأجنبية، وفي حالات ثالثة تقتصر أطراف صنع القرار الخارجي على التيارات الثلاث للحكومة أي الكونجرس والمحاكم والرئيس.[50]

<u>الكونجرس:</u> في إطار صنع السياسة الخارجية بدأ دور الكونجرس يتصاعد بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت حيث بدأ الكونجرس في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة وما قانون سلطات الحرب الذي أصدره عام 1973[51] إلا خطورة في هذا الإطار كمحاولة لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع إلى الكونجرس في القرارات الإستراتيجية.

وسعى الكونجرس إلى الحفاظ على سلطاته التي منحها له الدستور وخاصة ما يتعلق منها بسلطة الحرب فقد منح الدستور الكونجرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب كما أن الكونجرس يمكنه أن يعطل كثيرا من مشاريع الرئيس وأولياته ويتدخل في صنع السياسات الخارجية حيث تمثل سلطاته في الإشراف والرقابة

---

[50] Deutsch, Karl W. Politics and Government: How People Decide their Fate, (US. Houghton Mifflin Company, 1998 pp290.

[51] قانون سلطات الحرب يشترط على الرئيس أن يتشاور مع الكونجرس قبل القيام بإرسال قوات للخارج أو إعلامه بالأسباب التي دعته إرسال القوات للخارج بعد 48 ساعة من الإرسال وسحب تلك القوات بعد 60 يوما إذا أصر إذا أصر الكونجرس على ذلك.

بالإضافة إلى هيمنته على عدد من اللجان المهمة في مجلسي الشيوخ والنواب كلجنة العلاقات الخارجية ولجنة المساعدات الخارجية والاستخبارات وهي لجان تستطيع التأثير في قرارات الرئيس في برامج السياسة الخارجية للدولة.

وقد أدت التغيرات الخارجية إلى التوسع في دور الكونجرس فبعد أن تغير دور أمريكا في الساحة الدولة وما أخذته على عاتقها من مسؤولية إرساء نظام عالمي تلعب فيه دور المهيمن، كان على الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات مما أدى إلى زيادة تدخل الكونجرس كما أدى الارتباط بين الشؤون الداخلية والخارجية إلى التأثير على دور الكونجرس فالاشتراك في الحرب يتطلب فرض وجمع الضرائب وهو ما يتطلب موافقة الكونجرس عليها هذا بالإضافة إلى بروز أهمية الرأي العام والإعلام وكثافة الجهود التي تمارسها جماعات الضغط وغياب الإجماع على المصلحة القومية تطلب تدخل الكونجرس فزادت سلطاته.[52]

الرئاسة: رغم تعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارتها، إلا أنه يمكن القول أن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية أساسا، فسلطة المبادرة في صنع السياسات الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة[53]، يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي ويتمتع بسلطات واسعة وهذه السلطات التي منحها الدستور

[52] عبد الشافي، مصدر سبق ذكره. 2003. ص97.

[53] أبو بكر سمودي، هالة. السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983. ص141

صيغت بلغة تتسم بالعمومية والبعد عن التفاصيل فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية، وقد اختلفت دائرة السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي من الناحية الواقعية ضيقا واتساعا وفقا لشخصية كل رئيس، وتتأثر الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الخارجية (طبيعة النظام الدولي القائم والإطار العام الذي تتحرك في إطاره سياسات الدول المختلفة وخاصة الكبرى منها) إضافة إلى العوامل الداخلية (كالمصالح والمؤسسات البيروقراطية).

لقد سمح الكونجرس ضمنيا للرئيس بإدارة سياسة البلاد الخارجية دون تدخل كثير منه اعتمادا على أن حول الرئيس من الأجهزة والوكالات ما تعينه على أداء المهام بشكل صحيح خاصة وأن الأمريكيين قد اعتادوا أن الرئيس هو الرمز الذي يلتفون حوله وقت الأزمات وليس الكونجرس أو غيره من المؤسسات. وأصبحت مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة تقوم بالدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية ذلك أن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية وهو ما يتم في صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض لاسيما مجلي الأمن القومي والهيئات المعنية وخاصة وزارة الخارجية والدفاع.

وإذ كان الكونجرس يؤدي دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية فإن ثبات السياسة الخارجية وتجانسها يكفلان الحصول على تأييد الكونجرس أن لا سيما ذا كان حزب الرئيس يتمتع بالأغلبية في مجلس الشيوخ والحالة التي يستطيع فيها الكونجرس أن يشكل تحديا لرئيس الجمهورية في مجال صنع

السياسة الخارجية هي وجود قضية محورية تقف خلفها جماعات المصالح الكبيرة أو قوى الضغط المؤثرة في المجتمع الأمريكي.[54]

محددات وعوامل صنع السياسة الخارجية الأمريكية: إن الفاعلية في إدارة وصنع قرارات السياسة الخارجية من جانب مؤسسة الرئاسة أو من جانب الكونجرس يتوقف بدرجة كبيرة على عدد من الاعتبارات والمحددات من بينها: المناخ السياسي العام، جماعات الضغط، الإعلام وغيره.

المناخ السياسي العام: أفرزت أحداث 11 سبتمبر تغيرات سياسية ومؤسسية عديدة لعل من أبرزها التغير الذهني في صورة القيادة السياسية لدى الفئات المختلفة والتغيير السياسي في طبيعة التوازن بين الرئيس الكونغرس في صنع السياسة الخارجية وكذلك التغيير في الإطار المؤسسي للسلطة التنفيذية في مجال الأمن الداخلي.

وكان من نتيجة هذا التحول أن الولايات المتحدة شهدت بعد 11 سبتمبر اختلالا واضحا للتوازن بين المؤسسات الرئيسية لصالح المؤسسة التنفيذية ولم يقتصر هذا الاختلال على الصعود التقليدي لتلك المؤسسة في حالة تعرض البلاد لخطر خارجي أو أزمة كبرى ولكنه ارتبط بإستراتيجية تبنتها الإدارة منذ توليها ووجدت مع أحداث سبتمبر تبريرا قويا لها يسمح بقبولها على نطاق واسع.

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر مجرد مبرر اعتمدت عليه الإدارة لترسيخ الإستراتيجية التي تبنتها منذ البداية وهي تأكيد صعودها على حساب المؤسسة التشريعية خاصة وأن عدد من الرموز البارزين، كما أن التعتيم المقصود

[54] عيسى، محمد عبد الشفيع .النظام السياسي الأمريكي والدور القومي للعلماء العرب المهاجرين. بيروت: الفكر الاستراتيجي العربي، 1988. ص88-181.

والسيطرة المطلقة على المعلومات والرقابة الذاتية التي مارستها وسائل الإعلام كل ذلك أدى إلى خلق مناخ عام يروج لخطاب واحد يؤكد هذا التوجه وهو الأمر الذي فرغ الرقابة الشعبية والإعلامية من أي محتوى حقيقي مما زاد من هيمنة السلطة التنفيذية في المجتمع، وبدأت السلطة التنفيذية تتحدث عن فرصة تاريخية يتحتم على الولايات المتحدة أن تستثمرها لإعادة ترتيب البيت العالمي وفق المصالح والأهداف الأمريكية.[55]

جماعات الضغط: جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التأثير في السياسة الخارجية، وهي تمثل خليطاً من جماعات أثنية ومنظمات ووجهات نظر سياسية مختلفة، وبموجب قوانين الولايات المتحدة يحدد اللوبي بالفرد أو المنظمة، و تكون مهمته التأثير في تمرير تشريع وهو يتلقى نقوداً لهذه الغاية.[56]

وهناك أكثر من 100 ألف جماعة ضغط مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية معظمهم مركزون في قضايا محلية و أن لهم تأثيراً رئيسياً التشريعات الداخلية والتصويت لأعضاء الكونغرس أو عن طريق الاتصالات الشخصية بالمسئولين والتبرعات المالية للأحزاب السياسية و السياسيين وإضافة إلى تأثيرهم القوي في السياسة الخارجية، ويستخدم اصطلاح جماعات المصالح للإشارة إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية والتي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن

---

[55] عبد الشافي مصدر سبق ذكره. 2003. ص99

[56] اخميس ،حنان. جماعات اللوبي والضغط الأمريكي. http://www.bahethcenter.org/arabic

طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[57]

وتتبع جماعات المصالح وسائل واستراتيجيات مختلفة في محاولتها التأثير في السياسة الأمريكية الخارجية من خلال أ. التأثير المباشر مثل الاتصال المباشر بكل من السلطة التشريعية والتنفيذية. ب. التأثير غير المباشر مثل تعبئة الرأي العام وخلق اتجاه معين يؤثر على صانعي السياسة لإقناعهم بقرار معين يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات.

[57] سمودي، مصدر سبق ذكره، 1983.ص 103

1.3 المبحث الأول: السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية قبل الرئيس أوباما تاريخياً

بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بينما بدأ الالتزام الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية فعلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت دور بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1918م أكد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون 1913-1921، في المبادئ الأربعة عشر أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره ونيل استقلاله، إلا أن الفلسطينيين حوربوا لأنهم أردوا تقرير مصيرهم، حيث كان الرئيس ويلسون أول من رحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومع ذلك فقد أرسل ويلسون عام 1919م لجنة كينج كراين لتقصي الحقائق في فلسطين لمعرفة توجهات السكان الفلسطينيين، وأصدرت اللجنة تقريرها في منح الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم.[58]

لقد أشار ديفيد هنترميلر المستشار القانوني للرئيس الأمريكي ويلسون، أن قاعدة تقرير المصير من شانها أن تحول دون إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أن مستشاري ويلسون أعدو مذكرة قدمت في مؤتمر باريس للسلام 1919م، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية.[59].

وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة في مواقفها طيلة توالي عقدين من الزمن توالى خلالها على الرئاسة ثلاث رؤساء أمريكيين، اتبعوا نفس السياسة فيما يخص القضية الفلسطينية وهم: وارين غاماليل هاردينغ"1921-1923، وكالفين 1923-1929وهاربرت كلارك هوفر 1929-1933.

58 ديفيد دابليوليش، الشرق الاوسط والولايات المتحدة، إعادة تقويم تاريخي وسياسي، ترجمة احمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص35.

59. وحيد عبد الحميد: العلاقات الفلسطينية الامريكية، غسان سلامة واخرين: السياسة الامريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص166.

وبدأت الأمور تتجه نحو التبني الأمريكي للمشروع الصهيوني في فلسطين من أيار مـــايو 1942، بعد انعقاد مؤتمر بالتيمور في نيويورك، الذي توثقت فيه العلاقات بين الولايات المتحدة والحركـــة الصهيونية، وأصدرت عدة قرارات منها معارضة كالكتاب الابيض1939، وتأليف لواء عســـكري يهودي وهجرة اليهود إلى فلسطين حيث شهد العام 1943 إصدار العديد من القرارات لصالح هجرة اليهود إلى فلسطين.

وأكد الرئيس الأمريكي فرانلكين روزفلت 1933-1945 التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية بحيث يتجاهل وجود قومية فلسطينية في سياساته نحو فلسطين[60].

أما الرئيس هاري ترومان 1945-1953 الذي عمل جاهداً لخدمة إسرائيل باعتبارها مناوئه للمـــد السوفيتي وحارسا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ابدي رغبته في وصاية من الأمم المتحدة على فلسطين في عام 1948 وذلك لإعطاء الكيان الإسرائيلي الشرعية الدولية ولكن الأمم المتحدة رفضت هذا الطلب ولم توافق عليه، فقرر دعم قرار التقسيم[61].

وبعد قرار التقسيم عام 1947، وإعلان إسرائيل استقلالها على الأرض الفلسطينية، قررت الولايات المتحدة تبني العديد من المشاريع الاقتصادية لدعم الفلسطينيين، إلا أن هذه الجهود فشلت في تحقيق أي انجاز لحل القضية الفلسطينية.

وبعد تسلم دوايت ايزنهاور 1955-1961، لم توجه الإدارات الأمريكية أي مجهود منســـق لحـــل القضية الفلسطينية، والسبب في ذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية صممت على سياستها الثابتة في رفض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، فقد أساءت الإدارة الأمريكية إدارة الصراع من خلال محاولة تعويض اللاجئين الفلسطينيين عن خسارة وطنهم.

---

60 Arki Maragaret, The Broken Sword of Justice: Amariac, Israel and The Palestine Tragedy, QuartetBook,London,1973p

61 Steven L Spiegel: The Other Arab- Israel: Conflict: Making Americans Middle East policy from Truman to Reagan , university . Of Chicago press, London, 1985, p. 34.

أما الرئيس جون كيندي1961-1963، فقد أسس علاقة وطيدة و وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حيث عمل على تدشين برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل بعد أن حصل على 80% من أصوات اليهود التي حسمت فوزه في الانتخابات الأمريكية، حيث قال إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمرا حزبياً بل هي التزام قومي وان إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين وإنما هي قضية ترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية[62].

أما إدارة ليندون جونسون 1963-1969، فقد كانت امتداد لإدارة كينيدي حيث زادت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وثوقاً، ولم يظهر أي اهتمام بالقضية الفلسطينية.

وبقيت العلاقات الفلسطينية الأمريكية حتى العام 1963 على حالها، إذ انه لم يكن يوجد أي هيكل أو نظام سياسي يمثل الفلسطينيين في تلك الفترة إلى أن ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية، بفصائلها المختلفة.

وبعد مجيء منظمة التحرير الفلسطينية، تغيرت الكثير من الأمور، فعلى الرغم من الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب حزيران 1967 واعتبار إسرائيل اليد الأمريكية في الشرق الأوسط إلا انه أصبح للفلسطينيين قوة تجمعهم وهي منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي دفع إلى ظهور القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية.

وفي عهد الرئيس ريتشارد نيكسون 1969-1974، الذي كان يرى ضرورة حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإيجاد حل لهذه القضية وإقامة دولتين في فلسطين.

أما جيرالد فورد 1974-1977 لم يحدث أي تغيرات جوهرية أو نشاط يمكن ملاحظته في هذه الفترة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقد شهدت هذه المرحلة هدوء.

---

62 .Ernest Barhaarash:Zionist Organizations of America John F .Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue , Herzel Press , New York 1965 , P.60.

أما إدارة الرئيس جيمي كارتر 1977-1981 فقد أبقت على قنوات الاتصال الخاصة مع منظمة التحرير واستمرت الاجتماعات مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي العام1977 تحدث كارتر عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني كنتيجة لأي مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وحاول إيجاد طرق لدفع منظمة التحرير للقبول بقرار مجلس الأمن 242 وكان مستعد للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار[63].

وقد شهدت فترة الرئيس كارتر محادثات السلام بين إسرائيل ومصر وتم خلال حكمه توقيع اتفاقية كامب ديفيد[64]، والتي نصت على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967 بعد حرب الأيام الستة وتضمنت الاتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية تضمنت الاتفاقية أيضا البدأ بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

إن إدارة كارتر أدركت إن التسوية السلمية لن تحصل إلا بحل لمطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبالتالي قدمت ما عرف بإعلان اكتوبر1977 والذي اتفقت فيه أمريكا والاتحاد السوفيتي بضرورة عقد مؤتمر للسلام وتم عقده في جنيف بحضور الأطراف المعنية.

---

[63] ويليام كوانت: محاضرة حول الحوار الامريكي الفلسطيني القاها في الجمعية الفلسطينية الامريكية للشؤون الدولية، القدس 1989/7/7،ص7.

[64] اتفاقية كامب ديفيد عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 سبتمبر 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بعد 12 يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978 بعد الاتفاقية حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتوجد مطالب بالإفصاح عن تفاصيلها التي تبقى سرية حتى اليوم، كما أنّها لم تُعرض على البرلمان المصري.

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت منحى جديداً لحل القضية الفلسطينية، بعد أن أدركت الولايات المتحدة ضرورة حل القضية الفلسطينية وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم.

وتولى رونالد ريجان 1981-1989، الرئاسة عام 1981 ورأت إدارته أن لإسرائيل أهمية استراتيجية يعول عليها في الصراع الإقليمي، وخلال إدارة ريجان نظرت الولايات المتحدة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظار الحرب الباردة، فقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى دعت الإدارة الأمريكية في تلك الفترة إلى مراجعة سياساتها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر 1988 بدء حوار سياسي هادف مع منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي نتج عنه التوصل لاتفاق أمريكي فلسطيني مشترك في البدء في مرحلة جديدة من المفاوضات.

ولعبت الانتفاضة الأولى دوراً في دفع إدارة الرئيس رونالد ريجان لتوسيع دائرة الحوار مع م.ت.ف بوصفها عنصراً حاسماً في اللعبة لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، لتتولى بعدها إدارة الرئيس جورج بوش الأب العمل على هذا إنجاح الحوار، عندما وجدت أن الوقت مناسب لبدء حل القضية الفلسطينية، مستغلة ظروف الساحة الدولية التي أنهت نظرية القطبين لمصلحة الولايات المتحدة.[65]

1.1.3 سياسة الرئيس جورج بوش الأب تجاه القضية الفلسطينية: 1989-1993

تميزت إدارة جورج بوش بوجود جمهوريين معتدلين واقعيين، حيث شغل جيمس بيكر منصب وزارة الخارجية الذي كان يعرف برجل المعجزات بسبب خبرته في الشؤون الداخلية الأمريكية،

[65] الوادية، أحمد جواد: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2013، ص52.

ومن أهم أعماله انه قدم عدداً من الاحتمالات والعروض للاستقرار الشامل في النزاع العربي الإسرائيلي، كما استطاع أن يكسب ثقة الفلسطينيين عن طريق تجميد قروض الإسرائيليين الخاصة ببناء المستوطنات.

أما وزارة الدفاع فكانت من نصيب ريتشارد تشيني الذي لعب دوراً مهما في حرب الخليج، كما وعين رنت سكاوكرفت مستشاراً للأمن القومي، وكولن باول مستشاراً لهيئة الأركان المشتركة. [66]

سعى جورج بوش الأب إلى أن يشاركه العالم الثقة بقوة الولايات المتحدة، حيث قال في حملته الانتخابية في ولاية ميسوري تحت تمثال ونستون تشرتشل إن الولايات المتحدة الأمريكية حققت السلام عبر سياسة القوة، وإذا فشلنا نحن الحلفاء في منع الستار الحديدي السوفيتي من عزل أوروبا الشرقية، فأن هذا الستار بدأ يتآكل من الصدأ، وأضاف في الوقت نفسه يجب أن نشاهد التغير في العالم.

وفي بداية ولاية جورج بوش الأب، شهدت الساحة الدولية، تحولات دراماتيكية عالمية، أنهت نظرية القطبين في العالم، لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية خاضت حرباً ضد العراق، وأصبحت الساحة الدولية مفتوحة لها لتفعل ما تشاء في السياسة الدولية.

ركزت إدارة جورج بوش الأب استراتيجيتها على تحقيق التغيير وصنع السلام العالمي، وفق معالم ومكونات النظام الدولي، الناتجة عقب تغيرات في أوروبا، إضافة إلى التغير السوفيتي[67].

وضعت إدارة الرئيس بوش خطة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط على أساس أن أية قوى اقتصادية لن تستطيع أن تحقق قوتها دون الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ومن يسيطر على نفط

---

[66]. Degregorio, W.A,The Complete Book Of U.S President. Wings Book, New York

[67] الهزاط، محمد . الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. مجلة شؤون عربية. . عدد 114. ص ص 179–156. صيف 2003م

هذه المنطقة سوف يسيطر على مصادر القوى الاقتصادية، إن الاستراتيجية الأمريكية تنطلق من السيطرة الكاملة والفعلية على موارد النفط الخليجية وعلى تأهيل ومساعدة دول المنطقة عسكرياً، وعلى الدور السياسي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة لتوفير الاستقرار والأمن لهذه الدول، مع تأكيد أن وجود إسرائيل يعطيها القوة والأمن في مواجهة الدول العربية.

أما على المستوى الإقليمي، فإن الولايات المتحدة إذا كانت قد تأثرت بالمتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية فان انعكاسات تلك المتغيرات أسهمت في انجاز أهداف السياسة الأمريكية على المستوى الإقليمي، لا سيما في المناطق المتخمة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن التغير الذي طرأ على مستوى النظام الدولي حتم بالضرورة إجراء تغييرات بنيوية على مستوى المناطق الإقليمية وفي مقدمتها العربية على حد تعبير مارتن أنديك المدير العام لشؤون الشرق الأدنى بمجلس الأمن القومي الأمريكي سابقاً، وذلك من خلال ما أتاحته تحويلات النظام الدولي للولايات المتحدة، والدول الصناعية المتقدمة من آليات جديدة تسهل لها امتلاك قدرة متعاظمة على التحكم بالتفاعلات الداخلية والخارجية للمنطقة، وإحداث تحول استراتيجي فيها لأن منطقة الشرق الأوسط ويضمنها المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق تأثراً بالتحولات الاستراتيجية في هيكلية المنظومة الدولية.

وعليه قامت الولايات المتحدة في مطلع عام 1991 بقيادة أكبر تحالف دولي في تاريخ العالم الحديث ضد العراق وشنت ما عرف بحرب الخليج الثانية محققة الشطر الثاني من استراتيجيتها لتدمير القوة العسكرية الوحيدة التي كانت تمثل من وجهة نظرها الخطر الأكبر على أمن ووجود إسرائيل وعلى مصالحها في المنطقة، وفي خريف العام نفسه حققت الولايات المتحدة قسما آخراً مهماً من استراتيجيتها، من خلال جمع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي في مؤتمر مدريد للتسوية

برعاية أمريكا كاملة، وتشكلت نتيجة لذلك عدة لجان من الدول المشاركة في المؤتمر لمناقشة وإيجاد الحلول للعديد من القضايا غير العسكرية مثل قضايا المياه والطاقة وغيرها.[68]

إن الرئيس الأمريكي بوش الأب، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، أراد حيزاً كبيراً لمسألة السلام بين العرب والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بقوله:" لقد آن الأوان لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي". وبناءاً على ذلك شرع إلى بذل جهود واسعة من اجل عملية السلام.[69]

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد بوش الأب سياسة جديدة قائمة على حماية أمنها وضمان مصالحها الاستراتيجية، والالتزام بالدعم الكامل لإسرائيل وضمان تفوقها وحماية أمنها.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدو على أنها الدولة القادرة على صياغة ورسم النظام الدولي الجديد، مما جعل هذه الفكرة تشكل داعماً لفكرة التوجه لعقد مؤتمر دولي للسلام.

ونتيجة لما جرى على الساحة الإقليمية والدولية، وخاصة بعد حرب الخليج جاء عقد مؤتمر مدريد للسلام.

سعت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب تسعى لاستغلال الفرصة لإقامة سلام بين العرب وإسرائيل، حيث أرادت الولايات المتحدة أن تطرح مشروح بوش بيكر لإعادة صياغة الوضع العربي، ومن خلال ذلك أعلن جورج بوش الأب مبادرته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي حيث قال في إحدى تصريحاته الصحفية" لابد من أن نفعل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وان السلام الشامل يجب أن يعتمد على قرار مجلس الأمن(242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ لكي يتضمن أمن

68 د. خلدون ناجي معروف ، خلفيات اتفاق غزة – اريحا – مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد48، 1994.

69 . حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)، تقرير طاقم مركز الابحاث الاسرائيلي، (يافا)، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث،ط1، عمان، 1993م، ص76.

إسرائيل، والاعتراف بها وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية والفلسطينية المشروعة، وقد حان الوقت لنضع حداً للنزاع العربي الإسرائيلي.[70]

70. منير شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، ط1، 1992م، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، نابلس،1992،ص43.

2.3 المبحث الثاني: سياسة كل من الرئيس بيل كلينتون وبوش الابن تجاه القضـــية الفلسطينية

1.2.3 سياسة الرئيس بيل كلينتون تجاه القضية الفلسطينية 1993-2001

شهدت الولايات المتحدة بعد توليه الحكم رخاء اقتصادياً، حيث تعهد بإصلاح الاقتصاد واســتخدام الرئاسة كأداة ووسيلة لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي،[71] وركز على إصلاح الأوضاع الداخليــة بعد تأثير حرب الخليج الثانية على الاقتصاد الأمريكي، والذي تسبب في ارتفــاع نســب البطالــة وانخفاض دخل الفرد، فلجأ إلى طرح برنامج انتخابي اعتمد على شعار " الأمن القومي يبــدأ مــن الداخل" بهدف تحسين الوضع الداخلي والاقتصادي الأمريكي، كما ركز علــى تفعيــل العلاقــات التجارية والاقتصادية لدعم الداخل الأمريكي، فأبرم اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، حيث أن حماية الأمن القومي الأمريكي يكون من خلال تقوية الاقتصاد الأمريكي من الداخل سواء بالوسائل الدبلوماسية من برم اتفاقيات ومفاوضات وتشجيع العمل المشترك مع الدول الأخرى والمؤسســات الدولية العالمية، كما وضع الحل العسكري واستخدام القوة إلى الخيار الأخير إن فشــلت الأســاليب الدبلوماسية بذلك[72].

وفي خطاب التنصيب في العشرين من يناير عام 1993، قال كلينتون "إن أكبر تقدم يمكن أن نحققه في قلب الإنسان فكل ثروات العالم وألف جيش لا تضارع في النهاية قوة الروح الإنسانية"[73]

وفي يوم تنصيبه، في العشرين من يناير عام 1993 ألقى خطابا قال فيه: "... ينبغــي أن تكــون ديمقراطيتنا هي التي تحركنا لتجديد حياتنا، لا يوجد شيء سيئ بأمريكا لا يمكن إصلاحه، فــالآن نضع نهاية عهد الإخفاق والانحراف، ونبدأ عهد التجديد ...ولتجديــد أمريكــا، يجــب أن نتحلــى

[71] منير شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، ط1، 1992م، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، نابلس،1992، ص 43.

[72] المصدر السابق ص 44.

[73] وليد بدران، تسلسل تاريخي: التنصيب الرئاسي من جورج واشنطن "إلى أوباما، قناة BBC، 16 يناير 2009.

بالشجاعة، يجب أن نقوم بأعمال لم يستطع أي جيل أن يقوم بها، يجب أن نستثمر جهود شعبنا أكثر من ذلك، نستثمر وظائفهم ومستقبلهم، وفي الوقت نفسه نخفض من ديوننا. ويجب أن نفعل ذلك في عالم نتنافس فيه على كل فرصة، ولن يكون ذلك سهلاً، بل سيتطلب تضحية، ولكن من الممكن إنجازه. يجب أن نوفر احتياجات بلدنا كما يوفر رب الأسرة احتياجات عائلته ..."

تعتبر فترة تولي بيل كلينتون الإدارة الأمريكية انتهاء الحرب الباردة وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في العالم، حيث اعتبر البعض أن سياسة كلينتون جاءت متوافقة مع طبيعة العلاقات الدولية التي خلفتها الحرب الباردة، وتحول دول كثيرة إلى الليبرالية الديمقراطية. بحيث تميزت شخصية بيل كلينتون بالميل إلى استخدام الدبلوماسية مع جميع الأطراف حتى يكسب رضاهم والاتفاق معهم، وهذا كان له تأثيراً كبيراً على قرارات وتوجهات بيل كلينتون في السياسة الخارجية.

وعرفت إدارة بيل كلينتون بالانحياز الكامل لإسرائيل حيث تبنى فكرة الصهيونية، فأرجع بعد المؤرخين الفضل في إقامة إسرائيل إلى هتلر النازي الذي حول اليهود الألمان إلى ضحايا مما جعل الولايات المتحدة تصر على إقامة دولة لليهود، بالإضافة إلى وعد بلفور، إلا أن الإدارة الأمريكية سعت ومنذ دخولها للحرب العالمية بجانب الخلفاء إلى إقامة هذه الدولة والدفاع عن اليهود ودعمهم فعليا ورسميا.[74]

تميز بيل كلينتون بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قاد في عام 1976 الحملة الانتخابية الرئاسية للرئيس السابق جيمي كارتر بنجاح، فقام بمنع شركات المرافق من رفع أسعار الخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى رفضه لتخفيض ضريبة المبيعات على الدواء والطعام، لما

[74] منح الصلح، كلينتون والقضية الفلسطينية، جريدة الرياض اليومية، http://www.alriyadh.com/17331

يترتب عليه من ضرر بميزانية الدولة. ونظراً لما قدمه لبلاده من خدمات وخطـــط ناجحـــة، تـــم اختياره عام 1978 من أبرز عشرة شباب في الولايات المتحدة الأمريكية.[75]

تأثير جماعات الضغط على سياسية بيل كلينتون الخارجية:

جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التأثير في السياسة الخارجيـــة، وهـــي تمثل خليطاً من جماعات أثنية ومنظمات ووجهات نظر سياسية مختلفة، و بموجب قوانين الولايات المتحدة يحدد اللوبي بالفرد أو المنظمة، و تكون مهمته التأثير في تمرير تشريع وهو يتلقى نقوداً لهذه الغاية.[76]

وهناك أكثر من 100 ألف جماعة ضغط مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية معظمهم مركزون في قضايا محلية و أن لهم تأثيراً رئيسياً التشريعات الداخلية و التصويت لأعضاء الكونغرس أو عن طريق الاتصالات الشخصية بالمسئولين و التبرعات المالية للأحزاب السياسية و السياسيين وإضافة إلى تأثيرهم القوي في السياسة الخارجية، ويستخدم اصطلاح جماعات المصالح للإشارة إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية والتي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[77]

وتتبع جماعات المصالح وسائل واستراتيجيات مختلفة في محاولتها التأثير في السياسة الأمريكيـــة الخارجية من خلال أ. التأثير المباشر مثل الاتصال المباشر بكل من السلطة التشريعية والتنفيذيـــة. ب. التأثير غير المباشر مثل تعبئة الرأي العام وخلق اتجاه معين يؤثر علـــى صـــانعي السياســـة لإقناعهم بقرار معين يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات.

---

[75] السير الذاتية للشخصيات في الولايات المتحدة الأمريكية، مقاتل الصحراء، www.moqatel.com/openshare/.../sec015.doc_cvt.htm

[76] اخميس، حنان. جماعات اللوبي والضغط الأمريكي. http://www.bahethcenter.org/arabic

[77] سمودي، مصدر سبق ذكره، 1983.ص 103

من سمات السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وجود جماعات الضغط والمصالح من صـــانعي الأسلحة، والخدمات المصرفية، ومصالح الطاقة وغيرها، حيث لهم تأثيراً كبيراً على صانع القرار الأمريكي.[78]

ومن هذه الجماعات منظمة آيباك التي تأسست بعد خمسة عشرة عاماً من تأسيس إسرائيل أي عام 1963م، بزعامة العضو في منظمات الضغط الصهيونية الأمريكية والموظف في مكتب إســرائيل للمعلومات في الأمم المتحدة أشعيا كينين. ونظرا لطبيعة وظيفته الحساسة التي ألزمته ببنود قــانون تسجيل وكلاء الخارجية الذي يتطلب الإفصاح عن النفقات الماليــة والاتصــالات مــع الحكومــة الأمريكية، كان له دوراً كبيراً في العمل من خلال آيباك للضغط على صانع القــرار الأمريكــي. وفي سؤاله عن السياسيين الذين يأمل بأن يفوزوا بالانتخابات قال كينين بأن " آيباك لــيس لــديها أعداء، بل أصدقاء محتملون فقط" وقال " نحن نلعب مع اليد التي تتعامل معنا، الكونغرس يجب أن يقود وواجبنا هو مساعدته لكي يقود"[79] .

يرى الباحث بأن هذا تصريح لمدى تأثير جماعات الضغط على الكونغرس الأمريكــي وتوجهاتــه والقرارات الصادرة عنه، وعدم الثبات في الموقف، فهو يعمل ويدعم من يراه متناسباً مع مصالحه، وليس ما هو مناسباً للشعب الأمريكي.

في 13 سبتمبر عام 1993 وقعت اتفاقية أوسلو للسلام في مدينة واشنطن، حيث سعى بيل كلينتون إلى الضغط على إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتوقيع الاتفاق، أيدت آيباك رسمياً الاتفاق بالرغم من وجود عدد من أعضائها لم يوافقوا على هذه الاتفاقية، وقال كيت ويسمان المحلل لشــؤون منظمــة آيباك السابق " لم يكن باستطاعة آيباك أن تظهر أنها ترفض ما فعلته حكومــة إســرائيل، ولكــن

[78] عوض، سمير. الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأمريكية. مجلة سياسات. عدد 8. ص ص 78–82. ربيع 2009م.

[79] موقع التقرير: كوني بروك: أصدقاء إسرائيل في أمريكا: هل بدأت مجموعة الضغط أيباك بفقدان نفوذها؟ 29 أغسطس 2014

الاحتجاج في المنظمة على أوسلو كان كبيراً لدرجة أنهم وجدوا وسائل لتخريب المعاهدة"[80]. أثـــار ضغط الرئيس كلينتون على الطرفين لتوقيع الاتفاق نقاشاً سياسياً كبيراً ودعمته توجهـــات اللـــوبي الصهيوني الرافضة لضغوط الإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون على حكومة نتنياهو مع الميل إلى تأييد كلينتون[81].

وفي عام 1993 تم توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين منظمة التحريـــر الفلســـطينية وإســـرائيل فـــي واشنطن برعاية بيل كلينتون. وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح بتمويل الفلسطينيين كجزء من اتفاق أوسلو، لما أراده الإسرائيليون بأن يأخذ ياسر عرفات المال لما وصـــفوه بالمشـــي حول المال، فعملت آيباك بالضغط على الكونغرس الأمريكي لدعم مشروع قـــرار بحيـــث لا يـــتم إعطاء التمويل مباشرة للشعب الفلسطيني، بل من خلال مراقبة كيف يتم صرف المال، وبهذا يرى الباحث بأن آيباك أرادت من ذلك إفشال اتفاقية أوسلو وإصابتها بالشلل."[82]

في عام 1988 وبعد وصول نتنياهو للسلطة في إسرائيل، طلب كلينتون منه قبول خطة الانسحاب عن 13% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن منظمة آيباك قامت بجمع توقيع 81 ســـيناتور أمريكي على رسالة لكلينتون ترفض الضغط على بنيامين نتنياهو لقبول خطة الانسحاب، فجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل أصبحت تحت رحمة اللوبي الليكودي الذي يطالب بكل شيء ويرفض أي نقد لسياسات إسرائيل المتطرفة في المنطقة[83]. ومن المعروف بأن علاقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو غير جيدة مع بيل كلينتون، حيث أن نتنياهو اعتبر كلينتون جادا في المضي بعملية

---

[80] موقع التقرير، مرجع سابق. www.takreer.com/27456

[81] ممدوح الزوبي، مصدر سابق، ص 47.

[82] موقع التقرير، مرجع سابق.www.takreer.com/27456

[83] د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت

السلام ووقف بناء المستوطنات، بالإضافة إلى الاجتماعات العديدة بينهم والتي لم تخرج بمخرجات جيدة[84].

محطات سياسية للقضية الفلسطينية خلال ولايتي بيل كلينتون

سعى بيل كلينتون جاهداً فترة توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وكانت القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي في صلب سياسته، وفي 1996\11\01 عقد بيل كلينتون مؤتمراً صحافياً بشأن القمة الرباعية في واشنطن، بحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والملك حسين، وفي كلمته أمام الحضور والصحافة أعلن كلينتون الأهداف الثلاثة لهذه القمة، فكان أولها الجمع بين طرفي النزاع الفلسطيني والإسرائيلي والتفاوض بأعلى المستويات، ثانيها السعي لوقف أعمال العنف والموت وإنهاء النزاع في المنطقة، ثالثها مساعدة الطرفين في العودة للمفاوضات والمباحثات لبناء السلام. واعتقد بأن العودة للمحادثات مجددا بأعلى المستويات وعقد اللقاءات البناءة ستساعد في بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتحقق التقدم في العديد من القضايا التي لا تزال عالقة[85].

في 28 سبتمبر 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى عقب قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون باقتحام باحات المسجد الأقصى، مما دفع المصلين إلى التصدي له ومن هنا كانت الشرارة الأولى للعنف الإسرائيلي والجرائم المتتالية بحق المدنيين الفلسطينيين. وفي مبادرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإنهاء حالة الفوضى والعنف التي نتجت عن اندلاع الانتفاضة عقد قمة شرم الشيخ في 17 أكتوبر 2000، جمعت بين ياسر عرفات وإيهود باراك برعاية أمريكية، نتج عنها بيان قام

[84] معادي أسعد صوالحة، كيف التقى بيل كلينتون بالجميلة مونيكا لوينسكي، مغرس الإخباري، 2011/10/19.
http://www.maghress.com/almassae/143028

[85] Partial Text, international herald tribune (Paris), October 3, 1997,p32.

كلينتون بإلقائه بيّن خلاله ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات التي دارت على مدى ثماني وعشرون ساعة متواصلة، حيث اتفقوا على وقف العنف واتخاذ إجراءات فورية للتمكن من استئناف الجهود نحو السلام، تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لبحث الأحداث التي تلت اندلاع الانتفاضة ووضع حلول لعدم تكرارها، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء مشاورات مع الأطراف خلال أسبوعين للتوصل إلى كيفية استئناف الجهود من أجل الوصول إلى اتفاقية حول التسوية النهائية على أساس قراري مجلس الأمن 224 و 338.[86]

في 11 يوليو 2000 عقدت قمة كامب ديفيد الثانية بمبادرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، جاءت هذه القمة بعد المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، التي تبعت كامب ديفيد الأولى حيث تم الاتفاق فيها على تفاهمات محدودة حول قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة والحدود، إلا أن قضية القدس والسيادة عليها، ما زالت عالقة وغير متفق عليها حتى الآن، في محاولة للطرف الإسرائيلي الضغط على الفلسطينيين للتنازل عن السيادة على القدس. إلا أن الموقف الفلسطيني الداخلي والموقف المصري، والموقف السعودي الرافض لاتفاقية كامب ديفيد والذي تمثل في بيان رسمي صادر عن المملكة العربية السعودية جاء فيه "إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لم تحدد رغبة إسرائيل في الانسحاب من كل الأراضي المحتلة وخاصة القدس، ولم تتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين بما فيه حقهم في إقامة دولتهم الخاصة وأهملت دور منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني"،[87] دفع الرئيس ياسر عرفات إلى عدم تقديم أي تنازلات. ومن جهة أخرى كان الموقف الإسرائيلي يتجه نحو التعنت،

---

[86] التضحية بحقوق الإنسان والقانون الدولي: ورقة موقف حول نتائج قمة شرم الشيخ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 17 اكتوبر 2000. www.pchrgaza.org

ونشرها أيضا موقع لوزارة الخارجية الأمريكية في الانترنت http://www.usinfo.state.gov

[87] قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز،
http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=13&BookID=121

خصوصاً بعد تمسك رئيس الوزراء إيهود باراك باللاءات الخمسة التفاوضية[88] واعتبارها قضايا لا يمكن لإسرائيل التنازل عنها، علماً أن إيهود باراك صرّح بأن الخروج من اتفاقية كامب ديفيد دون التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين سيضعف موقفه أمام حكومته مما سيدفعه إلى تشكيل حكومة ائتلافية.[89]

قبل انتهاء ولاية كلينتون الثانية حاول جاهداً العمل على إيجاد حلا نهائياً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليسجل التاريخ سابقةً له، فجرت مفاوضات لمدة أسبوعين كاملين جمعت خلالها الرئيس الفلسطيني عرفات ورئيس الوزراء إيهود باراك في كامب ديفيد في ولاية ماريلاند الأمريكية، باءت بالفشل حيث صرّح كلينتون بأن نجاح المفاوضات لم يكن مضموناً نظراً إلى البعد الديني والتاريخي والسياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفيما بعد قدم كلينتون مقترحات منتقى من المباحثات التي جرت في كامب ديفيد في محاولة لحل الصراع ووضع نقاط أساسية تبدأ منها الحلول النهائية والتي تمثلت في الآتي*[90]:

1. الأرض: اقترح كلينتون أن تكون الأرض بحدود بين 94% و 96% من أراضي الضفة الغربية في الدولة الفلسطينية، والأراضي التي تضم من قبل إسرائيل يتم التعويض عنها بتبادل الأراضي والتي تتراوح نسبتها بين 1%و 3%، وعمل ترتيبات متعلقة بالأراضي مثل ممر آمن دائم.
2. الأمن: من خلال وجود دولي في المنطقة لا يتم سحبه إلا بموافقة متبادلة، وسيقوم بمراقبة تطبيق الاتفاق بين الطرفين.

---

[88] اللاءات الخمسة هي القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والوجود العسكري غير الإسرائيلي غرب نهر الأردن.

[89] نواف مصالحة، لاءات باراك الخمس التفاوضية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2000/07/12.
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1096713&language=ar

* النقل حرفي من النص الكامل لمقترحات الرئيس بيل كلينتون

[90] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 162– شتاء/ ربيع 2001، من موقع للسلطة الفلسطينية على الإنترنت
http://www.pna.net/arabic/events/klinton-plan.html نقلا عن صحيفة "الأيام"، وقد نشرت الحياه اللندنية النص في 2000/11/29.

3. القدس: المناطق العربية تكون فلسطينية والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية، كما سينطبق هـذا على البلدة القديمة، وقدم صيغتين مقترحتين تتضمنان السيطرة الفعلية للفلسطينيين على الحرم فيما تحترم معتقدات اليهود، وستكون هناك مراقبة دولية لتوفير ثقة متبادلة كالتالي:

- سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي والمساحة المقدسة لـدى الديانة اليهودية الذي يعتبر جزء منه. وسيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعـدم القيام بعمليات حفر أسفل الحرم أو وراء الحائط.
- سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي وسيادة عمليـة مشـتركة على قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط، اذ ستطلب موافقة متبادلة قبل أن تجـري أي عملية حفر.

4. اللاجئون: قدم كلينتون اقتراحين لقضية اللاجئين وهم إما أن يعترف الجانبـان كلاهمـا بحـق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية، أو أن يعترف الجانبان كلاهمـا بحـق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. وسيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحـل القائم علة أساس دولتين، كما سيحدد المَواطن الخمسة المحتملة للاجئين وهي: دولة فلسـطين، مناطق إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي، إعادة تأهيل في الدولـة المضـيفة، إعادة توطين في دولة ثالثة، الإدخال في إسرائيل.

5. إنهاء النزاع: اقترح كلينتون أن تكون الموافقة على هذه المقترحات تعني إنهاء النزاع وأن يضع تنفيذه حداً لكل المطالبات.

رفض الجانب الإسرائيلي مقترحات كلينتون، وانتقد شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية هذه المقترحات، حيث أنها تلحق الضرر بالقدرة على منح الأمن والدفاع عـن الجبهـة الداخليـة والاستراتيجية لإسرائيل، حيث أن نقل بعض المناطق إلى الفلسطينيين سيشكل تهديداً ضد إسرائيل

خصوصاً في منطقة الخواصر الضيقة للدولة[91]. من جهة أخرى عبر الجانب الفلسطيني عن رأيه بأن الشعب الفلسطيني لن يقبل ما تم اقتراحه بخصوص القدس لأن كلينتون تحدث عن سيادة فلسطينية على المسجد الأقصى وسيادة إسرائيلية على حائط المبكى، وإنكار أن حائط المبكى هو حائط البراق وهو جزء من القدس، أما بالنسبة للاجئين فيجب على إسرائيل الاعتراف بحق العودة، وبذلك يصبح من الممكن حل قضية فلسطين وحصول اللاجئين على حقوقهم دون المساس بالوجود الإسرائيلي[92].

3.1.3 سياسة الرئيس جورج بوش الابن من 2001-2009

جورج واكر بوش ولد في 6 يوليو 1946، هو رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين، تولى رئاسة الولايات المتحدة من 20 يناير 2001 حتى 20 يناير 2009، تولى حكم ولاية تكساس من عام 1994حتى عام 1998، ثم انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان ممثلا للحزب الجمهوري حيث فاز على نظيره الديموقراطي آل غول بنسب متقاربة، تولى الحكم لفترتين انتخابيتين ففي عام 2004 أعيد انتخابه بعد فوزه على جون كيري مرشح الحزب الديمقراطي.[93].

تعتبر فترة تولي جورج بوش للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر الفترات صعوبة، فمنذ توليه للحكم وفي11 سبتمبر 2000 تعرضت مدينة نيويورك إلى هجوم بالطائرات على أبراج التجارة العالمية، وشكلت هذه الحادثة نقطة تحول في العالم، ودفعته إلى تبني سياسة مختلفة عن سابقيه من الإدارات الأمريكية، فأصبحت سياسة جورج بوش هي الحرب على الإرهاب وإقامة شرق أوسط جديد.

---

[91] مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 12، العدد 45-46 (شتاء/ ربيع 2001)، ص 171

[92] جريدة الحياة اللندنية، ص12، 2001/1/11.

[93] ملوك ورؤساء، جوانب من السيرة التاريخية للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، مدونة كنعان، 2010/9/1.

اتبع جورج بوش سياسة اقتصادية مختلفة في إدارة الاقتصاد الأمريكي، قدم تسهيلات كبيرة للشركات الأمريكية فيما يتعلق بالسياسات الضريبية والرقابة على الأداء المالي، وغيرها من التسهيلات ما أدى إلى اندلاع أزمة مالية عالمية[94]، نتج عنها انكماش في الناتج القومي الإجمالي وتراجع في أداء الشركات الأمريكية وإفلاس العديد منها، وارتفاع نسب البطالة وتراكم الديون على الدولة مما أدى إلى عجز الميزانية[95].

وقبل الحديث عن إدارة بوش خلال فترتي توليه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لا بد من الحديث عن المسيحية الأمريكية والمحافظين الجدد في محاولة لفهم العلاقة بيهم وبين الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة. عند الحديث عن المسيحية الأمريكية لا نخص بالذكر المسيحية التي جاء بها سيدنا عيسى عليه السلام أي الدين اللاهوت، بل هي مسيحية تميز وتخص الولايات المتحدة فقط، ما يعني ذلك بأن أمريكا استخدمت الدين المسيحي أداة للسياسة وتحويله من ثقافة دينية إلى ثقافة ومشروع سياسي، أو تيار ثقافي– ديني– سياسي استخدمه العديد من السياسيين في أمريكا منهم جورج بوش الابن[96].

يعتبر بوش الابن من المحافظين الجدد "التيار"، الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوُل الأنظمة من الاشتراكية والليبرالية إلى الديمقراطية، آمن هذا التيار بتوزيع القوى العالمية باعتبارها غنيمة استراتيجية، ومحاولة نشر النموذج الأمريكي على العالم ليكون هوية سياسية لهم، فعملوا على تأسيس نظريتهم الخاصة بالديمقراطية استنادا على فلسفة "ليو شتراوس" و "آلان بلوم" حيث قسمت السياسة إلى فلاسفة يمتلكون الحقيقة وهم بحاجة إلى أصناف مختلفة من البشر لخدمتهم،

---

[94] قدي، عبدالمجيد. الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية. مجلة بحوث اقتصادية. . مجلد 16، عدد 46. ص ص 7–28. ربيع 2009.

[95] فترة الرئيس جورج بوش الابن: الإدارة الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة، www.ICN.com، 2012/10/21.

[96] رضا هلال: اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية، د. أميمة عبود (تحرير)، سلسلة محاضرات مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، مارس 2003.

وسادة يعطون جزءً من الحقيقة، بالإضافة إلى الشعوب أو الرعاة وهم من يجب أن يخضعوا لما يخططه السادة، أي أن ما يريده المحافظون الجدد هو ليس للوصول إلى الديمقراطية بل محاولة للسيطرة، والسادة السياسيون هم من سينفذون هذا المشروع، حيث قام مجموعة من السياسيين والمفكرين والباحثين بتأسيس مركز أبحاث أطلق عليه اسم " مشروع القرن الأمريكي الجديد"[97] وكانت مبادءه تتركز في تنظيم القوة العسكرية الأمريكية والتفوق العسكري الأمريكي في العالم، منع وكبح أي محاولة لصعود أي قوة عسكرية عالمية منافسة للقوة الأمريكية[98]، ما يعني السيطرة الأمريكية العالمية، ومن خلال الكتب والمنشورات التي كانوا يقدموها طالب أصحاب هذا المشروع بتغيير الأنظمة السياسية في العراق وإيران وكوريا، وربْط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب الإسلامي. من هنا وبعد تولي جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة ووصوله إلى البيت الأبيض، وهو أحد رجال هذا المشروع، وعودة المحافظون الجدد إلى الحكم، والذي تزامن مع أحدث 11 من أيلول عام 2000، تحولت أفكار أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى سياسات عملية تُطبق على أرض الواقع. في ضوء ذلك تفاقمت العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، خصوصاً بعد تبني تنظيم القاعدة للهجوم على أبراج التجارة العالمية في نيويورك، وتم ربط القاعدة برئيس الجمهورية العراقية صدام حسين واتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل والتي كانت موجهة له سابقاً وتم استغلالها في سياق الأحداث كمبرر لشن حرب على العراق بذريعة الحرب على الإرهاب[99]، وبناء شرق أوسط جديد.

---

[97] مروان قبلا: السياسة الخارجية الأمريكية: المحافظون الجدد وتأثيرهم في السلطة، محاضرة غير منشورة، سلسة محاضرات المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية، دمشق 2008/12/20.

[98] النملة، صالح. الاقتصاد الأمريكي والسياسة الخارجية. موقع جريدة الرياض. العدد 14841. 10 شباط 2009. http://www.alriyadh.com/2009/02/10/article408627.print

[99] محمود اللبدي (مراجعة): أربعون عاماً من الحرب– صعود وهبوط المحافظين الجدد– هاربر كولن، نيويورك، 2009.

إلا أن هناك اختلاف في الرأي العام العالمي حول ربط أحداث 11 أيلول بسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي والإسلامي، والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، كذلك هناك سياسيين أمـــريكيين تحفظو بآرائهم المعارضة لسياسة بوش في التعامل مع هذه الأحداث وربط العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية بالقضية الفلسطينية، وعلّق هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الســـابق على سياسة جورج بوش بأن أي مقولة تنفي ربط أحداث العنف الارهابية الاخيرة بسياسة امريكـــا الخارجية بالسذاجة السياسة الكبيرة وعدم الواقعية بالرغم من أنه أحد الجمهـــوريين المخضـــرمين الداعمين والمؤيدين لإسرائيل[100]، ما دفع الكثير من المفكرين والاعلاميين الأمريكيين من انتقـــاض السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وما ينجم عن هذه السياسة من ضـــرر بالمصـــالح الأمريكية في المنطقة. وبدأت التيارات اليهودية بشن حملات إعلامية على المملكة العربية السعودية التي دعمت الانتفاضة الفلسطينية ومعارضتها لسياسة التطبيع مع إسرائيل، للضغط عليها بصـــرف الأنظار عن ربط الأحداث الإرهاب بسياسة أمريكا في الشرق الأوسط والعمل على ربطها بالمفاهيم الإسلامية التي تعود أصولها العقيدية إلى السعودية، وذلك بسبب خوف التيارات اليهودية من تأثير الاتجاهات المعاكسة لسياسة بوش على دعم اسرائيل، وقيام جورج بوش بالإعلان عن تأييده لقيـــام دولة فلسطينية، إلا أن التغيير في التوجه الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية لم يكن ناجحـــاً، فقـــام جورج بوش برفض مقابلة الرئيس ياسر عرفات في الأمم المتحدة، بالرغم مـــن شـــجب عرفـــات للعملية الإرهابية في نيويورك، إلا أن بوش استجاب للضغوطات السياسية من التيارات اليهوديـــة والمسيحية من داخل البيت الأبيض والتي تدعو إلى تعميق العلاقة مع اسرائيل وشددت مستشـــارة الأمن القومي تمسك الولايات المتحدة بسياستها الداعمة والمنحازة لإسرائيل، في حين دفـــع وزيـــر

[100] عثمان الرواف، أمريكا وحتمية تغير سياستها تجاه القضية الفلسطينية، جريـــدة الشـــرق الأوســـط، العـــدد 8393، رمضـــان 1422، 2001/11/20.

الخارجية الأمريكي لاعتدال في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهنا يتجلى التناقض والسلبية في تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية[101].

إن تغير الإدارة الأمريكية لا يترتب عليه تغيراً تلقائياً في السياسة الخارجية، حيث حافظت الإدارات الأمريكية برغم تغيير السلطة من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، على استمراريتها باختلاف أساليبها ووسائلها في التعامل مع القضية الفلسطينية، فتتسم بالثبات اتجاهها، بحيث تحكمها مجموعة من المصالح الوطنية التي لم تتغير بتغيير الإدارة السياسية، ومن أهم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي علاقتها الوطيدة بإسرائيل وانحيازها الدائم والشامل لها، ومع تعاقب الرؤساء على أمريكا بقيت هذه المصلحة كما هي وتزداد كلما زاد ضغط اللوبي اليهودي في أمريكا على السياسات الأمريكية، فتحكم السياسة الخارجية لها تجاه القضية الفلسطينية مجموعة من الثوابث الاستراتيجية، ومحاولاتها المتكررة ومنذ القدم السيطرة على الشرق الأوسط وضبط حركة لاعبيه، ومن الأهمية بمكان للولايات المتحدة أن تجد حلاً للقضية الفلسطينية على أن يكون الحل فيه ضمان وتفوق لإسرائيل وتحييد للقضية الفلسطينية[102]. ومن ملامح هذا الانحياز قيام جورج بوش باستقبال "شارون كأول زعيم من الشرق الأوسط، كذلك إقامة مأدبة عشاء رسمية في البيت الأبيض للرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف وإعادة توكيد تعهده الانتخابي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، رفضه إرسال دعوة إلى عرفات، اختياره نائب الرئيس ووزير الدفاع وعشرات من كبار مساعديهما الذين عرفوا لدى الجمهور بمواقفهم المتطرفة المنحازة لإسرائيل حتى قبل تعيينهم"[103]، وفي سياق آخر قام جورج بوش بالتشبيه بين عرفات وبن لادن والفلسطينيين بالطالبان، وحقق بذلك

---

[101] عثمان الرواف، المرجع السابق.

[102] نور الدين عواد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، الركن السياسي– الركن الأخضر، 2011/05/24. http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=22805

[103] وليد الخالدي، آفاق السلام في الشرق الأوسط، لبنان: مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 13، عدد 52 (خريف 2002) ص 18, محاضرة ألقيت في كلية الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن، 2002/11/8.

هدف شارون في الوصول خلق مبررات للعنف المستخدم ضد الفلسطينيين، علماً بأن جورج بوش كان قد سماه عضواً مشاركاً في هيكل محبي السلام[104]، وفي هذا تناقض تام للواقع.

نجحت إسرائيل وبدعم من المحافظين الجدد في استغلال المتغيرات بعد أحداث 11 أيلول، وحققت زيادة في الدعم الأمريكي لها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بالإضافة إلى تحول الولايات المتحدة من دور الوسيط إلى دور المتبني للرؤية الإسرائيلية في تصور القضية الفلسطينية والتعامل معها، ما يؤدي إلى زيادة التقارب والانسجام بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية[105].

اعتمدت الإدارة الأمريكية في تعاملها مع القضية الفلسطينية عدة ركائز، حاولت من خلالها تهيئة الوضع الفلسطيني لقبول التصورات الأمريكية والنهج الأمريكي في التعامل مع القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخصوصاً ما يتعلق بقضايا الأمن والحل النهائي، وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة مع السلطة الفلسطينية.[106]

منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وأصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ونظراً لارتباط المنظمة بالاتحاد السوفيتي في فترته الأخيرة اتخذت الإدارة الأمريكية سياسة للتعامل معها على أنها منظمة إرهابية تضر بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل بالشرق الأوسط ومتحالفة مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة، فكان ذلك إحدى المبررات لتبني الإدارة الأمريكية لمصالح إسرائيل[107].

---

[104] وليد الخالدي، المرجع السابق، ص18.

[105] مقابلة مع نصير عاروري، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ماساسيشن الأمريكية، أجريت بتاريخ 2007/12/7.

[106] قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2009، ص 117–118.

[107] حسن حسن. العلاقات الروسية – الأمريكية الوفاق الحار والسلام البارد. صحيفة الثورى. 1–4–2010.
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=372718355201003312310 40

قامت القوى العظمى في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا عام 2003 بتقديم خطة خارطة الطريق من أجل وقف الانتفاضة الفلسطينية أو ما سمي بأعمال العنف وما نتج عنها، والعودة إلى المفاوضات، في محاولة للوصول إلى التسوية النهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأعطت الخطة فترة زمنية متوقعة للحل على أن يكون مع حلول عام 2005، وفي 20023/04/30 قدم نص خارطة الطريق للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تضمنت الخارطة 3 مراحل للحل الأول تمثل بإنهاء الإرهاب والعنف وإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها والاستجابة للأوضاع الإنسانية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، وعالجت قضايا الأمن، بالإضافة إلى الطلب من إسرائيل إزالة المواقع الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/2001، وتجميد كافة الأنشطة الاستيطانية، وأيضا فيما يخص المجتمع المدني حيث ستواصل الجهات المانحة تقديم الدعم والتمويل عن طريق المنظمات الطوعية الخاصة، وذلك خلال الفترة الواقعة من لحظة صدور خارطة الطريق حتى أيار/2005، والمرحلة الثانية تتمثل بالفترة الانتقالية خلال الفترة بين حزيران/2003- كانون الأول/2003 وخلال هذه الفترة سيكون العمل على إنشاء الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة والسيادة، وستتخذ اللجنة الرباعية القرار في إذا كانت الأوضاع والظروف ملائمة لإنشاء الدولة والمضي قدماً فيها وبالتوافق بين الأطراف.[108]

لم تلتزم إسرائيل بخطة خارطة الطريق وتوسعت بالاستيطان، وقامت ببناء جدار الفصل العنصري ما يعني ضم حوالي 10% من أراضي الضفة الغربية، مما أدى إلى مصادرة دونمات من الأراضي الزراعية والموارد المائية، بالإضافة إلى أن قطع القدس عن الضفة يعني قطع الطرق أمام إقامة العاصمة للدولة الفلسطينية والقطع الاقتصادي والثقافي والديني والتاريخي للدولة. وسعت إسرائيل بعد ذلك إلى الحصول من الرئيس بوش على تعديلات على خطة خارطة الطريق وهي

[108] رسالة مؤرخة 07 أيار 2003 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

بمحط تطمينات لها من خلال اعتراف الولايات المتحدة أن" المستوطنات "الكبرى تنتمي بشكل دائم لإسرائيل عندما قررت في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة، إذ من غير المعقول أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع الدائم عودة تامّة وكاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949 مما جعل إسرائيل تدعي أن بناء الوحدات الاستيطانية داخل هذه الكتل لا يشكل انتهاكا لخارطة الطريق، وبذلك فان ما بين 15 و 25 % من الضفة الغربية قد أُزيل من المفاوضات وأُلحق بحكم الأمر الواقع بإسرائيل، في حين أن الأراضي المحتلة كما أعيد تحديدها هي فقط تلك المنطقة خارج الكتل الاستيطانية والتي سيتم التفاوض بشأنها"[109] كما ألغت الولايات المتحدة حق العودة للاجئين من خلال تصريحها بأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين كجزء من أي اتفاق للوضع الدائم يجب العثور عليه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل. بالإضافة إلى أن خطة خارطة الطريق خالفت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي من خلال منح إسرائيل حقوق سياسية ودينية في القدس الشرقية، وكان قد تم الاتفاق بأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية[110].

أما الجانب الفلسطيني فقد قبل الخطة بالرغم من احتواء البنود على إجحاف بالحق الفلسطيني، لكن كان هدفهم التقدم لضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال، وبدأ العمل على أرض الواقع وتطبيق الالتزامات التي حدتها الخطة، مثل إنجاز الدستور وإجراء الإصلاحات وتعيين رئيس للوزراء، وتشكيل لجنة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، لكن الجانب الإسرائيلي كان وما زال يحاول إفشال الخطة وعدم الالتزام بها، وتضييق الخناق على الجانب الفلسطيني،

---

[109] حنا عيسى، مقارنة بين خارطة الطريق ومبادرة جنيف للسلام، وكالة نبأ الإخبارية المستقبلة، 2013/11/05، http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=24044

[110] حنا عيسى، المرجع السابق.

فساعد الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في إحكام الحصار على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ولم يقوموا بأي محاولة لوقف العدوان الإسرائيلي والحصار على الشعب الفلسطيني[111]. لم يكن المتوقع من الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً آخر لأنه من المعروف انحيازها الكامل لإسرائيل وأن الخطة ما كانت إلا لتحقيق أهداف ومصالح أمريكية إسرائيلية، خصوصاً تحقيق الرضا العربي على الخطة قبل شن الحرب على العراق.

ان استمرار الضغط الأمريكي على الجانب الفلسطيني لتطبيق الخطة، وما يقابله من تقديم تسهيلات للجانب الإسرائيلي في عدم تحقيق الالتزامات الواجبة عليه، ومعاملة القضية الفلسطينية بأنها إرهاب فلسطيني، وتغييب أو عدم النظر إلى العنف الذي يقوم به الجانب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، واستمرار الانتهاكات بحق الأراضي والموارد المائية والطبيعية، وتوسيع المستوطنات ما هو إلا تكريس لمصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، وكل ما تم الاتفاق عليه ما هو إلا مجرد بنود على الجانب الفلسطيني وحده الالتزام بها.

وخلاصة القول أن خطة خارطة الطريق قامت بالأساس على تفكيك قاعدة المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما جاء في بنود الخطة بما سمي بتفكيك البنى التحتية للإرهاب، وإسرائيل لم توقف الاستيطان، ونصت المرحلة الأولى من الخطة بإعادة نشر القوة الإسرائيلية إلى حدود 2000/9/28م، ومن خلال دراسة موسعة حول خارطة الطريق "تبين أن 85% من خارطة الطريق في المرحلة الأولى قد تم تنفيذها فلسطينياً مقابل 13% من التزامات إسرائيل قد تم تنفيذها، ومع ذلك تضغط أمريكا على الجانب الفلسطيني بكثافة عالية فيما تدلّل إسرائيل. وأمريكا تحاول أن تقنع الفلسطينيين أن هذه الحكومة (حكومة إيهود أولمرت) قابلة للتفاوض معها، ويجب أن نحافظ

[111] إسرائيل ليست في طريق خارطة الطريق، مؤسسة مفتاح، http://www.miftah.org

عليها كما ذكرت كونداليزا رايس سابقاً."[112]ومن المحطات الرئيسية التي حاولت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تقديم حلول لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو مؤتمر أنابوليس برعاية الرئيس الأمريكي جورج بوش، والذي عقد في ولاية ميريلاند الأمريكية في 2007/11/27، حيث شارك فيه كل من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت، والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء الأمريكي توني بلير، والعديد من الدول والمنظمات الدولية، وفي ذلك دلالة على التأييد العالمي لعملية السلام. كان الموضوع الأساسي في هذا المؤتمر هو مشروع حل الدولتين، والهدف من هذا المؤتمر هو بدء المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعن رؤية بوش لحل القضية الفلسطينية من خلال صياغة حل الدولتين من أجل إضفاء شرعية متعددة الأطراف عليه عبر خطة دولية وهي خارطة الطريق[113].

تحدث جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الاوسط فيما يخص حديث الرئيس عن إقامة دولتين، دولة فلسطينية، مستقلة تتعايش إلى جانب إسرائيل، بأنه لم يكن " هدف مؤتمر أنابوليس هو إقامة دولة فلسطينية، الهدف هو تحريك عملية السلام وإيجاد حراك سياسي فيها خشية اندلاع مقاومة عنيفة أو انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك هدف إلى دعم الرئيس محمود عباس وسلام فياض في مواجهة حركة حماس، إنما موضوع الدولة الفلسطينية فهو ليس هدف المؤتمر، فالمبادرة الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية لم يتم توصيفها توصيفاً دقيقاً"[114]

وتجلت رؤية الولايات المتحدة في الدولة الفلسطينية أن تكون قابلة وليست ذات سيادة كاملة، وأن تكون هذه الدولة متواصلة جغرافياً بين حدودها أي بين الضفة وغزة، ولكن على أرض الواقع ما

---

[112] نتائج وتداعيات مؤتمر أنابوليس حول السلام في الشرق الأوسط، جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الاوسط ، في مواجهة مايكل بالتييه مدير مكتب التواصل الإقليمي في الخارجية الأمريكية، إذاعة مونتي كارلو– الجمعة 2007/11/30م، أدار الحوار كمال طرابيه.

[113] عوض، سمير. الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأمريكية. مجلة سياسات. عدد 8. ص ص 78–82. ربيع 2009م.

[114] المصدر السابق.

هي "إلا كانتونات ومدن معزولة وبينها ممرات وستكون المستوطنات محيطة بها وتقطع معظم المدن الفلسطينية، بالإضافة إلى الطرق التي تربط المستوطنات بإسرائيل من أراضي الفلسطينيين والتي تم مصادرتها، والسؤال هنا هل ستكون الدولة الفلسطينية دولة كاملة السيادة أم دولة منقوصة السيادة منزوعة السلاح ترتبط بإسرائيل أمنياً واقتصاديا مفروض عليها التزامات خاصة تجاه إسرائيل، وهل هي كل الضفة الغربية وقطاع غزة؟ أم دولة كانتونات فيها؟"[115]

عملت إسرائيل على مدار السنوات السابقة وما زالت على وضع العقبات أمام أي محاولة لإنجاح المفاوضات، من خلال زيادة المستوطنات داخل القدس والمناطق المحيطة بها، وسلسلة الانتهاكات السياسية والأمنية الإسرائيلية، وفي كل محاولة للتسوية تقوم إسرائيل بفتح ملف الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وفي هذا سوء نية اسرائيلية واضحة لعدم التسوية[116].

وفي النهاية لم يحقق مؤتمر أنابوليس أهدافه، حيث لم يتوصل الأطراف إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وقامت إسرائيل بشن عدوان على قطاع غزة، ومازالت الإدارة الأمريكية تعمل لإعادة تجديد آليات حل الدولتين، موحية بأنها تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق حل سلمي تفاوضي للصراع، وفي ضوء ذلك قام بوش الابن بعقد قمتي باريس وأنابوليس.

---

[115] عوض، سمير. الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأمريكية. مجلة سياسات. عدد 8. ص ص 78–82. ربيع 2009م.

[116] أحمد قريع، حل الدولتين بين الفشل والتفشيل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2012/03/17. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=187151

الفصل الرابع:

السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما

في تشرين الثاني 2008 إختارت الولايات المتحدة ادارة جديدة للبيت الأبيض، وحظي ممثل الحزب الديمقراطي باراك أوباما على رئاسة الولايات المتحدة، بعد أن حقق فوزاً على ماكيين ممثل الحزب الجهوري.

جاء أوباما إلى البيت الأبيض على وقع الأزمة الاقتصادية الكبرى التي خلفتها إدارة بوش الابن، ويعود فوز اوباما بالدرجة الأولى لخشية الأمريكيين من تواصل السياسات التي اتبعتها إدارة بوش الجمهورية في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية الأمريكية، وقد تمادى العرب والمسلمون في التوقعات بشأن تغيير كبير في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأسود، خاصة في شأن القضية الفلسطينية والعراق، فهل اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينة في عهد أوباما عن غيرها من سياسات في عهد رؤساء سابقين؟.

1.4 المبحث الأول: أوباما ورئاسة النظام السياسي الامريكي:

1.1.4 محددات شخصية أوباما:

يعرف عالم الشخصيات روبرت هوغان الشخصية بصفتها مجموعة متكاملة من الصفات مثل الذكاء والمرونة[117]، فالهدف من تحليل محددات شخصية اوباما هو تبيان تأثير خلفيته الشخصية وميوله الدينية ومعتقداته الايديولوجية على تجربته الانتخابية ونمط قيادته و إدراكه على صناعة قرارته.

إن الخلفية الشخصية لأوباما تصوره بصفته شخصية متعددة الأعراق، فأوباما رمز للأمريكي الملون أب أسود وأم بيضاء، فهو يمثل العصر الجديد الذي تحياه البشرية من تطور تكنولوجي، وتنوع عرقي لغوي فهو نموذج للاعتماد المتبادل بين الدول والعولمة والثقافة، فمن أب كيني درس في الولايات المتحدة ومن أم امريكية بيضاء من أصول ايرلندية إلى أخوة غير أشقاء في قرى كينيا وزملاء دراسة في اندونيسيا[118].

وأسهمت خلفية أوباما الافريقية وجذوره المسلمة ودراسته الابتدائية في مدرستين إحداهما كاثوليكية والأخرى مسلمة في أندونيسيا في تفتحه على عالم كبير، وتلقى تنشئة غير تقليدية تختلف عن نشأة الطفل الأمريكي داخل الولايات المتحدة حيث لا تتاح له فرصة الاحتكاك بشعوب أخرى في هذا السن المبكرة[119] ويمثل اوباما المولود عام 1961 الجيل الامريكي المفقود الباحث عن ممثل له، فهو جيل ولد بين سنتي 1961و1976، لم يعش صراعات الستينات، ترعرع في ظرف أقل ثراء من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وواجه مشاكل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وتردي

---

[117]. محمد أحمد النابلسي، التحليل النفسي لشخصية أوباما، 16-5-2009.

[118]. محمد المنشاوي، إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟ السياسة الدولية، العدد 175،يناير2009المجلد44،ص231.

[119]. علاء بيومي، باراك أوباما والعالم العربي، مرجع سابق الذكر،ص27.

المدارس الحكومية وانشغال الساسة الأمريكيين بالصراعات الحزبية، لذا يرى كجيل انه غير ممثل سياسياً لذا ظل معزولاً[120].

أقر أوباما في مذكراته بكفاحه من أجل التوفيق بين المفاهيم الاجتماعيـــة المتعـــددة لهـــا التـــراث المتشعب في مرحلة الشباب، وأصبح ينظر إلى الفرصة التي سنحت له للعيش في هاواي وجاكرتا مع مجموعة متنوعة من الثقافات في جو من الاحترام المتبادل كجزء لا يتجزأ من نظراته للعـــالم وأساساً للقيم التي يعتز، كما عبر عن ارتباطه الحصري بسنوات الستينات بصفته منتوج لتلك الحقبة والتغييرات الاجتماعية التي شهدتها.[121]

وقد بدأت الأنظار تتجه إلى باراك أوباما، حيث أدرجت مجلة التايم في تحقيق لها نشر فـــي عـــام 2005 اسمه ضمن قائمة عشرين شخصية هي الاكثر تأثيراً في العالم، نظراً للنجاح السريع الـــذي حققه سياسياً في فترة قصيرة، وللتأثير الكبير الذي أحدثه في أوساط الحـــزب الـــديمقراطي، كمـــا وضعته صحيفة نيوسايتسمان ضمن قائمة اشخاص يمكن ان يحدثوا تغييراً في العالم.[122]

إن التجربة الانتخابية لباراك أوباما رفعت شعار تغيير أمريكا داعياً الأمريكيين إلى ضرورة إيمانهم بقدرتهم على إحداث التغيير واعتمد على استراتيجية اتصال سياسي ارتكزت على العوامل المواتية والظروف الملائمة والدعم الإعلامي الكبير، حيث استغل مشاعر الإحباط لدى الأمريكيين جـــراء السياسات الفاشلة لبوش الابن وتميز بحس استباقي وقوة إقناع، وبدا اوباما اكثر حيوية وجاذبية من منافسيه وبدأ بمثابة الشخص القادر على إعادة بناء الليبرالية الأمريكية وأجندة الحزب الـــديمقراطي وبدا رمزاً للتغيير، غير أن فوز أوباما واكتساحه لخصمه ماكين يعود إلى إدراكه اللحظة التاريخية

---

[120]. علاء بيومي، أحلام أوباما والجيل الامريكي المفقود، موقع الجزيرة نت: الدوحة 20-2-2008.

[121] Maranis, David. "Though Obama Had to Leave to Find Himself, It Is Hawaii That Made His Rise Possible". Washington Post(August 24, 2008)>.

[122] تقرير عن أوباما وحياته على موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/news/international/2008/11/5/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7

بإدراكه النفسية الامريكية، وتركيزه على الاقتصاد ايماناً بأن حاجة الأمريكيين إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية تفوق رغبتهم في أن يحكمهم رئيس "أسود".[123]

و تعود أسباب فوز أوباما الى انتمائه لجيل الشباب ورهانه على المستقبل وتمكن من كسب محبة الناس بشكل لافت وتم تشبيهه بالرئيس السابق جون كينيدي، وأدرك أوباما نهاية عصر فيتنام بتمثيله مرحلة معركة الحقوق المدنية وتفهم تغير الواقع الامريكي الدولي واقتناعه بعدم نجاعة القوة الصلبة مالم ترافقها القوة الناعمة، وراهن على الشباب حيث أسفرت نتائج الانتخابات عن احرازه على 67% من أصوات الشباب تحت سن الثلاثين [124] وايجاد استخدام التقنيات الحديثة كالمواقع الالكترونية التفاعلية واستجاب لعصر عولمة الانتخابات وأدار حملة انتخابية منظمة اتسمت بإحياء الامل، وقد برزت نجاعة حملة اوباما في اختيار الدلالات المكانية واللفظية الزمانية باستثمار الأحداث بذكاء شديد، حيث استثمر لون بشرته وخلفيته وحبه لجدته وحزنه على فراقها، واعلن فوزه في مكان له دلالة كبرى لدى الديمقراطيين، وهو ميدان جراند بارك في شيكاغو وهو مكان انقسام الحزب الديمقراطي عام 1968.[125]

ويمكن استقراء سلوك أوباما من خلال شخصيته السيكولوجية، بإسقاط هذا السلوك كمؤشر على أسلوب اوباما في مواجهة الازمات، وطبقا لتحليل الشخصيات السياسية بجامعة سان جون الامريكية فإن باراك أوباما يتسم بشخصية راغبة في التغيير ويتحلى بقدر كبير من الثقة بالنفس والطموح والاصرار وكلها تقود الى شخصية قوية وعملية تحركها ايديولوجية راسخة تكرس جهودها لتغيير المجتمع وفق خطة واضحة المعالم والاهداف وتكون على استعداد للتعاون والعمل بشكل متناسق مع كل من يظهر استعداد للعمل على تحقيق تلك الاهداف، فالتحليل الأكاديمي لشخصية باراك

---

[123]. باسم خفاجي، لماذا فاز أوباما، موقع إسلام اون لاين www.islamonline.com/2957n/po98

[124] عثمان ميرغني، هل الولايات المتحدة.. متحدة؟، مقال في صحيفة الشرق الأوسط. يمكن الإطلاع عليه على الرابط التالي: http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12405&article=704326

[125] المصدر السابق، http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12405&article=704326

اوباما يبرز ان سمته الأساسية تتمثل في تمتعه بقيادة كارزماتية تستطيع إلهام الانصـــار وتحظـــى بالقدرة على لمس شغف قلوب الجماهير.[126]

واستناداً إلى ما سبق فإن اوباما هو أحد صنفين من الساسة الأمريكيين أولهما الصنف الذي لا رأي له أصلا، فالممولون لحزبه يصنعونه ويصنعون سياسته وإذا انتهى وجوده من منصبه انتقلوا إلـــى غيره ليتابعوا صناعة القرار من خلاله فهو محكوم اكثر من أن يكون حاكماً، أما الصنف الثاني هو ما ينطبق على أوباما ويتميز بأنه لا حاجة أصلا لقيادته في اتجاه ما يمليه أصحاب النفوذ الحقيقيين فهو يفكر من الأصل داخل إطار تفكيرهم ويمارس سياسته كسابقيه، فنمط إدارة أوبامـــا وقيادتـــه مصدره نبرة تفاؤلية ترجع إلى تجسيد أوباما للتغيير بصفته صغير السن، مما يسمح له بالتطلع إلى سياسة أكثر تجديداً وتجسيده للانفتاح بسلوكه مما يضفي على قيادته نمطاً أقـــل إغلاقـــاً وتمتعـــه بكاريزما وقدرات خطابية هائلة وتعامله مع السياسة ببراعة وتصميم، فأوباما شخصية مركبة لـــه لمسته الشخصية على السياسة الامريكية، وذلك يتم من خلال ما يعـــرف بثوابـــت الاســـتراتيجية الامريكية من ناحية وعدم تجاهل الثقافة الأمريكية الراسخة من تجاه مفهـــوم القـــوة مـــن ناحيـــة أخرى.[127]

2.1.4 الاجندة السياسية للرئيس باراك أوباما:

لقد تناغمت الأجندة السياسة للرئيس الامريكي باراك اوباما مع منهج التغيير الذي شـــكل الركيـــزة الاساسية لحملته الانتخابية، ليسلك سياسات تلطيف تندرج في سياق نقد سياسات سلفه.

[126] صالح السنوسي ، باراك اوباما المحارب القادم، موقع الجزيرة نت:الدوحة 19-6-2008.

[127] Adams, Richard (May 9, 2007). "Barack Obama". *The Guardian* (LondoN). October 13, 200

حيث أن الاجندة السياسية لأوباما قوامها الخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي الواردة في "مطبوعة التغيير اوباما–بايدن الزرقاء"[128] وخطاباته الرئيسية كخطاب التنصيب وخطابي تركيا في ابريل2009 والقاهرة 2009 ومجموعة الاجراءات المتخذة إبان توليه مقاليد الحكم.

يعرف داي Dye " الأجندة السياسية على أنها عملية صناع السياسة الرسميين في تطوير بدائل سياسته في سبيل التعامل مع القضايا العامة واستنباط القرارات عبرها"[129]، تمثل جزءا من التوجهات الاستراتيجية للنظام الامريكي التي تحددها الدوائر النافذة في المؤسسات الامريكية، فإذا كان أوباما منتخب ديمقراطياً، إلا أنه يعجز عن التسيير بمفرده كما يعجز عن معارضة مصالح تلك القوى المؤثرة، بمعنى أن السياسات الأمريكية لا ترسم من قبل الرئيس وحده، ولا تحيد عن الأفق الاستراتيجي الذي يعلو فوق الجميع سواء على مستوى كلا الحزبين أو على صعيد المؤسسات ذات الطابع المدني والعسكري.[130]

كانت الأولوية لأوباما في بداية ولايته الرئاسية هي معالجة القضايا الداخلية التي تتصدرها الازمة الاقتصادية الامريكية والعالمية، قبل التفرغ الى الملفات الدولية التي تشمل ملفات عدة على رأسها سحب الجنود الامريكيين من العراق والملفات الافغانية، الباكستانية والايرانية.

وقد تراجعت قضايا السياسة الخارجية الامريكية في نظر الرأي العام الامريكي وفي أجندة الرئيس باراك اوباما بسبب مخلفات الازمة المالية الخانقة وصعوبات الطاقة والرعاية الصحية ومشاكل الفقر والبطالة، فالتحول غير المتوقع في الاحداث السياسية المتمثل في تمدد ركام الازمات

---

[128]. انظر الملحق: مقتطفات من مطبوعة أوباما بايدن للتغيير الزرقاء "باللغة الانجليزية"، الرابط التالي:
http://www.theguardian.com/us-news/barack-obama

[129] نجوى محمود، مفهوم السياسات العامة، صحيفة الأهرام، الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=7625

[130].عمر ازراج، السياسة الأمريكية تجاه العرب في عهد أوباما، 2009. الرابط التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7/7026030

الاقتصادية الداخلية من الاقتصاد المالي–الاقتراضي إلى الاقتصاد الإنتاجي عكس كفة الرجحان إلى أوباما وبرنامجه الاجتماعي والاقتصادي وليش إلى السياسة الخارجية فحسب، حيث مثلت القضايا الحياتية للمواطن الامريكي الورقة الرابحة لأوباما وحسمت الاولويات علـــى نحـــو واضـــح دون لبس.[131]

وعلى الصعيد الداخلي، تمثل التحدي الاساسي لأوباما في مواجهة انعكاسات الازمة المالية، حيـــث أصر على اتخاذ خطوات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد المتضرر نتيجة الجشع وانعـــدام المســـؤولية والذي فقد 11 مليون منصب عمل، وكان اول قانون اقترحه متعلقاً بالأجر العـــادل لعـــام 2009 والذي وقعه، قانون الانعاش وإعادة الاستثمار بتخصيص 787مليار دولار لتحفيز الاقتصاد وانقاذ صناعة السيارات.[132]

أما على الصعيد الدولي فالأجندة السياسية للرئيس باراك أوباما تصبو إلى تحسين صورة واشـــنطن في العالم بإحداث تغييرات جوهرية في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، ويتصدر الملف العراقي أولويات اوباما على المستوى الدولي لأسباب رمزية وشخصية وحتى اقتصادية، فأوباما عـــارض الحرب قبل الهجوم الأمريكي على العراق عام 2002، ولم يتغير موقفه إبان الحملة الانتخابية حيث وعد بالانسحاب التدريجي من العراق في غضون 16شهر وعدم الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمـــة في الأراضي العراقية مع تدعيم المجال المؤسساتي بتشكيل حكومة وصياغة دستور من أجل إرساء الاستقرار.

---

[131].عبد حسين شعبان، كيف نقرأ استراتيجية أوباما عربياً، موقع الجزيرة: نت: الدوحة6–10–2009؟.

[132].سعيد محي، اوباما بطل سلام أو رئيس حرب، موقع سويس إنفو، 21–1–2009. الرابط التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7/7026030

حيث أن سياسة الرئيس الأمريكي باراك اوباما هدفها إنهاء الحرب بشكل منظم وأسلوب مسؤول بربطه بين إرساء الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتعتبر إنهاء الحرب في العراق نقطة انطلاق سياسة امريكية جديدة في الشرق الأوسط.

وإلى جانب الملف العراقي يعتبر الملف الافغاني والحرب على الإرهاب في صدارة الأجندة السياسة للرئيس أوباما حيث تعد أفغانستان بالنسبة لأوباما ميدان المعركة الاصلي مع تنظيم القاعدة.

وحول الملف النووي الايراني ينوي الرئيس الامريكي باراك اوباما في الدخول في حوار حاسم مع إيران مع إمكانية استخدام القوة العسكرية في حال فشل المفاوضات الدبلوماسية، فالرئيس أوباما يستبعد استخدام القوة ويركز على ممارسة الدبلوماسية الصارمة وسياسة اوباما تستهدف رفع الضغوط عن ايران في حالة تخليها عن برنامجها النووي مع ابراز المكاسب التي ستجنيها إيران بتغييرها لنهجها[133].

ومن أهم اولويات الرئيس الامريكي باراك أوباما هي دفع عملية السلام بمساريها السوري والفلسطيني، فإلى جانب عمله على إيجاد تسوية حول هضبة الجولات تعهد اوباما بالتوصل إلى حل نهائي يضمن إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل مع ضمان حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها باعتبارها أقوى حليف للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط.[134]

[133] مقال على الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس بعنوان: العالم يقرأ سياسة اوباما تجاه إيران قراءة خاطئة. المقال على الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/307645

[134] رعد محمود البرهاوي، السياسة الخارجية لدى باراك أوباما. اللجنة العربية لحقوق الإنسان، شباط 2009. المقال على الرابط التالي: http://www.achr.eu/art591.htm

3.1.4 التوجهات الاستراتيجية في عهد الرئيس باراك اوباما:

يعتمد تحليل التوجهات الاستراتيجية في فترة الرئيس باراك اوباما على فكرة أنه سمينح الأولويـــة لإعادة صياغة البيئة القائمة من اجل بيئة جديدة، لاستيعاب الرؤية الجديدة مما يؤدي إلى انشـــغاله بإعادة تأهيل الأجواء لامتلاك القدرة على تقديم الرؤية العالمية .

وتزامنت توجهات أوباما الاستراتيجية مع الظروف الصعبة التي أحدثت فجوة بين الطموح الـــذي تعكسه تصورات إدارة اوباما والواقع الفعلي الذي تعيشه القوة الامريكية المتعرضة لازمات نوعية هامة وهي الازمة الثلاثية المركبة المكونة من العجز المالي المزمن والدين المالي الضخم والتمـــدد الدفاعي في الخارج إلى درجة الشلل.

حيث كان للأزمة المالية العالمية تأثير كابح على استراتيجية الرئيس أوباما على الصعيد الـــداخلي والصعيد الخارجي، فداخلياً أدت مخلفات الازمة المالية إلى إفلاس صندوق الضمانات الاجتماعيـــة والصحية وتقادم البنى التحتية، وعلى الصعيد الخارجي ادت نتائج الازمة المالية إلى تضاؤل حجم وقدرات القوات العسكرية مما أسهم في عدم قدرة أمريكا على مواصلة العمل كضامن للأمن القومي العالمي، وأدى التراجع الاقتصادي الدولي من الناحية الاستراتيجية إلى انتقال القوة علـــى المـــدى البعيد من الغرب إلى الشرق والى الصين.[135]

إن اعتلاء الرئيس باراك اوباما سدة الحكم جاء في لحظة انحسار نفوذ امريكياً دولياً فمهمة أوبامـــا صعبة تتثمل في الظهور بصورة بمظهر القوي وتحسين صورة أمريكا في العالم دون فـــي العـــالم الظهور بصورة الضعيف فأوباما مقيد بحركته بقبوله لبعض السياسات البرغماتية التـــي تفرضـــها عليه محدودية موارد امريكا من ناحية ورغبته في الحفاظ على هيمنتها ونفوذها.

[135] صحيفة القدس، مصدر سبق ذكره،: http://www.alquds.com/news/article/view/id/307645

إن استراتيجية الرئيس أوباما سياسة هدفها إيجاد حل للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية، بحيث تفتح المجال أمام النظم المعارضة للسياسات الامريكية للعودة إلى الجماعة الدولية من خلال الدبلوماسية المباشرة وتجنب الدخول في صراعات مباشرة والضغط عليها بالعقوبات الاقتصادية مع عدم استبعاد اللجوء الى الحرب كخيار بديل وجزء ضروري من التاريخ البشري المفتقد إلى الكمال فأوباما مستمر في عسكرة السياسة عبر الممارسة وسياسة التفرد في افغانستان وهو خيار ينطبق مع تصورات القوى الامريكية النافذة .

إن التوجهات الاستراتيجية المرتقبة لإدارة أوباما تقوم معالمها على إعادة بناء العلاقات التحالفية، وتجنب تكرار المغامرات العسكرية ذات الالتزامات غير المحددة مع إعطاء الاولوية للوسائل الدبلوماسية واللجوء للأداة العسكرية عند الضرورة وعدم التخلي بسهولة عن مكاسب استراتيجية في دوائر المصلحة الامريكية كالحفاظ على القواعد والتسهيلات العسكرية عبر العالم التي انجزتها إدارة جورج بوش الابن حيث تعتمد استراتيجية اوباما خيار القوة والدبلوماسية تحقيقاً للمصلحة القومية.

2.4 المبحث الثاني: تصوير إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما تجاه القضية الفلسطينية يطغى عليها هاجس تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط، من منطق أن عدم التركيز على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيعقد السياسات الأمريكية الأخرى في المنطقة، وبحكم أن ذلك سيشكل نقطة جوهرية في الحكم الذي سيصدره الرأي العام الفلسطيني والعربي على السياسة الخارجية الأمريكية.

وتزامن وصول باراك أوباما إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مع دخول القضية الفلسطينية في دائرة من الركود، مما يجعل الرئيس أوباما يحتار في نقطة البداية التي ينطلق منها في معالجة هذا الملف، فهل ستكون هذه الانطلاقة من مخلفات العدوان الإسرائيلي على غزة "2008-2009"؟ أم البداية ستكون من نتائج مسار أنابوليس والذي أسفر عن فشل ترك آثاره على مفاوضات السلام بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، أم أن الحركة ستكون من العودة إلى خارطة الطريق التي وصلت إلى طريق مسدود طيلة أكثر من 6 سنوات.[136]

إن التصورات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتراوح بين ضرورة التجديد وإحداث قطيعة مع السياسة الأمريكية السابقة التي تبناها بوش الابن، وحتمية التمسك بالثوابت الأمريكية تجاه عملية السلام والتي يتصدرها الالتزام بحماية أمن إسرائيل وحل الدولتين الذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

فالرغبة الأمريكية في تحريك عملية السلام وتحسين صورتها المشوهة بسبب سياسة الحرب على الإرهاب المتبعة من قبل الإدارة السابقة والتي استهدفت العالم العربي والإسلامي بالخصوص، تدفع

---

[136] ترجمة بعنوان: " الخيارات السياسية لإدارة أوباما تجاه القضية الفلسطينية ". مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية – سلسلة ترجمات (107) – 2009/1/30. – See more at: http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=159&cat=13#sthash.KubsQPSj.dpuf

بإدارة أوباما إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة وتكثيف المساعي لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باستئناف المفاوضات، للوصول إلى اتفاق نهائي يحقق السلام والأمن بينهما.

غير أن هذه التصورات ستصطدم بمجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة لإدارة أوباما، ويبقى التساؤل مطروحا حول مدى قدرة أوباما وفريقه على تجاوز هذه العقبات وإيجاد حل لأحد أعقد الصراعات في العالم في العصر الحالي.

1.2.4 الالتزام بأمن إسرائيل:

تعتبر إسرائيل قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة في الوطن العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي باستعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة، وجسرها الاستراتيجي الربط بين المنطقتين الإفريقية والآسيوية وقوة محلية لتأديب الأنظمة الرافضة للهيمنة الأمريكية.[137]

الرئيس باراك أوباما لم يخرج عن هذا الموقف الأمريكي الثابت حيال إسرائيل والحرص على العلاقة الخاصة التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأكد أوباما على التزامه بأمن إسرائيل في خطابه أمام منظمة آيباك في مايو 2008، حيث أصر على التزامه الثابت بأمن إسرائيل باعتبارها أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ذات الديمقراطية الوحيدة، ويتضح من هذا الموقف أن أوباما يتوافق مع سياسة الرؤساء الأمريكيين السابقين التي تعتبر إسرائيل حليفاً استراتيجياً مدللاً، ويندرج في سياق جهوده لتبديد التلميحات المغرضة التي يسوقها المتشددين الصهاينة واليمين الديني حول تعاطفه مع الفلسطينيين وعداوته لإسرائيل.[138]

---

[137]. عمار بن سلطان، تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، عدد1،1994،ص 61–62.

[138]. فواز جرجس، أوباما والعالم العربي والإسلامي، هل يغير أوباما قواعد اللعبة في الشرق الأوسط؟، موقع الجزيرة. نت: الدوحة، 8–6–2009. http://www.aljazeera.net/news/international/2014/11/12/%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%86%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

فمسألة أمن إسرائيل تحظى بتركيز خاص من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ذلك لأن الاحتياطات الأمنية تأخذ بعداً واضحاً في أي مبادرة أمريكية للتسوية في الشرق الأوسط، ففي مختلف مبادراتها منذ روجرز وحتى أوباما يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تشدد في الدفاع عن الأمن الإسرائيلي عبر طرح مجموعة من الترتيبات الأمنية التي من شأنها الإبقاء الفعلي على الهيمنة الإسرائيلية.

وفي كلمته التي ألقاها الرئيس باراك أوباما إلى الرأي العام العربي والإسلامي، من جامعة القاهرة في 4 حزيران 2009 شدد على ضرورة التصدي لشتى أشكال العنف، خاصة ما يهدد الأمن الأمريكي والإسرائيلي، بإقراره بالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مع التأكيد على متانة الأواصر التي تجمعهما، واستحالة التخلي عنهما لأنها ترتكز على دعائم ثقافية وتاريخية وضرورة الإقرار بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه مع الإشارة إلى ما تعرض له اليهود على يد النازية.[139]

أكد أوباما التزامه بأمن إسرائيل أثناء استقباله لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض يوم 18 مايو 2009، من خلال إصراره على العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، باعتبار الأخيرة حليفاً قوياً للولايات المتحدة، بوصفها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط فهي تشكل مصدر إعجاب الشعب الأمريكي، لذا فإن أمن إسرائيل أمر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأنه من مصلحة الأمن القومي الأمريكي ضمان أمن إسرائيل

[139]. رجاء أحمد حسين، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، شؤون عربية، العدد 140، شتاء،2009.

كدولة يهودية مستقلة[140]، ويرتكز ضمان أمن إسرائيل بالنسبة للرئيس أوباما على مجموعة من الترتيبات الأمنية التي تشمل[141]:

1. توسيع نطاق التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، واضطلاع الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمهمة التصدي للتحريض ضد إسرائيل بكافة أشكاله، والمساهمة في تدريب القوات الفلسطينية على الصعيدين المالي والتأطيري.
2. العمل على نشر قوات دولية في منطقة الأغوار لمراقبة الحدود، وتطبيق المعايير الإسرائيلية على حركة المرور بين ضفتي نهر الأردن، بالاستعانة بالتقنيات الالكترونية.
3. احتفاظ إسرائيل بنقاط مراقبة عسكرية في نقاط مفصلية في الضفة الغربية.
4. احتفاظ إسرائيل بالسيادة على الحيز الجوي الفلسطيني.
5. منع دخول الأسلحة الثقيلة إلى الأراضي الفلسطينية.

لم تحدد إدارة أوباما قطيعة مع الطريقة التي تقارب بها القضية الفلسطينية، فالمقاربة التي يتبناها صناع السياسة الأمريكية حيال عملية السلام متمحورة حول إسرائيل، فهي ستبقي على العلاقة القوية مع إسرائيل وستسعى إلى تعميقها، وهي تعمل على إزالة العواقب التي تهدد الأمن الإسرائيلي كتشكيل قوات مسلحة فلسطينية والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية والاستجابة لكل متطلبات الأمن الإسرائيلية.

---

[140]. ليلى. صدمة فلسطينية وعربية من لاءات نتنياهو: ضغوط أوباما تذهب في مهب الريح: الشروق اليومي: الجزائر،2009، العدد2638، ص15.

[141]. عبد الستار قاسم، غياب الدراما عن خطة أوباما، موقع الجزيرة: نت: الدوحة،1-9-2009.

وتراهن إسرائيل على دور الرئيس أوباما في دعم مصالحها في أي تسوية للصراع مع الفلسطينيين، وأطلعت الحكومة الإسرائيلية أوباما خلال زيارته إلى إسرائيل على الخطوط الحمراء الإسرائيلية في التسوية مع الفلسطينيين التي تقوم على[142]:

1. ضرورة توقف الفلسطينيين عن المقاومة التي تصفها إسرائيل بالإرهاب وعمل أوباما على المساهمة في تفكيك حركات المقاومة وحلها للحفاظ على أمن إسرائيل.
2. حث السلطة الفلسطينية على العمل على وضع حد للتحريض ضد إسرائيل والاستعجال لفرض رقابة على منع التحريض في دور العبادة والمساجد ومناهج التدريس ووسائل الإعلام.
3. التزام الرئيس أوباما بما جاء في رسالة الضمانات التي بعث بها بوش لرئيس الوزراء أرئيل شارون، وعلى رأسها اعتراف إدارة أوباما بالواقع الديمغرافي الناشئ بعد حرب 1967، ولذلك فكل تسوية لفرض الحدود الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن تأخذ في الحسبان تلك التغيرات الديمغرافية، أي استمرار وجود التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية تحت الحكم الإسرائيلي.
4. يتحقق الحل العملي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من التسوية الدائمة من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وتوطينهم ضمن حدودها وليس داخل دولة إسرائيل.

ولا يعترف الرئيس الأمريكي باراك أوباما بحق اللاجئين بالعودة، ويذهب إلى التوطين حفاظا على الطابع اليهودي لإسرائيل والتقليص من خطر الهاجس الديمغرافي على أمنها، حيث يلح على استيعاب اللاجئين في بلدان عربية مع ضرورة تعويضهم ومساعدتهم على تحصيل لقمة العيش[143].

كما يرتكز التصور الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على التزام الرئيس أوباما بعزل حركة حماس، واتخاذ كل التدابير للحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية تكون

---

[142]. صالح النعامي، أوباما وماكين في ميزان المصالحة الإسرائيلية، موقع إسلام أون لاين،1-10-2008.

[143]. عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص17

القدس عاصمتها الموحدة للأبد، وعلى عتبة نهاية ولايته الأولى، تشبث أوباما بموقفه هذا حيث أكد في خطابه بتاريخ 19-5-2011 الذي حمل عنوان "لحظة فرصة" على التـــزام واشـــنطن بـــأمن إسرائيل من خلال وضع إجراءات لمنع الارهاب ووقف تسريب السلاح وضـــمان أمـــن الحـــدود بفاعلية ووجوب إتمام الانسحاب الإسرائيلي بتدرج وتنسيقه لتولي قوات الأمن الفلسطينية المسؤولية مع الاتفاق على المدى الزمني لهذا الانتقال.

وأكد أوباما على أن هذه المبادئ توفر أساس للمفاوضات، معرفة الفلسطينيين لحدودهم الجغرافيـــة مقابل تأكد الإسرائيليين من أن أمنهم سيكون مضموناً[144].

فالالتزام بأمن إسرائيل يبقى هو الأصل في السياسة الخارجية الأمريكية، وكل ما عداه ثانوي وأمن إسرائيل لا يعني الدفاع عن إسرائيل فقط والحفاظ على تفوقهما العسكري والتقني النوعي إزاء كل الدول العربية مجتمعة، بل يعني أيضا حق إسرائيل في الهجوم والاجتياح والعدوان كما حدث فـــي عملية "الرصاص المسكوب" التي شنتها على قطاع غزة بداية من 27 ديســـمبر2008[145]، وهـــذا الحق تمتعت به إسرائيل دون انقطاع منذ عهد إدارة ليندون جونسون.[146]

---

[144].جريس كرم، باراك أوباما: عزل :إسرائيل" في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلســطينية المســتقلة، مركــز الزيتونـــة للدراســـات والاستشـــارات، بيروت،20-5-2011.

[145]. نعوم تشومسكي، أوباما يتحدث عن إسرائيل –فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، 2010.

[146]. عهد أوباما، آمال هربية أم أوهام، موقع الجزيرة نت: الدوحة،2-1-2009.
http://www.aljazeera.net/news/international/2011/12/%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-09%D9%86%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

2.2.4 إقامة الدولة الفلسطينية وحل الدولتين

اجتمعت تصورات وتصريحات مسئولي إدارة الرئيس باراك أوباما على مصطلح حل الدولتين، كأساس لحل القضية الفلسطينية وحرصوا على التأكيد على أن أي مقاربة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يجب أن تمر عبر قناة حل الدولتين[147].

غير أن هذا التصور ليس بالجديد، فحل الدولتين هو الحل الذي سمي " رؤية بوش" حيث أعلن في خطابه في حزيران 2002 عن تأييده الصريح لإقامة دولة فلسطينية مستقلة واضعاً بذلك حدا للتردد الأمريكي بخصوص اتخاذ موقف بشأن هذه المسألة والذي ساد منذ عام 1967[148]، بيد أن أول إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية كشرط لحل الصراع في الشرق الأوسط وردت في القرار الأممي الصادرة في تشرين الثاني 1990 لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت بإيعاز من إدارة بوش الأب.

وتمسك أوباما بحل الدولتين، مرجعه عاملان رئيسان هما: اعتباره ضرورة أمريكية، وانسجامه مع تصورات الدوائر الأمريكية المساندة لإسرائيل.

فالعامل الأول يؤكد على أن النظرة الأمريكية لطبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في عهد أوباما ما هي إلا شكل من أشكال إعادة الانتشار لمصالحها من خلال "إدارة الصراع" وليس العمل على حله وإنهائه، لذا تنظر إدارة أوباما إلى حل الدولتين كضرورة حيوية تفرضها مقتضيات مصلحية سياسية واقتصادية، حيث صرح الجنرال دافيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في آسيا أن حل

---

[147]. هشام عبد الله، حتى الآن لا احد يعرف ما هو تعريف حل الدولتين الذي تتحدث عنه إدارة أوباما، موقع سويس أنفو 11-5-2009.
http://www.swissinfo.ch/ara/-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86--%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%84--%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF-%D8%AB-%D8%B9%D9%86%D9%87-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-/7389022

[148]. ميشل دن، حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية، أوراق كارنيغي، العدد 113، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،جوان 2010، ص17.

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضروري لمساعدة الجيش الأمريكي على إنجاز أهدافه في العـــراق وأفغانستان وباكستان، مما يجعل رؤية أوباما مستندة إلى موقف الجيش الأمريكي[149] ،أما العامـــل الثاني، فيبين أن تصور أوباما حول حل الدولتين ما هو إلا استمرارية لمـــنهج بـــوش فـــي إدارة المشكلة الفلسطينية من خلال تأكيده على خريطة الطريق وشروط الرباعية والدول المانحة ونهـــج "أنابوليس" لإنجاز تسوية والوصول إلى حل الدولتين.

مما سبق نستنتج أن الرئيس باراك أوباما هو ابن المؤسسة الأمريكية الرأسمالية والعسكرية ولـــيس ابن التغيير الذي وعد به، والانخراط في سياق ضرورة إيجاد حل" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي" يدخل في إطار موازين القوى التي تتحكم في الرئيس الأمريكي من حيث الجوهر، وتبقـــى كيفيـــة التعبير عن تلك الرؤية مرهونة بشخص الرئيس وفريقه المتعاون معه.

كما تؤكد هذه الرؤية تناغم التصورين الأمريكي والإسرائيلي، مع اقتصار الخلاف بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو على التفاصيل وليس على المبدأ، بوجود توافق على الشقين الأمني والاقتصـــادي المتعلقين بمستقبل الدولة الفلسطينية، مما يدعو إلى الاستنتاج أن الموقف الأمريكي المتمسك بحـــل الدولتين "خديعة كبرى" وصيغة التفافية تهدف إلى إجهاض الحقوق الوطنيـــة للشـــعب الفلســـطيني وتحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال استبدال إطار عملية السلام الذي حددتـــه القـــرارات الدوليـــة ومؤتمر مدريد المتمثل بالأرض مقابل السلام بإطار آخر[150]، والبحث عن سلام نهائي، باعتبار أن

---

[149]. منير شفيق، أوباما وحل الدوليتين التصوفي، موقع الجزيرة نت: الدوحة،02-7-2009.
http://almawqef.com/spip.php?rubrique28&lang=ar

[150]. طارق محمد زغموت، أوباما وحل الدولتين، إدارة أزمة أم أفق تسوية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشـــارات: بيـــروت، 18-5-2009.

الدولة الفلسطينية المنشودة ستكون ناقصة السيادة خدمة لهواجس الأمن الإسـرائيلية، ممـا يجعـل تعريف أوباما لماهية تلك الدولة يكتنفه الغموض .[151]

وعندما نريد أن نحدد التعريف لحل الدولتين يفترض التوفيق بين مـوقفي الطـرفين المتنـاحرين ومهارة أوباما في رسم صورة كاملة لمواقفهم إزاء حل الصراع، فـالطرف الإسـرائيلي وضـع مجموعة من الاشتراطات والتفاصيل السيادية للدولة الفلسطينية وهي:[152]

1. دولة منزوعة السلاح وخصوا السلاح الثقيل والمتقدم
2. الحفاظ على الوجود الإسرائيلي على المعابر والحدود.
3. المجال الجوي خاضع للسيطرة الإسرائيلية.
4. حظر التحالفات العسكرية مع الدول الأخرى.

مقابل هذا التصور الإسرائيلي تصور فلسطيني يقوم على أن حل الدولتين يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة على 22% من مساحة فلسطين الانتدابية، أي المنطقة المحتلة عام 1967 التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة إلى جانب دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران عـام 1967 وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين على أساس القرار الدولي رقم 194[153].

حيث أن الفلسطينيين يسعون إلى تسوية سياسية متوازنة تعتمد على قرارات الشرعية الدولية بمـا فيها القرار 3236 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 22-11-1974 بعنوان" إقـرار

---

[151] محمد ماضي، غموض أوباما وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتين، موقع سويس أنفو،15-5-2009.
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7---%D9%88%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9----%D9%88%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A8--%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%86-/7400246

[152] ياسر الزعاترة، مواصفات الدولة التي يعترضها الإسرائيليون، موقع الجزية نت: الدوحة، 6-9-2008.

[153] . طارق محمد زغموت، مرجع سابق الذكر.

حقوق الشعب الفلسطيني الذي ربط بين حق تقرير المصير وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم في إبان 1948.[154]

إن المعضلة الأساسية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الهواجس الأمنية الإسرائيلية المتمثلة في تشكيل قوات مسلحة فلسطينية، والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من تلك الدولة، فحقوق السيادة الكاملة الفلسطينية تتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي بالرغم من الاعتقاد لدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن هذه المخاوف الإسرائيلية لا تتعارض بالضرورة مع فكرة حل الدولتين.[155]

فحل الدولتين يصطدم بالعديد من العقبات أهمها:[156]

1. تدني الضغوط الدولية على الحكومة الإسرائيلية وعدم جدوى هذه الضغوط لإرغام إسرائيل على وقف الاستيطان والحد من إجراءاتها الأخرى ذات الطابع القمعي والتصنيفي وال إقصائي للسكان الفلسطينيين.
2. مخطط إسرائيل الاستيطاني في الضفة الغربية.
3. ضعف الوضع الفلسطيني على خلفية الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين غزة والضفة الغربية.

[154]. فهيد سليمان، الدولة الفلسطينية: عقبات وآفاق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، 8-12-2010.

[155]. محمد ماضي، ،مرجع سابق.

[156].فهد سليمان، مرجع سابق.

ففكرة الدولة الفلسطينية تصطدم بالمواقف الإسرائيلية من خلال الإجراءات الاستيطانية والضغط على الفلسطينيين تحت الاحتلال، من أجل تقويض المرتكزات الموضوعية للدولة الفلسطينية، غير أن التعنت الإسرائيلي رافقه الفرقة المتفاقمة على المستوى الفلسطيني والعربي.[157]

وأما هذا الواقع المتمثل في استمرار إسرائيل في عمليات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية والذي أنتج واقعاً جغرافياً ديمغرافياً جديداً، وأمام عجز إدارة أوباما عن القيام بدور الوسيط النزيه في حل الصراع القائم، أصبح الوصول إلى حل الدولتين مستحيلاً، نتيجة عدم إحراز تقدم في تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية والإجراءات المعقدة للتحكم في وجود الفلسطينيين، هذا العجز شكل نفيا صارما للزخرفة الخطابية المتعلقة بقوله: سأواصل الالتزام النشط بحل دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن.[158]

وبالرغم من أن أوباما يؤمن بشعار حملته الانتخابية "نعم يمكننا التغيير" فإن الأوضاع على الأرض تنذر بقرب زوال فرصة حل الدولتين بسبب تآكل ما تبقى من أراضي الضفة الغربية تحت استمرار الاستيطان المتزايد فيها، وفرصة إقامة الدولة الفلسطينية أصبحت تتلاشى في عهد أوباما.[159]

إن الصعوبات الراهنة التي تواجه حل الدولتين هو تصميم الرئيس أوباما أن تكون إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية، فإن هذا لن يفلح في تحقيق أي من الحقوق الفلسطينية، بل إنه سيمنح إسرائيل تفويضا مطلقاً للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين، ثم إنشاء دولة فلسطينية على شظايا متناثرة في الضفة الغربية ولا تتصل بغزة بصفة حقيقية وسيلغي اللاجئين الفلسطينيين.[160]

---

[157] جريس كرم، باراك أوباما: عزل :إسرائيل" في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلسطينية المستقلة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،20-5-2011.

[158]. نعوم تشومسكي، مرجع سابق ص17.

[159]. محمد ماضي، غموض أوباما وهواجس الأمن الإسرائيلية ومراحل حل الدولتين، مرجع سابق الذكر

[160].خليل حمد، إعلان بوسطن حل الدولة الواحدة: مؤتمر أمريكا الشمالية الأول لتدارس حل الدولة الواحدة في فلسطين-إسرائيل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، جويلية2009،ص 161.

وفي الآونة الأخيرة طرأ تطور على موقف الولايات المتحدة حيث فسر جورج ميتشل حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل يهودية، فهذا التطور نابع من أن الشـــرط الأساســـي لامتناع نتنياهو عن تأييد حل الدولتين يسعى إلى الضمان المسبق للاعتراف بيهودية الدولة من قبل الفلسطينيين، فتصور الرئيس أوباما حول "حل الدولتين" يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عـــن طريق إلغاء حق العودة وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة وتهجير عرب 1984 والاعتراف بالقدس عاصمة لها وإخضاع الضفة الغربية للمفاوضات مما يعرض أجزاء أساسية منهـــا للمصـــادرة أو المبادلة"[161]، الأمر الذي ينسجم مع مساعي وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيغدر ليبرمان" التي تصبو إلى استكمال مخطط الضم والتحويل من خلال المطالبة بتبادل سكاني بين السكان الفلسطينيين مـــن مواطني دولة إسرائيل وسكان المستوطنات بالسيادة الإسرائيلية، فمشروع حزب إسرائيل بيتنا الذي يتزعمه ليبرمان يقوم على تغيير الدولة رسمياً من دولة إسرائيل إلى دولة الشعب اليهـــودي ليقـــر الكنيست في 10-10-2010 بالتحديد قانون "الولاء للدولة اليهودية" [162]

وهو ما ينسجم مع مطلب ليبرمان بنقل الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل إلـــى المســـتوطنات الإسرائيلية التي يتم الاتفاق على إخلائها بحيث تصبح إسرائيل دولة يهودية خالصة.

ويواجه أوباما صعوبة في الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي نجح في مناورتـــه حـــين رفض الاعتراف علناً بحل الدولتين، وتمسك بالنمو الطبيعي للاستيطان والتشديد علـــى التفـــاوض الغير مشروط مع الفلسطينيين والتركيز على تحسين وضعهم الاقتصادي وضمان أمن إسرائيل.

---

[161].منير شفيق، مرجع سابق. ص14

[162]. فهد سليمان، مرجع سابق.ص17

3.4 المبحث الثالث: مساعي إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتحريك عملية السلام

1.3.4 دور ميتشل ومفاوضات التقريب:

المفاوضات من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية إلى جانب التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم، وتتطلب المفاوضات توفر المقومات التالية بين طرفي النزاع:[163]

1. تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المفاوضات.
2. تكوين إدراك واضح للطرف الآخر.
3. تحديد هامش المناورة التي يمكن التحرك ضمنه.
4. تحديد التنازلات الممكن تقديمها.

وبالنظر إلى المفاوضات والتفاهمات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة والغير مباشرة يمكن الاستنتاج ارتكازها على حسابات معادلة الفرص والمخاطر، والتي ظلت تؤكد دائما بأن احتمالات الفشل أكبر من احتمالات النجاح.

وحول هذا أعلنت السلطة الفلسطينية قرار العودة إلى المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل عبر المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشل في مايو 2010 وقد توصلت إدارة أوباما إلى شكل من أشكال المفاوضات غير المباشرة عبر مبعوثها جورج ميتشل بعد عام تقريباً من الجولات المكوكية المتتالية وأطلق على هذا الشكل مصطلح مفاوضات التقريب بقيام السيناتور الأمريكي عبرها بالتنقل بين الطرفين لتقريب المواقف، ليس من أجل التوصل إلى اتفاق وإنما للانتقال إلى المفاوضات المباشرة حول القضايا الأساسية الثلاث القدس والحدود واللاجئين،

[163].مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: تقرير: سيناريو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت4–10–2010.

ويدل تعيين ميتشل على اهتمام الرئيس باراك أوباما بالصراع في المنطقة واعتباره حـــل القضـــية الفلسطينية ركناً محورياً في سياساته الخارجية، مستلهماً من تجربة ميتشل في فض الصراع بـــين البروتستانت الموالين لبريطانيا والكاثوليك الموالين للجمهورية الايرلندية في شمال ايرلندا، لقد نجح ميتشل خلال عامين من المفاوضات الجدية 1996-1998 في إيصال الطرفين المتصارعين إلـــى اتفاق تاريخي عُرف باتفاق بلفاست، أو اتفاق الجمعية العظيمة.[164]

وتزامنت جهود أوباما لتحريك عملية السلام مع وضع راهن بين الفلسطينيين والإسرائيليين يختلف كثيراً عن الوضع في المنطقة في مراحل سابقة استطاعت فيها أطراف الصراع تحقيق اختراقـــات كبير نحو عملية السلام بفضل توافر الإرادة لدى أطراف النزاع، في حين لعبت الولايات المتحـــدة دورا مكملاً لتسهيل عملية السلام بسبب الحرب الإســـرائيلية علـــى غـــزة، وإصـــرار الحكومـــة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو على رفض استئناف مفاوضات الحل النهائي من النقطـــة التـــي توقفت عندها في ديسمبر2008 ورفض تنفيذ أي من التزامات المرحلة الأولى من خريطة الطريق، وعلى رأسها وقف الاستيطان مقابل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني واستمرار سياسة التجاذب والمحاور بين الدول العربية والإقليمية وما يتهدد المنطقة من مخاطر حقيقة تشمل احتمالات نشوب حروب جديدة في المنطقة. [165]

وقد ورثت إدارة أوباما رسالة من إدارة جورج بوش مكونة من 11 صفحة تتضمن تفاهم رايس في 30-7-2018 وملخصاً لمضمون المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والنقطة التـــي

---

[164]. أسعد غانم، مرجع سابق ، ص124

[165]. صائب عريقات، الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس، دائـــرة شؤون المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية: رام الله، 4-03-2010.

توقفت عندها في ديسمبر 2008 فتفاهم رايس تمخض عن لقاء أمريكي- فلسطيني- إسرائيلي في واشنطن وتم الاتفاق على ما يلي[166] :

1. القاعدة الأساسية للمفاوضات هي خارطة 4 حزيران 1967 بما يشمل القدس الشرقية والبحر الميت وغور الأردن و قطاع غزة.

2. مبدأ تبادل الأراضي بشكل متفق عليه بما يشمل ربطاً جغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. هدف عملية السلام تحقيق مبدأ الدولتين واستناداً لهذا التفاهم.

وبناءً على هذا الاتفاق زادت اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية على كافة المستويات من ضمن ذلك تكوين 12 لجنة لكافة قضايا المفاوضات عقدت 288 لقاء، إلا أن المفاوضات الجدية جرت بين أبو مازن وأولمرت وصلت إلى حد تبادل الأطروحات حول قضايا الحدود والقدس واللاجئين والمياه والأمن والأسرى الفلسطينيين.

اصطدمت جهود ميتشل بفترة من الشد والجذب بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو أسفرت عن قرار تقليص إسرائيلي مؤقت للاستيطان لمدة عشرة أشهر في نوفمبر 2009، بدلاً من المطلب الأمريكي بالتجميد التام، حيث استثنى القرار القدس والمباني الرسمية والوحدات قيد الإنشاء، ورغم التعنت الإسرائيلي رحبت إدارة الرئيس أوباما بالقرار وباشرت بالضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل العودة إلى المفاوضات، الأمر الذي أثمر عنه هذه الضغوطات الأمريكية والغطاء العربي عبر لجنة المتابعة للمبادرة العربية بموافقة السلطة الوطنية على العودة للمفاوضات،[167]غير أن إعلان انطلاق المفاوضات تأجل من مارس إلى غاية مايو 2010 بسبب إعلان بلدية القدس عن خطط لإقامة 1600 وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو شمال القدس أثناء وجود نائب الرئيس

---

[166]. صائب عريقات، المرجع السابق.

[167].مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي: مفاوضات التقريب غير المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح والفشل.

الأمريكي جوبايدن في المنطقة غير أن جولات ميتشل خلال شهر إبريل ومايو أسهمت في إطـــلاق المفاوضات عملياً في مايو 2010 على أن تنتهي في سبتمبر 2010.

وقد اختلفت دوافع الأطراف الثلاثة في الذهاب إلى المفاوضات التقريب:

أ. دوافع الولايات المتحدة الأمريكية:

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحريك عملية السلام على أمل التوصل إلى اتفاق نهائي خلال عامين وتعاطت مع المفاوضات غير المباشرة كخطوة على طريق المفاوضات المباشرة مـــن أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، مع مراعاة الموقف الإسرائيلي بضرورة مناقشة القضـــايا الصـــعبة وجهاً لوجه، وعجلت بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة قبل سبتمبر تجاوباً مـــع انتهـــاء المهلـــة الممنوحة من الجامعة العربية وقبل انتهاء مهلة التقليص المؤقت لاستيطان.

ب.الدوافع الفلسطينية:

فقد تمثلت الدوافع الفلسطينية في الانخراط في المفاوضات غير المباشرة:[168]

1- الحرص على عدم توتير العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا خاصة مع تهديداتهم بـــالتخلي عن دعم السلطة سياسياً واقتصاديا في ظل تعثر عملية السلام.

2- الجمود الفكري وعدم امتلاك الإرادة السياسية للتخلي عن خيار المفاوضات.

3- تحميل مسؤولية الإخفاق للجانب الإسرائيلي وإعاقة التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

[168]. مفاوضات التقريب غير المباشر، مرجع سابق.

وكان الموقف الفلسطيني مدعم بالغطاء العربي حيث نص البيان الختامي لاجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في 12نوفمبر 2009 على [169] :

1. الالتزام بالمواقف العربية بعدم امكانية استئناف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية بدون قيام اسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
2. استئناف مفاوضات الحل النهائي حول القدس واللاجئون من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.

وقد نجح الرئيس الفلسطيني محمود عباس في توظيف سيناريو عملية السلام المعلقة عن طريق المناورة الداخلية بمنع المعارضة الفلسطينية من معارضة المفاوضات بالإضافة الى تشديد السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية، والمناورة الخارجية بالتحركات على خطوط القاهرة والرياض و واشنطن وبروكسل.

واستناداً إلى مناورات الرئيس الفلسطيني تمكنت السلطة الفلسطينية من الحفاظ وبشكل نسبي على وجودها الرمزي وتعزيزه عن طريق نوعين من الادوات[170] :

1. أدوات الصدام: عن طريق السعي لاستهداف حركات المعارضة الفلسطينية من خلال بناء الذرائع واستخدام الضغط عليها.
2. أداة الامتصاص: من خلال التسويق المستمر لضرورة المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية باستعمال التجاوب المرحلي.

---

[169] .صائب عريقات، الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الادارة الامريكية، مرجع سابق الذكر.

[170] . تقرير سيناريو الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بعد فشل المفاوضات، ركز الزيتونة للدراسات، الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/5439.html

ج- الدوافع الإسرائيلية:

اتجهت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مضطرة إلى مفاوضات التقريب حرصاً على العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية وعدم توسيع الخلاف مع إدارتها وحاولت قدر الامكان تحسين الشروط بفرضها التجميد التام للاستيطان وخاصة في القدس وقدمت تعهدات ضبابية وشفوية للولايات المتحدة بهذا الصدد، وإصراراها على استئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها في ديسمبر 2008 وعدم الاعتراف بأي تفاهمات سابقة غير موقعة وطالبت بنقاش قضايا المياه والاقتصاد والامن والسلام، والدافع الأساسي من التركيز على القضايا الثانوية هو اغراق المفاوضات بالتفاصيل مع رفض التعاطي بشكل جدي مع قضة الحدود واعتبار المفاوضات غير المباشرة مجرد خطوة تقنية ومدخلا نحو المفاوضات المباشرة التي تصر اسرائيل على الشروع بها انطلاقاً من نقاش القضايا الفرعية.[171]

إن الموافقة على استئناف المفاوضات من قبل الجانب الفلسطيني مع إسرائيل دون الحصول على أي تنازلات في ملف المستوطنات، تحمل في ثناياها بذور الإخفاق في تحقيق الاهداف التفاوضية إضافة إلى تأكيد مقاربات التحليل السياسي المقارن على أن الأهداف الإسرائيلية تتعاكس مع الأهداف الفلسطينية وتؤدي عملية إسقاطها على المواقع إلى إلغاء كل المطالب الفلسطينية.

حيث تنص المطالب الإسرائيلية تنص على [172] :

1. اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة.
2. موافقة الجانب الفلسطيني بمبدأ النمو الطبيعي للاستيطان وعدم إزالة المستوطنات.
3. اعتراف الجانب الفلسطيني بالقدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

---

[171].مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي، مفاوضات التقريب غير المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح، لقراءة التقرير على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/5439.html

[172].تقرير سيناريو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات، مرجع سابق الذكر

4. توطين اللاجئين الفلسطينيين

5. الموافقة الفلسطينية بمبدأ عدم إلزام إسرائيل بأي تحديد لحدودها الدولية وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بحدود مؤقتة.

6. قبول الجانب الفلسطيني بالعودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة

7. الموافقة الفلسطينية على الالتزام بعدم تقديم أي مطالب جديدة بعد توقيع الاتفاق

وتقابل هذه المطالب الإسرائيلية رغبة فلسطينية في[173]:

1. إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية: قطاع غزة والضفة الغربية.

2. أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

3. الاعتراف بحق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين.

4. إزالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية.

5. طرح أسس الحل النهائي لكافة القضايا.

6. تحديد سقف زمني لإتمام المفاوضات وانسحاب القوات الإسرائيلية الى خطوط ال 5 من حزيران 1967[174]

سعى جورج ميتشل للتقريب بين المطالب الفلسطينية والاسرائيلية المتعارضة بأجراء أكثر من 31 اجتماعاً، بعرضه رسائل ضمانات على الجانب الفلسطيني من جهة تتضمن:[175]

1. إقرار الولايات المتحدة الامريكية بأن الاستيطان الاسرائيلي غير شرعي.

---

[173]. صائب عريقات، الحياة مفاوضات. نابلس: جامعة النجاح، 2008، ص118

[174]. صائب عريقات مرجع سابق الذكر، ص126

[175]عريقات، المصدر السابق، 2008، ص143.

2. إقرار الولايات المتحدة الامريكية بأن ضم القدس الشرقية إلى اسرائيل غير شرعي.

3. تعهد الولايات المتحدة الامريكية ببذل كل جهد لإنهاء المفاوضات في مدة 24 شهراً تقوم عندها الدولة الفلسطينية المستقلة.

في المقابل قام جورج ميتشل بعقد صفقة مع بنيامين نتنياهو حول الاستيطان مفادها:

1. أن تستمر إسرائيل ببناء 300 وحدة استيطانية في الضفة الغربية.

2. استثناء القدس من الصفقة.

وعلى صعيد استئناف المفاوضات فقد اتفق ميتشل مع نتنياهو على :

1. العودة إلى المفاوضات دون شروط.

2. أن تتضمن مواضيع المفاوضات: الحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأمن.

3. حرية الاطراف في عرض مقترحاتها.

4. عدم الاشارة الى تفاهم رايس30-7-2008.

وبناءً على ما سبق شهد موقف الولايات المتحدة الامريكية، تراجعً بشأن وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008، وتغطية هذا التراجع بإرسال رسائل تطمين حول عدم شرعية الاستيطان أو ضم القدس.

والنتيجة الاساسية لمفاوضات التقريب تحولها إلى مفاوضات مباشرة في 2 سبتمبر 2010 رغم عدم التوافق على قضيتي الامن والحدود، وشهدت عملية السلام حراكاً ملحوظاً على ضوء الاستعجال الامريكي للانتقال من التفاوض غير المباشر إلى المفاوضات المباشرة رغم التعثر الكبير الذي اعترى تلك المفاوضات والنتائج الهزيلة التي حققتها على مدار شهرين دول حصول جورج

ميتشل على تعهدات إسرائيلية لوقف عملية التهويد والاستيطان[176]، واستمرارها في فـــرض نظـــام الإغلاق الداخلي وفرض حصار على القدس ومصادرة الاراضي وتشديد الحصار على قطاع غزة.

2.3.4 إشكالية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة

المنطق التفاوضي يفترض تحقيق تقدم على مستوى التفاوض الغير مباشر للانتقـــال إلـــى صـــيغة المفاوضات المباشرة، إلا أن المهلة الزمنية المحددة ب أربعة شهور كمرحلة انتقالية انتهت بالفعـــل دون الحصول على نتائج معتبرة على مستوى قضايا الاستيطان والمقدسات.[177]

بالرغم من عدم تحقيق مفاوضات التقريب تقدماً ملموساً في الظروف والنضوج السياسي، وتهيئـــة البيئة للانتقال إلى المفاوضات المباشرة، أصرت إدارة الرئيس باراك أوباما على الإطلاق الرسمي في الثاني من ديسمبر 2010، مما يدل على رضوخها للمطالب الإسرائيلية المتمثلة في اســـتئناف المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة ووقف تام للاستيطان وغياب حدود متفق عليهـــا للدولـــة الفلسطينية.[178]

والانتقال إلى المفاوضات المباشرة هو حيلة إسرائيلية من اجل ان تفرغ إسرائيل نفســـها للمســـائل التكتيكية، والتظاهر بانتهائها من أجل الاسراع في الدخول فـــي المفاوضـــات المباشـــرة كامتـــداد لمفاوضات ما قبل أنابوليس المخصصة لبحث ملفات الوضع النهائي غير أن صـــعوبتها أدت إلـــى الاتفاق على مبادئ عامة ينخرط الطرفان المتفاوضان في تحديد تفاصيلها.[179]

---

[176].علي بدوان، احجية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، موقع الجزيرة نت: الدوحة، 19-8-2010.

[177]. أحمد يوسف أحمد، استراتيجية التفاوض المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي 29-7-2010.

[178].محمد مروان، المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة: دفاعً عن مقاربة إقليمية، مرجع سابق الذكر، ص17.

[179].عبد الله الأشعل، المشاهد الخطيرة في مسرح مفاوضات السلطة وإسرائيل، موقع الجزيرة نت: الدوحة، 21-9-2010.

إن انتهاج رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لعبة المناورات بالتركيز على ضرورة قبول السلطة الفلسطينية بإجراء مفاوضات مباشرة مع حكومته يدخل نطاق الحسابات الداخلية المتصلة بوع الائتلاف الحكومي القائمة على ضرورة البدء في المفاوضات المباشرة قبل انتهاء مهلة التجميد الجزئي لبناء المستوطنات أثمرت في إقناع الرئيس أوباما بأهمية الانتقال الى المفاوضات قبل شهر من الموعد المقرر.

إن تحليل الأفكار الإسرائيلية المعلنة بشان المفاوضات يتيح اكتشاف القناعة التامة لدى نتنياهو بأن الظروف الراهنة للطرفين الأمريكي والفلسطيني توفر فرصاً لتمرير الحل الإسرائيلي.

فعلى الصعيد الفلسطيني اعتمد استراتيجية السلطة الفلسطينية عبر التحصن بمواقفه وتوجيه الاتهامات لها استناداً إلى ثلاثة اعتبارات أساسية[180].

1. العمل على توظيف القدرات الذاتية والتحافلية الإسرائيلية في الصراع غير المتكافئ مع الفلسطينيين.
2. الضغوط الاسرائيلية وعمليات تيئيس الفلسطينيين من القدرة على المواجهة.
3. الانقسام الداخلي الفلسطينية وضعف السلطة الفلسطينية وتخليها عن المقاومة المسلحة.

أما على صعيد الولايات المتحدة الاميركية فنتنياهو اغتنم التوتر الذي يعاني منها أوباما، المتمثلة في القلق على نتائج الكونغرس الجزئية في نوفمبر2010 والحرص على إرضاء اللوبي اليهودي وعدم رغبة اوباما في تعريض الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل للخطر، إذ تضل هي المحدد الأول لصناعة القرار الامريكي في المنطقة.

[180].إبراهيم عبد الكريم، الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة الأهداف والنتائج المتوقعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، 9-8-2010.

لقد مارست الإدارة الامريكية بإيعاز إسرائيلي الضغط بشكل مكثف على السلطة الفلسطينية بهدف الالتفاف على الشروط المسبقة وبهدف الانتقال إلى المفاوضات المباشرة والمتمثلة في [181]:

1. استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر من العام 2008.

2. الاعتراف بالمبدأ الإقليمي لقيام الدولة الفلسطينية على أرض مطابقة للمساحة المحتلة عام 1967 مع تبادل الاراضي.

3. استمرار تجميد الاستيطان في الضفة الغربية.

وقد تدخلت إدارة الرئيس باراك اوباما لأن هذه الشروط تعني في جوهرها تفكيك حكومة نتنياهو الائتلافية، حيث بعث الرئيس أوباما برسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب فيها الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، تضمنت 16 بنداً ظهرت فيها نبرة التهديد حيث ورد أن الرئيس الامريكي غير مستعد لتقبل رفض اقتراحه الانتقال إلى المفاوضات المباشرة وهو رفض له تبعات تتمثل في انعدام الثقة بالرئيس عباس والجانب الفلسطيني بما يرتب تبعات أخرى على العلاقات الامريكية الفلسطينية تمس الموقف من الدولة الفلسطينية ومن تمديد تجميد الاستيطان.

حيث طغى على رسالة اوباما الابتزاز والوعيد و وصل إلى حد التهديد بعزل الفلسطينيين إقليمياً ودولياً وقطع الدعم المالي في حالة معارضة الانتقال إلى المفاوضات المباشرة.

ان الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتحقيق تقدم في الملف الفلسطيني–الإسرائيلي من خلال الانتقال إلى المفاوضات المباشرة اصطدمت بتخبط الأطراف الثلاثة لعميلة السلام فيما يسمى "بالمأزق الجماعي".

حيث أن المأزق الاسرائيلي يتمثل في عجز نتنياهو عن اتخاذ قرار حقيقي بشأن الاستيطان بسبب طبيعة حكومته الائتلافية من جهة وتجنب الظهور بمظهر المتنازل من جهة أخرى.

---

[181]. إبراهيم عبد الكريم، الإصرار الاسرائيلي على المفاوضات المباشرة، مرجع سابق الذكر ص16.

في حين ينحصر المأزق الامريكي في عدم قدرة إدارة اوباما عن التراجع عن طلبه إيقاف الاستيطان من إسرائيل.

أما مأزق الفلسطينيين فيتمثل في الانقسام الداخلي وفشل النموذج التفاوضي الذي تمثله نتيجة عدم حصولها على قرار بوقف الاستيطان من إسرائيل، مما نقل الضغط الامريكي إليها.[182]

فالمأزق الجماعي دليل واضح على معاناة حكومات الأطراف الثلاثة وقد أوجد خلال هيكلياً في نظامها السياسي في الداخل، ومن وجهة الطرف الإسرائيلي فإن حكومة نتنياهو غير قادرة على صنع تسوية سلمية حقيقية خاصة أن مرجعية إسرائيل هي الاعتراف بيهودية الدولة وضمان استمرار المستوطنات، في حيت تنصدم غدارة أوباما مع حقيقة النظام السياسي الامريكي، الذي يسمح لجماعات المصالح بممارسة نفوذ قوي في سم السياسات وصنع القرارات من ثمة في تحديد المصلحة القومية الأمريكية، ويفتقد الطرف الفلسطيني غلى تفويض شعبي في ظل انقسام واضح بين مشروعي أولهما يتمسك بالمقاومة والاخر يؤمن بالمفاوضات وينبذ العنف والتحريض عليه.[183]

وإلى جانب اشتراك الأطراف في التخبط في المأزق الجماعي فإنها موافقة على التمسك في الذهاب إلى المفاوضات المباشرة مما يجنبها الذهاب إلى الخيارات الأخرى وإصرار الادارة الامريكية على لحظة الحسم التفاوضي في ظل قيادة عربية وفلسطينية قادرة على التعامل المرن مع القضايا التفاوضية الصعبة وإقناعها بأن التفاوض المباشر وليش التدويل يظل المخرج الوحيد لإنقاذ عملية السلام مؤكدة على لسان ديفيد هيل مستشار جورج ميتشل أن نتنياهو قادر على التوصل إلى سلام دائم مع الفلسطينيين، وأن واشنطن ترى فيه شريكاً قوياً ملتزماً بعملية السلام.[184]

---

[182]. مركز الجزيرة للدراسات، الاستراتيجيات الامريكية للتعامل مع القضية الفلسطينية كاولوية التخطيط على طريق تحقيق السلام بالشرق الاوسط، الدوحة، 21-12-2009.

[183]. عبدالفتاح ماضي، هل هذه الحكومات قادرة على صنع السلام، موقع الجزيرة نت الدوحة 17-9-2010.

[184]. زيد يحي، مستقبل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، 20-9-2010.

لكن أن وجد توافق على الخيار التفاوضي، فإن مواقف الأطراف الثلاث متباينة، فحكومة نتنياهو غير متسرعة في إبرام أي صفقة تسوية بقدر سعيها إلى إدامة وضع المفاوضات في صورتها الحالية، مما يتيح لها استمرار فرض الامر الواقع على الارض والتخفيف من حدة الانتقادات الدولية الموجه لها.

أما الدافع الأمريكي فيتمثل في تسكين الجرح الفلسطيني مؤقتاً مال يتم التوصل إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل أمراً ممكناً، فالتوجه الأمريكي يصبو إلى تجنب حدوث فراغ في حالة انهيار مفاوضات السلام تملؤه بدائل أخرى تقودها التيارات الإسلامية ومحور الممانعة والمقاومة.

اما الدافع الفلسطيني فيتمثل في تسهيل دور الولايات المتحدة الامريكية من مأزق الجمود والانقسام، فبنيامين نتنياهو لديه قناعة بضرورة التعاون مع الادارة الامريكية في التقدم نحو المفاوضات المباشرة تصدياً لورقة المساومة الوحيدة الفلسطينية المتمثلة في التدويل وذلك بالتهديد بالتوجه إلى المؤسسات الدولية من أجل الحصول على قرار أممي يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية من جانب واحد وفقاً للقرار 1515، فالاستراتيجية الأمريكية–الإسرائيلية المزدوجة تتمثل في إضاعة الوقت وتحويل المفاوضات إلى ورقة داخلية لإطالة عمر حكومة نتنياهو دون الاهتمام بالتوصل غلى نتائج ملموسة، والتحذير من زيادة التطرف كبديل للمفاوضات وزيادة تعقيدات عملية السلام بتواجد عناصر رسمية وغير رسمية بالمنطقة.[185]

تحولت المفاوضات غير المباشرة إلى مفاوضات مباشرة رغم فشلها في تجسيد أهدافها بعد رسالة أوباما التهديدية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، والاستناد إلى بيان اللجنة الرباعية المؤكد على التزامها بالتوصل إلى تسوية متفاوض عليها بين الطرفين تضع حداً للاحتلال الذي بدأ في العام

[185].زيد يحيى، مستقبل المفاوضات الفلسطينية–الاسرائيلية، مرجع سابق الذكر.

1967 وتؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى حنب مع إسرائيل والدول الاخرى.[186]

وإلى جانب الرباعية الدولية اقتصرت دعوة الرئيس الامريكي إلى جلسة المفاوضات المباشرة في سبتمبر 2010 على السلطة الفلسطينية وإسرائيل إضافة إلى مصر والاردن مما يدل على إشارة الى الاطراف الاخرى في عدم التدخل.

لقد اعتمد الانتقال الى المفاوضات المباشرة بدرجة اولى على الدور المحوري لدول الاعتدال بعد اللقاءات المكثفة لنتنياهو بالرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الاردني عبدالله الثاني في حين التقى الرئيس مبارك بالعاهل السعودي و وزير خارجية الاردن.

وتمت هذه الاتصالات بين اركان الاعتدال التي ارتكزت على الانتقال المفاوضات المباشرة واستمرت الى غاية اجتماع لجنة متابعة المبادرة العربية في 2010 التي أعطت الضوء الاخضر ووفرت الغطاء العربي للانتقال الى المفاوضات المباشرة مما يجعل الرئيس اوباما يستند الى اجماع عربي.[187]

فالجهود الحثيثة المبذولة أمريكياً لتحقيق اختراق في الاتجاه التفاوضي ارتكزت على ثلاثة نقاط أساسية:[188]

1. وقف الاستيطان بشكل كامل في الضفة الغربية.
2. إطلاق المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية.
3. البدء في خطوات طبيعية عربية ولاسيما المملكة العربية السعودية.

---

[186].مروان المعشر، المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة، دفاعاً عن مقاربة إقليمية، مرجع سابق، ص16

[187].فهمي هويدي، معسكر الاعتدال محلل المفاوضات المباشرة، مرجع سابق الذكر، ص16

[188].مركز الجزيرة للدراسات، إدارة اوباما ومال المفاوضات الفلسطينية–الاسرائيلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،4–2–2010.

حيث نجحت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تحقيق النقطتين الاخيرتين، إلا انها فشلت في تجميد الاستيطان بشكل كامل واكتفت بالتوافق بعد مفاوضات مطولة بين وزير الاستخبارات الاسرائيلي دان مريدور ودنيس روس على تقسيم المستوطنات إلى نوعين:[189]

1. مستوطنات يفترض أن تبقى جزءا من امن إسرائيل بعد التسوية وهي الكتل الكبيرة المتاخمة لخطوط هدنة1948، وهذا يتفق مع واشنطن على استئناف البناء فيها بحلول نهاية التجميد معززاً بالإعلان عن مشروع يقضي ببناء 20الف وحدة استيطانية من اكتوبر2010 وحتى العام 2020.

2. مستوطنات يفترض الانسحاب منها في إطار اتفاق سلام دائم لأنها بنيت في الأساس لغرض التفاوض بعد عام 2011 وعددها 250 مستوطنة عشوائية ومعزولة وذات كثافة سكانية خفيفة وهذه تصر واشنطن على تجميد الاستيطان فيها.

ولكن إدارة الرئيس أوباما فشلت في إقناع حكومة نتنياهو بالقيام بالتجميد الكامل للاستيطان واتسعت المفاوضات لتشمل روس وهيل وشابير وميتشل حيث أشار تقرير لصحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية يوم 27-8-2010 عن لقاء بين فريق ميتشل وزعماء المنظمات اليهودية في أمريكا، طرحت فيه خطة أوباما الجديدة التي تحمل عنوان الاتفاق الان أما السلام فلاحقاً والمتضمنة إطلاق مفاوضات تتعلق بالدولة الفلسطينية وكيفية إعلانها خلال عام تفاوضي واحد سبتمبر 2010-سبتمر2011 تتبعها مرحلة انتقالية من عشر سنوات لحسم باقي القضايا العالقة المتعلقة بالوضع الدائم، وتهدف الخطة إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، مع تمديد صلاحيات القوات الامنية نحو المناطق ب و ج بالتدريج حسب ما تطلبه الترتيبات المتعلقة بالمستوطنات وحمايتها وأمنها أي الكتل الاستيطانية الكبيرة التي ستبقى مكاناها بعد نهاية الاتفاق

[189].زيد يحيى، مستقبل المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، مرجع سابق الذكر.

والهدف الاساسي من خطة اوباما هو تطبيع الوضع الفلسطيني على متابعة وتنفيذ مخطط السلام الاقتصادي والدولة المؤقتة مع قيام سلطة رام الله برعايته[190].

يدل ذلك على أن المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية المباشرة تصبو إلى تحقيق انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات الفلسطينية وإتاحة أطول فترة ممكنة لتغيير الخرائط الجغرافية على الأرض وإنجاز تهويد القدس مما ينسف أمل إقامة الدولة الفلسطينية.

إن طبيعة التسوية المقترحة أمريكياً تتشبث بالمطالب الإسرائيلية المتمثلة في حل مشكلة اللاجئين خارج المجال الإسرائيلي والتمسك بمبدأ القدس المحددة عاصمة أبدية لإسرائيل وبالخريطة الاستيطانية والمائية القائمة.

وتشير عملية السلام بمسارها الراهن تحت مظلة التحالف الإسرائيلي–الأمريكي إلى بدء ديناميكية جديدة قوامها التوصل إلى وثيقة اتفاق إطار مع الفلسطينيين دون الدخول في التفاصيل، فالمفاوضات المباشرة تكرس استمرار الهيمنة الإسرائيلية على المقدرات الفلسطينية تحت عنوان الترتيبات الامنية وعدم تفكيك المستوطنات ومسح المفاوضات حول القدس بفعل وطأة الأمر الواقع الجغرافية والسكانية والادارية والاستيطانية[191].

وبناء على ما سبق، فإن التفاوض بشكل مباشر لا يوفر ضمان كافي للتوصل إلى اتفاق سلام بسبب التناقض الواضح بين المستوطنات وتحقيق السلام، فبينما يتطلب السلام وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، تؤكد المستوطنات أبدية استمرار الاحتلال لأنها صممت خصيصاً لتعزيز الاطماع التوسعية الاسرائيلية، عن طريق استعمار المزيد من المزيد من الأراضي الفلسطينية مع منع الفلسطينيين من إقامة الدولة المستقلة.

---

[190]. ياسر الزعاترة، سلام أوباما سنة للتوقيع وعشرة للتطبيق، موقع الجزيرة نت: الدوحة، 7–9–2010.

[191].إبراهيم عبد الكريم، المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية: مؤشرات الإخفاق وإحتمالات النجاح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 13–9–2010.

3.3.4 إدارة أوباما والاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة

سعى الفلسطينيون منذ عام 1948، وفي عام 1964 أُسست منظمة التحرير الفلسطينية وجاء ميثاقها عام 1968 ليؤكد على تحرير كامل فلسطين بيد أنه بعد سنوات ستة من الميثاق اعلنت المنظمة " مؤتمر بيروت" عن البرنامج المرحلي القائم على انشاء دولة فلسطينية على أي جزء محرر من ارض فلسطين ... وفي 15-11-1988 اعلنت منظمة التحرير من الجزائر عن قيام الدولة الفلسطينية وبناء على هذا القرار قررت الامم المتحدة استعمال اسم فلسطين في منظومة الامم المتحدة بدلا من منظمة التحرير . وفي عام 1993 وقعت المنظمة اتفاقية اوسلو واعترفت بإسرائيل وفي عام 1994 أنشئت السلطة الفلسطينية وفي عام 1996 صادق المجلس الوطني الفلسطيني بقيادة فتح على إلغاء كافة بنود الميثاق ذات الصلة بإسرائيل بما في ذلك المقاومة المسلحة واكدوا على ذلك عام 1998 في اجتماع للمجلس عقد في غزة حضره الرئيس الامريكي آنذاك بيل كلنتون، وفي نفس العام منحت فلسطين في الامم المتحدة حق المشاركة في دورات الجمعية العامة واعمالها[192].

ومؤخراً، وبعد تولي بنيامين نتنياهو الحكم عام 2009 دخلت مسيرة السلام في مأزق أشد عمقاً من سابقاته، حيث صرّح أنه مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين من دون شروط مسبقة أو جدول زمني محدد، معتبراً الضفة الغربية منطقة مختلفاً عليها، وليست أرضاً محتلّة، ما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس للتوجه للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية فيها. غير أن التلويح باستخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن دفع السلطة الوطنية

[192] مركز الدراسات المعاصرة، السلطة الوطنية الفلسطينية وخيار الوصاية الدولية، الأستاذ صالح لطفي – 2011.
http://derasat.ara-star.com/full.php?ID=351#.VGs_APmUdqU

الفلسطينية ورئيسها محمود عباس إلى التوجه للجمعية العمومية للحصـــول علـــى مكانـــة دولـــة مراقب.[193]

وبطلب من إسرائيل، قرر الكونغرس الأمريكي وقف تقديم أية مساعدات أمريكية للسلطة الوطنيـــة الفلسطينية في حال قررت التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة. ولم يتوقف القـــرار الأمريكي على وقف المساعدات فقط، بل امتد ليشمل وقف كل مساهمة مالية أمريكية في المؤسسات الدولية التي تعترف بالفلسطينيين كدولة. وانضمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الجهود لمنع الفلسطينيين من التوجه للمؤسسة الدولية، حين أجهضت الطلب الفلسطيني ملوحة باستخدام حق النقض في مجلس الأمن لرفض قبول عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة أواخر عـــام 2011. وضغطت بعد ذلك على مختلف الدول لرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية، كدولة مراقـــب عنـــد التصويت عليها في الجمعية العمومية.[194]

[193] برندشتاين إيلي، الضغط على يهود الولايات المتحدة لعدم الاجتماع مع أبو مازن، معاريف، 20012/9/24.

[194] زغاري عبير، وقف المساعدات الأمريكية يخيب آمال الفلســـطينيين، الموقـــع الاليكترونـــي لمؤسســـة مفتـــاح www.miftah.org، 5/10/2011.

الفصل الخامس

خلاصة واستنتاجات

1.5 خلاصة واستنتاجات

إن صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكي يتراوح بين مجموعة من المؤسسات النافذة داخل النظام السياسي الأمريكي التي تحكمها علاقات التعاون والصراع في سبيل صنع القرار السياسي من أجل الوصول لأهدافها، حيث يعتبر الصراع بين السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الامريكية ممثلة في الرئيس ووزير الخارجية والسلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس نموذجاً لتضارب المصالح بينهما، بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية تلعب دوراً مهما في صناعة القرار السياسي الامريكي نظراً لكثرة الالتزامات العسكرية الامريكية في العالم.

هذه المؤسسات ترتبط بمجموعة من القوى المؤثرة التي تضغط على صناعة القرار في الولايات المتحدة من أجل اتخاذ القرارات التي تخدم طموحاتها وتوجهاتها فيرتبط سلوك هذه المؤسسات

بمنظومة فكرية تشكل قاعدة التفكير الاستراتيجي الامريكي قوامها مجموعة من العوامل أهمها التجارة والربح والقوة.

والاستراتيجية الامريكية ثابتة، لارتباطها بالمؤسسات والقوى النافذة وبمنظومة قيمية محددة، إلا أن سوء إدارة بوش دفعت بشخصية باراك اوباما إلى مقدمة الساحة السياسية الامريكية، على اعتباره قصة نجاح الذي يمثل المواطن الامريكي الرافع لشعار التغيير وامتلاكه مؤهلات قيادية وبراعة خطابية وثقافة واسعة وخلفية أكاديمية.

وقد ارتبطت أجندة أوباما السياسية بالقضايا الاقتصادية الداخلية ومعالجة الأزمات الاقتصادية والملفات المتعلقة بالرعاية الصحية، مع عدم إهمال القضايا السياسية الدولية التي يتصدرها حل الصراع العربي الإسرائيلي واستئناف عملية السلام، ولتجسيد ذلك اختار أوباما فريقاً للأمن القومي والسياسة الخارجية يمتاز بعاملي الخبرة والتنوع في المشهد السياسي الامريكي.

سعى الرئيس الامريكي بارك أوباما منذ بداية ولايته إلى إعطاء أهمية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة وحماية المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، حيث ركزت إدارة أوباما جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بناء على مبدأ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، حيث تجسدت مساعي الولايات المتحدة الامريكية لدفع عملية السلام في مفاوضات التقريب تحت إشراف جورج ميتشل من أجل الدخول في المفاوضات المباشرة من اجل بحث قضايا الحل النهائي.

إلا أن إدارة باراك اوباما عجزت عن صنع السلام الفلسطيني الاسرائيلي الامر الذي أدى الى تجمد عملية السلام.

ارتكز الباحث في دراسته على البحث في تأثير إدارة اوباما على عملية السلام الفلسطينية والاسرائيلية من خلال ربط علاقة تفاعلية بين متغيري صناعة القرار السياسي في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما وعملية السلام الفلسطينية والاسرائيلية، وعكف الباحث على تحليل هذين المتغيرين، وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى استنباط مجموعة من الاستنتاجات واهمها:

1. عدم استناد صناعة القرار في الولايات المتحدة الامريكية على شخص الرئيس أو اعضاء إدارته وإنما لرؤية الدولة ومؤسساتها بما يخدم مصالح السياسة العامة الامريكية المرتكزة على الفكر الرأسمالي.
2. تزايد الازمات على الولايات المتحدة الامريكية جعل الفكر الاستراتيجي الامريكي الذي تقوده مراكز البحث والدراسات وترعاه المؤسسات الامنية إلى تبني التغيير عبر مرشحها المفضل وهو باراك اوباما باعتباره الشخصية القادرة على حل هذه الازمات.
3. محاولة أوباما التناغم مع أجندته التي عرضها في الدعاية الانتخابية باعتماده على أسلوب جديد في تبني مقاربة تعاونية تشدد على قيم الدبلوماسية والمسؤولية المشتركة.

وأما بخصوص عملية السلام فقد خلصت بجلمة من الملاحظات المتمثلة في:

1. إن عملية السلام في مضمونها هي ابتكار أمريكي، فقد ظهر لأول مرة عام 1973 حين قدمه هنري كسنجر وزير الخارجية آنذاك خلال زيارته لمصر، ليستخدم هذا المصطلح منذ ذلك الحين للدلالة على الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية من أجل صنع السلام بين العرب واسرائيل، فقد استطاعت أن تفرض نفسها كوسيط بينهم.
2. أن إدارة أوباما لم تتمكن خلال الفترة الرئاسية الأولى على مدار البحث من تحقيق أي تقدّم على صعيد حل القضية الفلسطينية بشكل عام، حيث بقي الموقف الأمريكي داعماً للانقسام

الفلسطيني، وداعماً لكل ما تسعى إليه "إسرائيل" من استمرار للاستيطان، والاحتفاظ بمرجعيات إسرائيلية للمفاوضات، وضرورة أن تكون نتائجها لصالح "إسرائيل".

3. أن الولايات المتحدة عملت على إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما يخدم مصالحها، ولم تسعَ إلى حله على أساس عادل، وأن رؤية أوباما وغيره من الرؤساء ووعودهما لحل الصراع بقيت حبراً على ورق، وأن الدعم المادي ومطالب الإصلاح الإداري والأمني كانت أبرز أدوات الضغط التي استخدمتها واشنطن تجاه السلطة الفلسطينية، إضافة إلى أنها عملت على تعزيز الانقسام الفلسطيني، في حين أنها لم تمارس أي ضغط على الإسرائيليين بهدف التوصل إلى حل سلمي.

4. لم تكن يوماً جادة وصادقة في المبادرات التي قدمتها لحل القضية الفلسطينية، إذ تبيّن أن الهدف وراء تلك المبادرات كان فقط إدارة الصراع وكسب الوقت لصالح "إسرائيل"، لفرض حقائق تستفيد الأخيرة منها، وأن الولايات المتحدة لم تكن وسيطا نزيها في كل جولات المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

5. عجز إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية، وأن موقف الولايات المتحدة كان أقل صلابة وتقدماً مقارنة بالإدارات السابقة في مسائل الصراع الأساسية مثل: إقامة الدولة الفلسطينية ووقف الاستيطان، وعن رصد الانجاز الدبلوماسي الامريكي ابان عهدة اوباما ضيئل جداً، فرغم الأولية التي منحتها لها بيد أنها توسطت لثلاثة أسابيع متقطعة من المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية على مدى أربعة سنوات وهو أضعف تقارب دبلوماسي في تاريخ عملية السلام مما أدخل المفاوضات في جمود بعد شهر من إطلاقها في واشنطن، إضافة إلى عجز إدارة الرئيس الامريكي باراك اوباما على إرغام حكومة نتنياهو على التجميد الشامل للاستيطان في الضفة الغربية، ومما يؤكد ذلك تصريح وزيرة الخارجية

الأمريكية هيلاري كلينتون أن "امريكا لا تمتلك عصا سحرية لإطلاق المفاوضات المباشـــرة"، وتبريرها لذلك أن عملية السلام في نهاية المطاف شأن بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

6. عجز إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما عن إيجاد حلول عملية للقضية الفلسطينية حيـــث أن موقفها كان أقل صلابة مقارنة بالإدارات الامريكية السابقة في مسائل حل الوضع النهائي مثل إقامة الدولة الفلسطينية ووقف الاستيطان، إضافة إلى أن الانجاز الدبلوماسي في عهد الـــرئيس باراك أوباما حول قضية صنع السلام ضئيل جداً، حيث عجزت إدارة اوباما على أقناع حكومة نتنياهو في تجميد الاستيطان في الضفة الغربية الذي اشترطه الجانب الفلسطيني من أجل العودة إلى المفاوضات، وتأكد هذا الاخفاق بتصريح وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتـــون أن "أمريكا لا تملك عصا سحرية لإطلاق المفاوضات المباشرة" وتبريرها لذلك أن عملية الســـلام شأن فلسطيني–إسرائيلي.

7. إن إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما ليست وسيطاً نزيهاً قادر على صياغة توافقات متوازنة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي تُفضي إلى نتائج بعجزها عن اتخاذ قـــرار حاســـم تجـــاه حكومة بنيامين نتنياهو الرافضة لتجميد الاستيطان، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى احتـــواء الازمة الامريكية الاسرائيلية الناجمة عن موقف حكومة إسرائيل تجاه الاستيطان، ممـــا يؤكـــد على أن إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية.

8. استمرار الإدارة الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما بدعم إســـرائيلي اقتصـــاديا وسياســـيا وعسكريا بفعل الدور الفعال للوبي الاسرائيلي الضاغط في النظام السياسي الامريكي.

فعلى الصعيد الاقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الامريكية الشريك التجـــاري الاول لإســـرائيل باستقبالها الكثير من الصادرات الاسرائيلية.

أما على الصعيد السياسي، فقد قاطعت الولايات المتحدة مؤتمر دوربان2 بحجة معاداته لإســـرائيل وانتقادها تقرير غولدستون حول الحرب على غزة واستخدامها للفيتو ضد مشروع قرار عربي في مجلس الامن يدين الاستيطان ويؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

اما على الصعيد العسكري فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم إسرائيل عسكرياً وتزويدها بالعديد من الاسلحة الاستراتيجية التي تزيد من قوة إسرائيل عسكرياً في منطقة الشرق الاوسط.

وأخيراً يرى الباحث أن المناورة السياسية للرئيس الامريكي باراك أوباما محدود جداً فـــي مركـــز صناعة القرار السياسي الامريكي بحكم ارتباطها برؤية الدولة، مما أدى الى عجز إدارة أوباما عن إيجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

المصادر والمراجع

كتب باللغة العربية:

1. أبو رحمة، منير. 2005. **سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية**. القاهرة: ماجستير غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد.
2. أبو صياح، تيسير. زهد، أحمد. 2009. **أوباما وسياسة أمريكيا الجديدة**. عمان: دار جليس الزمان، مركز الرواد للنسخ السريع، الطبعة الأولى.
3. أبو علاء، عامر. 2002. **العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الاستراتيجية**. غزة: مكتبة آفاق.
4. أحمد، محمد عبدالقادر. 1992. ال**جمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، طبعة الأولى.
5. بدوي، محمد وآخرون 2003. **مبادئ علم السياسة**. الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.
6. بركات، نظام وآخرون. 2003. **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر.
7. بيومي، علاء. 2010. **باراك أوباما والعالم العربي**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
8. تشومسكي، نعوم. 2010. **أوباما يتحدث عن إسرائيل –فلسطين**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
9. تلحمي، شبلي. 1997. **السياسة الأمريكية والصراع العربي- الإسرائيلي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
10. جرجس، فواز. 2000. **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11. جريس، كرم. 2011. **باراك أوباما: عزل :إسرائيل" في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلسطينية المستقلة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

12. حامد، قصي أحمد. 2009. **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الاولى.

13. حتي، ناصيف يوسف. 1985. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتب العربي.

14. الخزرجي، تامر. 2000. **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.

15. خضر، إسماعيل محمد. 2005. **الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية**. رام الله: جامعة بيرزيت.

16. ديب، علي حسن 2002. **الولايات المتحدة الأمريكية من الحتمية إلى الإمبراطورية**. سوريا: دار الأوائل.

17. ديفيد، دابليوليش. 2005. **الشرق الاوسط والولايات المتحدة، إعادة تقويم تاريخي وسياسي**، ترجمة احمد محمود. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.

18. الزوبي، محمود. 2009. **الفضيحة المؤامرة مونيكا التي هزت عرش كلينتون**. بيروت: المكتبة الثقافية.

19. سلامة، غسان واخرون. **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية.

20. سليم، محمد السيد. 1998. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

21. الشرقاوي، باكينام. 2007. **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.

22. شفيق، منير. 1992. **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**. نابلس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى.

23. عبد السلام، رفيق. 2011. **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011 الطبعة الأولى.

24. عبد الله، جمال. 2002. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)**. عمان: دار وائل للنشر.

25. عقيلي، بدر. 1993. **حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)**. عمان: تقرير طاقم مركز الابحاث الاسرائيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث، الطبعة الأولى.

26. غالي، بطرس. دعيس، محمود. 1974. **المفضل في عالم السياسة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية.

27. قبلا، مروان. 2008. **السياسة الخارجية الأمريكية: المحافظون الجدد وتأثيرهم في السلطة**، دمشق: سلسة محاضرات المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية.

28. معبد، آمنة. 2005، **العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع م. ت. ف وحتى إصدار خارطة الطريق**. رام الله. جامعة بيرزيت.

29. موسى، غادة. 2005. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين من نيكسون إلى كلينتون**. رام الله. جامعة بيرزيت.

30. نافعة، حسن. 2002. **مبادئ علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

31. النعيمي، أحمد نور. 2011. **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

32. هاشم، عامر. 2010. **مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

33. الوادية، أحمد جواد. 2013. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى.

34. وحيد، عبد الحميد. 2002. **العلاقات الفلسطينية الامريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

مقالات باللغة العربية:

1. حسين، رجاء أحمد 2009. **التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط**. بيروت: شؤون عربية، العدد 140، شتاء،2009.

2. حمد، خليل. 2009. **إعلان بوسطن حل الدولة الواحدة: مؤتمر أمريكا الشمالية الأول لتدارس حل الدولة الواحدة في فلسطين-إسرائيل**. بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 117.

3. الخالدي، وليد. 2002. **آفاق السلام في الشرق الأوسط**. لبنان: مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 13، عدد 52 (خريف 2002) ص 18، محاضرة ألقيت في كلية الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن، 2001/11/8.

4. خليل، ليلى. 2009. **صدمة فلسطينية وعربية من لاءات نتنياهو: ضغوط أوباما تذهب في مهب الريح**. الجزائر: صحيفة الشروق اليومي، العدد2638، ص15.

5. رضا ، هلال. 2003. **اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية**، د. أميمة عبود (تحرير). القاهرة: سلسلة محاضرات مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة.

6. الرواف، عثمان. 2001. **أمريكا وحتمية تغير سياستها تجاه القضية الفلسطينية**. الريـــاض: جريدة الشرق الأوسط، العدد 8393، رمضان 1422، 2001/11/20.

7. سلطان، عمار. 1994. **تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربـــي-الإســـرائيلي** الجزائر: مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد1.

8. السيد، محمد سعيد . 2005. **مصير الأيدولوجية في السياسة**. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد 161.

9. عوض، سمير. 2009. **الأولى بين متساوين : النظام الدولي ما بعد الهيمنة الأمريكية**. رام الله: مجلة سياسات، عدد 8، ربيع 2009.

10. قدي، عبدالمجيد. 2009. **الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية**. بيرزت: مجلـــة بحوث اقتصادية، مجلد 16، عدد 46، ص 7-28. ربيع 2009.

11. قرني، بهجت. هلال علي. 1999. **التحليل العلمي للسياسة الخارجية**. بيروت: مجلة الفكـــر الاستراتيجي العربي، عدد 40.

12. كوانت، ويليام. **محاضرة حول الحوار الامريكي الفلسطيني القاها في الجمعيـــة الفلســـطينية الامريكية للشؤون الدولية**، صحيفة القدس 1989/7/7.

13. معروف، خلدون ناجي. 1994. **خلفيات اتفاق غزة – اريحا**، بيروت: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد 48.

14. المنشاوي، محمد 2009. **إلى أين تتجه الولايات المتحدة؟** . القاهرة: السياسة الدولية، العـــدد 175، المجلد 44.

15. الهزاط، محمد . 2003. **الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عـــالم مـــا بعـــد الحرب الباردة**. بيروت: مجلة شؤون عربية. عدد 114.

مقالات على شبكة الإنترنت:

-حمتاي، أحمد عبدالرحمن. 2008, مفهوم الأمن القومي ومدى تأثيره على سياسة الدول، موقع مكتوب، www.maktoob.com/23498

-بدران، وليد. 2009. تسلسل تاريخي: التنصيب الرئاسي من جورج واشنطن "إلى أوباما، قناة BBC، ww.bbc.com/ar/24

-منى الصلح، كلينتون والقضية الفلسطينية، جريدة الرياض اليومية، http://www.alriyadh.com/17331

-السير الذاتية للشخصيات في الولايات المتحدة الأمريكية، مقاتل الصحراء، www.moqatel.com/openshare/…/sec015.doc_cvt.htm

-خميس ،حنان. جماعات اللوبي والضغط الأمريكي. http://www.bahethcenter.org/arabic

-معادي أسعد صوالحة، كيف التقى بيل كلينتون بالجميلة مونيكا لوينسكي، مغرس الإخباري، 2011/10/19. http://www.maghress.com/almassae/143028

-التضحية بحقوق الإنسان والقانون الدولي: ورقة موقف حول نتائج قمة شرم الشيخ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 17 اكتوبر 2000. www.pchrgaza.org

ونشرها أيضا موقع لوزارة الخارجية الأمريكية في الانترنت http://www.usinfo.state.gov

-قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=13&BookID=121

-نواف مصالحة، لاءات باراك الخمس التفاوضية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2000/07/12.

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1096713&language=ar

-النملة، صالح. الإقتصاد الأمريكي والسياسة الخارجية. موقع جريدة الرياض. العدد 14841. 10 شباط 2009. http://www.alriyadh.com/2009/02/10/article408627.print

-نور الدين عواد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، الركن السياسي– الركن الأخضر، 2011/05/24.

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=22805

-حسن حسن. العلاقات الروسية – الأمريكية الوفاق الحار والسلام البارد. صحيفة الثورى. 1–4–2010.

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=37271835520100331231040

-حنا عيسى، مقارنة بين خارطة الطريق ومبادرة جنيف للسلام،وكالة نبأ الإخبارية المستقبلة، 2013/11/05، http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=24044

-إسرائيل ليست في طريق خارطة الطريق، مؤسسة مفتاح، http://www.miftah.org

-أحمد قريع، حل الدولتين بين الفشل والتفشيل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2012/03/17.

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=187151

-تقرير عن أوباما وحياته على موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/news/international/2008/11/5/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7

-عثمان ميرغني، هل الولايات المتحدة.. متحدة؟، مقال في صحيفة الشرق الأوسط. يمكن الإطلاع عليه على الرابط التالي:

http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12405&article=704326

-نجوى محمود، مفهوم السياسات العامة، صحيفة الأهرام، الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=7625

-.عمر ازراج، السياسة الامريكيه تجاه العرب في عهد أوباما، 2009. الرابط التالي:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%85%D8%A7/7026030

-سعيد محي، اوباما بطل سلام أو رئيس حرب، موقع سويس إنفو، 21-1-2009. الرابط التالي:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A8%A7%D9%85%D8%A7/7026030

-مقال على الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس بعنوان: العالم يقرأ سياسة اوباما تجاه إيران قراءة خاطئة. المقال على الرابط التالي:

http://www.alquds.com/news/article/view/id/307645

-مقال على الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس بعنوان: العالم يقرأ سياسة اوباما تجاه إيران قراءة خاطئة. المقال على الرابط التالي:

http://www.alquds.com/news/article/view/id/307645

-رعد محمود البرهاوي، السياسة الخارجية لدى باراك أوباما. اللجنة العربية لحقوق الإنسان، شباط 2009. المقال على الرابط التالي: http://www.achr.eu/art591.htm

-ترجمة بعنوان: " الخيارات السياسية لإدارة أوباما تجاه القضية الفلسطينية ". مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية – سلسلة ترجمات (107) – 2009/1/30. – See more at:

http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=159&cat=13#sthash.KubsQPSj.dpuf

-فواز جرجس، أوباما والعالم العربي والإسلامي، هل يغير أوباما قواعد اللعبة في الشرق الأوسط؟، موقع الجزيرة.نت:الدوحة، 8-6-2009.

http://www.aljazeera.net/news/international/2014/11/12/%D8%B7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%86%D97

-عهد أوباما، آمال هربية أم أوهام، موقع الجزيرة نت: الدوحة،2-1-2009.

09http://www.aljazeera.net/news/international/20/11/12/%D8%B7%D9%87%D8%B%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

-هشام عبد الله، حتى الآن لا احد يعرف ما هو تعريف حل الدولتين الذي تتحدث عنه إدارة أوباما، موقع سويس أنفو 11-5-2009.

-http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D9%8A%D8%B9

-منير شفيق، أوباما وحل الدوليتين التصوفي، موقع الجزيرة نت: الدوحة،02-7-2009.

http://almawqef.com/spip.php?rubrique28&lang=ar

-تقرير سيناريو الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بعد فشل المفاوضات، ركز الزيتونة للدراسات، الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/5439.html

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Adams, Richard (May 9, 2007). "Barack Obama". *The Guardian* (LondoN).
2. Arki, Maragaret. 1937. The Broken Sword of Justice: Amariac, Israel and The Palestine Tragedy. London: QuartetBook.
3. Degregorio, W.A,The Complete Book Of U.S President. Wings Book, New York
4. Ernest, Barhaarash. Zionist Organizations of America John F .Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue , Herzel Press , New York .
5. George Bush, with victor Gold. 1987. looking Forward: An Autobiography, Doubleday. New York.
6. Maranis, David. "Though Obama Had to Leave to Find Himself, It Is Hawaii That Made His Rise Possible". Washington Post(August 24, 2008).

7. MOLDESKI, George.1962. Princeton Studies in World Politics: Number 2. Published for the Center of International Studies, Prince ton University. New York: Frederick A. Praeger.
8. Morgenthau, Hans J. 1987. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, New York: Alfred A. Knopf.
9. Partial Text, international herald tribune (Paris), octobar 3, 1997.
10. Schelling ,Thomas.1981. The Strategy of Conflict. New York: McGraw Hill.
11. Steven L Spiegel. 1985. The Other Arab- Israel: Conflict: Making Americans Middle East policy from Truman to Reagan. London: university . Of Chicago press.